الأمم المتحدة

E/2001/29–E/CN.17/2001/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 May 2001
Arabic
Original: English

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها التاسعة

(٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ و ١٦–٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١)

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي وجه انتباهه إليها	٣
ألف –	مشروع مقرر توصي اللجنة بأن يعتمده المجلس	٣
	تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها التاسعة	٣
باء –	مسائل وجه إليها انتباه المجلس	٣
	المقرر ٩/١ – تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة	٣
	المقرر ٩/٢ – حماية الغلاف الجوي	٢٢
	المقرر ٩/٣ – النقل	٢٧
	المقرر ٩/٤ – المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار والمشاركة	٣٤
	المقرر ٩/٥ – التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية	٣٨
	المقرر ٩/٦ – مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٤٣
	المقرر ٩/٧ – الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في دورتها التاسعة	٤٣

130701 110701 01-37562 (A)
0137562

الثاني – موجز مقدم من الرئيس عن حوار أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الطاقة المستدامة والنقل ٤٦
الثالث – موجز الرئيس للجزء الرفيع المستوى ٦٣
الرابع – الموضوع القطاعي: الطاقة ٧٦
الخامس – الموضوع القطاعي: الغلاف الجوي ٧٨
السادس – القطاع الاقتصادي/المجموع الرئيسي: النقل ٧٩
السابع – الموضوع الشامل لعدة قطاعات: توفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة ٨١
الثامن – الموضوع الشامل لعدة قطاعات: التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية ٨٢
التاسع – الاجتماع الرفيع المستوى ٨٣
العاشر – مسائل أخرى ٨٦
الحادي عشر – جدول الأعمال المؤقت للجنة التنمية المستدامة في دورتها العاشرة ٨٧
الثاني عشر – اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة ٨٨
الثالث عشر – المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى ٨٩
ألف – افتتاح الدورة ومدتها ٨٩
باء – انتخاب أعضاء المكتب ٨٩
جيم – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال ٩٠
دال – الحضور ٩١
هاء – الوثائق ٩١

المرفقات

الأول – الحضور ٩٢
الثاني – قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها التاسعة ١٠١

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو التي وجه انتباهه إليها

ألف – مشروع مقرر توصي اللجنة بأن يعتمده المجلس

١ – توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها التاسعة

يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها التاسعة.

باء – مسائل وجه إليها انتباه المجلس

٢ – يوجه انتباه المجلس إلى المقررات التالية التي اعتمدتها اللجنة:

المقرر ١/٩
تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

ألف – اعتبارات عامة

١ – تشكل الطاقة عنصرا أساسيا لازما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢ – ويمكن إدراك حجم ونطاق احتياجات العالم من الطاقة اليوم، لتحقيق التنمية المستدامة إذا علمنا أن نحو ثُلث سكان العالم البالغ عددهم ٦ بلايين نسمة، ممن يعيشون أساسا في البلدان النامية، لا يزالون محرومين من إمكانية الحصول على خدمات الطاقة والمواصلات. وثمة فروق شاسعة في مستويات استهلاك الطاقة داخل البلدان المتقدمة النمو والنامية وفيما بينها. والأنماط الحالية لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستغلالها هي أنماط لا يمكن استمرارها.

٣ - ويقتضي رفع التحدي مستقبلا توفر موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها وجديدة وإضافية وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١[(١)]، والفقرات ٧٦ إلى ٨٧ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[(٢)] ونقل التكنولوجيا، ووجود الإرادة السياسية عند الاقتضاء، فضلا عن الالتزام باتباع سبل مبتكرة لتطبيق تكنولوجيات ونظم تكفل كفاءة استخدام الطاقة وتكون سليمة من الناحية البيئية وفعالة من حيث التكلفة في جميع قطاعات الاقتصاد. ومع وفرة موارد الطاقة، توجد خيارات تكنولوجية سليمة بيئيا، وهي خيارات ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن توفرها للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتيسر حصولها عليها للنجاح في تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وكفالة سبل كافية وميسورة لحصول الأجيال الحالية والمقبلة على الطاقة، بشكل سليم بيئيا ومقبول اجتماعيا وصحيح اقتصاديا، أمر يتطلب بذل جهود كبيرة وتوظيف استثمارات ضخمة، بما في ذلك من جانب القطاع الخاص. كما سيلزم الاهتمام بتشجيع نشوء بيئة مؤاتية لذلك.

٤ - وجعل نظم الطاقة أكثر دعما لأهداف التنمية المستدامة يستلزم مشاركة جميع أصحاب المصلحة، فضلا عن توظيف المزيد من الاستثمارات. فعلى مدى فترة طويلة مستقبلا، لن يتحقق التغيير مع وجود القيود المفروضة على الموارد. أما تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، فيمكن أن يتحقق من خلال تعميم فرص الحصول على مزيج يتسم بفعالية التكلفة من موارد الطاقة التي تستجيب لمختلف الاحتياجات المتنوعة ولمتطلبات مختلف البلدان والمناطق. وينبغي أن يشمل ذلك تخصيص حصة أكبر من مزيج الطاقة لموارد الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وزيادة الاعتماد على التكنولوجيات المتقدمة للطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري. وسياسات تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة التي ترمي إلى تحقيق هذه الأهداف ستعالج العديد من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن تيسير الإدارة المسؤولة للموارد البيئية.

٥ - ونظرا لتفاوت درجات الإسهام في التدهور البيئي على نطاق العالم، تتحمل الدول مسؤوليات مشتركة، وإن كانت متباينة. والحكومات هي المنوطة أساسا باختيار وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين سبل تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وإن كانت درجة توفر الموارد المالية تلعب دورا رئيسيا في تنفيذ تلك السياسات. وبالنسبة للبلدان النامية، تُعد المساعدة الإنمائية الرسمية أحد المصادر الرئيسية للتمويل الخارجي، بحيث سيلزم توفير تمويل

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) قرار الجمعية العامة دإ-١٩/٣، المرفق.

جديد وإضافي كبير من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويمكن تيسير إحراز التقدم في هذا الصدد من خلال اتباع نهج يقوم على مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر. وحيث أن الطاقة مجال يتسم بقوة الترابط بين البلدان، ينبغي تشجيع التعاون الدولي بالتوافق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. فالطريقة التي تعالج بها قضايا الطاقة في بلد ما تتوقف على وضع الطاقة والاحتياجات منها على الصعيد الوطني. ومن ثم، يصبح من اللازم توفر طائفة عريضة من الخيارات والاستراتيجيات لمعالجة تلك القضايا. وبناء عليه، نعرض فيما يلي عددا من الخيارات والاستراتيجيات التي يمكن أن تحدث تغييرا في الطريقة التي يُعالج بها موضوع الطاقة. ولكن من الواضح أن الاستقرار على أي خيار بعينه إنما هو أمر يتوقف على الوضع الداخلي للبلد.

٦ - وتؤكد اللجنة أهمية المبدأ ١٦ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣] في سياق سياسات الطاقة، آخذة في كامل اعتبارها الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل البلدان، ولا سيما البلدان النامية.

باء - القضايا والخيارات

٧ - الدعوة موجهة إلى الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، فضلا عن الفئات الأخرى من أصحاب المصلحة المعنيين، للنظر فيما يلي من القضايا والخيارات عند معالجة موضوع الطاقة، أخذا في الحسبان الخصوصيات والظروف الوطنية والإقليمية، وأخذا في الاعتبار مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة.

٨ - ويأتي في مقدمة أولويات البلدان النامية استئصال الفقر من أجل تعزيز التنمية المستدامة. لذلك ينبغي بذل الجهود لضمان أن تدعم سياسات الطاقة الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل استئصال الفقر، بمساعدة مالية، عند الاقتضاء. غير أنه لا ينبغي تطبيق المعايير البيئية بطرق من شأنها عرقلة هذه الجهود.

٩ - ويجوز للحكومات أن تلتمس، عند الاقتضاء، المساعدة من المنظمات الإقليمية والدولية المعنية في مجال صياغة وتنفيذ سياساتها المحلية المتعلقة بالطاقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية بتعزيز أنشطة بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمار، وغير ذلك من أشكال الموارد المالية اللازمة للبلدان النامية.

١٠ - ونظرا إلى أن الحكومات لا تزال تتحمل مسؤولية وضع وتطبيق سياسات للطاقة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإنها مدعوة للنظر في الخيارات التالية، حسب الاقتضاء.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ...، القرار ١، المرفق الأول.

(أ) الجمع، حسب الاقتضاء، بين زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، والاعتماد بدرجة أكبر على التكنولوجيات المتقدمة في مجال الطاقة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة، والاستخدام المستدام للموارد التقليدية للطاقة، التي من شأنها أن تلبي الاحتياجات المتنامية من خدمات الطاقة في الأجل الأطول لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) إدماج الاعتبارات المتعلقة بالطاقة في البرامج الاجتماعية - الاقتصادية، وبخاصة في عملية رسم سياسات القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، مثل القطاع العام، وقطاعات النقل والصناعة والزراعة والتخطيط الحضري والتشييد؛

(ج) تهيئة بيئة مؤاتية تشجع على اجتذاب الاستثمارات، وتدعم أهداف التنمية المستدامة، وتكفل تحقيق المشاركة العامة؛

(د) تطوير خدمات الطاقة الملائمة، ولا سيما في المناطق الريفية، من خلال تطبيق التكنولوجيات الأكثر فعالية من حيث التكلفة والمقبولة اجتماعيا والسليمة بيئيا، وإقامة هياكل محددة لتوصيل خدمات الطاقة، وتطوير موارد متجددة للطاقة، بما في ذلك موارد الكتلة الإحيائية؛

(هـ) دعم الجهود المبذولة لتحسين أداء أسواق الطاقة فيما يتعلق بالعرض والطلب كليهما، بهدف تحقيق مزيد من الاستقرار لها وإمكانية التنبؤ بتطوراتها وكفالة فرص حصول المستهلكين على خدمات الطاقة؛

(و) وضع برامج محلية لتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الإسراع بوتيرة نشر تكنولوجيات زيادة كفاءة استخدام الطاقة، مع ما يلزم من الدعم من جانب المجتمع الدولي؛

(ز) دعم زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة في النظم المتشابكة والنظم اللامركزية على حد سواء؛

(ح) الوصول إلى المستوى الأمثل في كفاءة استخدام أنواع الوقود الأحفوري من خلال زيادة تطوير واستخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة؛

(ط) تحقيق الوضع الأمثل في الاستخدام الكفء لأنواع الوقود الأحفوري عن طريق زيادة تطوير واستخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة؛

(ي) تعزيز التعاون الدولي من أجل مساعدة البلدان، لا سيما البلدان النامية، فيما تبذله من جهود لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ك) ينبغي أن تسعى البلدان جميعا إلى تشجيع أنماط استهلاك قابلة للاستدامة وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضطلع بالدور الرئيسي في تحقيق أنماط استهلاك قابلة للاستدامة؛ وينبغي للبلدان النامية أن تسعى إلى أن تحقق في عمليتها الإنمائية أنماط استهلاك قابلة للاستمرار، بما يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء؛

(ل) تشجيع إقامة الشراكات مع القطاع الخاص بغية تحقيق التقدم في تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(م) تيسير نشر المعلومات عن التكنولوجيات والعمليات السليمة بيئيا. وزيادة الوعي بهذه الخيارات وتشجيع المشاركة العامة، حسب الاقتضاء، في عملية صنع القرارات المتعلقة بتسخير هذه الخدمات من الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ن) تعزيز دور الفئات الرئيسية، ومن ضمنها النساء، من خلال المشاركة في عملية صنع القرار، حسب الاقتضاء؛

(س) دعم برامج الحفاظ على الطاقة في جميع المجالات الاقتصادية؛

(ع) تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية الموجودة التي تقوم بوضع وتنفيذ وتشغيل البرامج الوطنية لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ف) تقديم الدعم لجهود البحث والتطوير فيما يتصل بالأنشطة المذكورة أعلاه والتعريف بها من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتصل بنظم النقل؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في أنشطة البحث والتطوير في هذه المجالات.

جيم – القضايا الرئيسية

١١ – فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التي جرى تحديدها في الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة، توصي اللجنة بالخيارات والاستراتيجيات التالية في كل قضية من القضايا الرئيسية. ولكفالة فعالية معالجة هذه القضايا الرئيسية، يلزم توفر وسائل هذا التنفيذ، ألا وهي إتاحة الموارد المالية الجديدة والإضافية والتي يمكن التنبؤ بها، وذلك وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرات ٧٦ إلى ٨٧ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، وبناء القدرات.

١ - فرص الحصول على الطاقة

التحديات

١٢ - يُعد الحصول على الطاقة أمرا حاسما لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر، علما بأن تحسين فرص الحصول على الطاقة ينطوي على إيجاد سبل ووسائل يمكن عن طريقها توصيل خدمات الطاقة بطريقة موثوقة وقليلة التكلفة ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا.

التوصيات

١٣ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) وضع ترتيبات وطنية وإقليمية للنهوض بفرص الحصول على الطاقة داخل البلد، أو تعزيز تلك الترتيبات؛

(ب) تحسين فرص الحصول على التكنولوجيات الحديثة للكتلة الإحيائية ومصادر وإمدادات الحطب، وتحويل عمليات الكتلة الإحيائية إلى عمليات تجارية، بما في ذلك عن طريق استخدام المخلفات الزراعية، حيثما يمكن تحقيق الاستدامة في هذه الممارسات؛

(ج) دعم التحول إلى استخدام أنواع الوقود الأحفوري السائل والغازي، حيثما تعتبر سليمة بيئيا ومقبولة اجتماعيا وتحقق فعالية التكلفة بدرجة أكبر؛

(د) تطوير موارد الطاقة المتاحة محليا لزيادة تنويع مصادر الطاقة، حيثما تعتبر سليمة بيئيا ومقبولة اجتماعيا وتحقق فعالية التكلفة بدرجة أكبر، مع زيادة استخدام موارد الطاقة المتجددة؛

(هـ) دعم خدمات الكهرباء على أساس تكنولوجيات التوسع الشبكي و/أو التكنولوجيات اللامركزية للطاقة، وبخاصة في المناطق المعزولة حيثما يكون ذلك ملائما؛

(و) تعزيز المؤسسات/المراكز الوطنية والإقليمية للبحث والتطوير فيما يتصل بتسخير الطاقة لأغراض الطاقة المستدامة، بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، والاستخدام المستدام للموارد التقليدية للطاقة؛

(ز) تشجيع تهيئة بيئة مؤاتية تمكن القطاع العام، والقطاع الخاص، وتعاونيات الطاقة حسب الاقتضاء، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من العمل في مجالات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها بأسعار ميسورة، وفي نقل التكنولوجيا؛

(ح) تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وبخاصة في المناطق الريفية، من خلال أساليب التطوير المجتمعية؛

(ط) زيادة فرص البلدان النامية في الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا والمجدية اقتصاديا التي تتصل بتسخير الطاقة لأغراض التنمية؛

(ي) دعم فرص وصول المرأة على قدم المساواة إلى تكنولوجيات الطاقة المستدامة والميسورة من خلال تقدير الاحتياجات وتخطيط شؤون الطاقة ووضع السياسات على الصعيدين المحلي الوطني.

٢ - كفاءة استخدام الطاقة

التحديات

١٤ - إن تحقيق كفاءة استخدام الطاقة يُعد مكسبا في كل الأحوال لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، لكن كفاءة استخدام الطاقة لم تصل بعد إلى حدود إمكاناتها القصوى في الوقت الراهن. والعوائق التي تحول دون الوصول إلى المستوى الأمثل لكفاءة استخدام الطاقة تشمل انعدام فرص الوصول إلى التكنولوجيا، والعوامل المتصلة ببناء القدرات والموارد المالية، فضلا عن المسائل المتصلة بالسوق والمسائل المؤسسية.

التوصيات

١٥ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) تعزيز برامج التوعية العامة لتعبئة جهود جميع أصحاب المصلحة؛

(ب) تهيئة بيئة مؤاتية لتشجيع مساهمة شركات خدمات الطاقة في أنشطة البحث والتطوير في مجال كفاءة استخدام الطاقة؛

(ج) تقديم حوافز لحفظ الطاقة في جميع القطاعات، مع أخذ الأولويات المحلية في الحسبان؛

(د) القيام حسب الاقتضاء، على الصعيدين القطري والإقليمي، بتوفير خيارات فيما يتصل ببرامج وسياسات كفاءة استخدام الطاقة؛

(هـ) تعزيز بناء القدرات، بما في ذلك التعليم والتدريب، بدءا بتخطيط شؤون الطاقة وانتهاء بالهندسة التقنية، من أجل تحسين أداء الطاقة واستخدام المواد؛

(و) التعجيل بتطوير ونشر التكنولوجيات التي تحقق كفاءة استخدام الطاقة؛

(ز) القيام حسب الاقتضاء بإدماج الاعتبارات المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في تخطيط وتشغيل وصيانة الهياكل الأساسية المعمرة لاستهلاك الطاقة، وخاصة النقل والتخطيط الحضري والصناعة والزراعة والسياحة؛

(ح) زيادة كفاءة التكنولوجيات المستخدمة في إنتاج واستهلاك الطاقة؛

(ط) تيسير الانتقال إلى أشكال أكثر كفاءة لاستغلال الطاقة، من خلال برامج دعم تصنيع المعدات، مع كفالة التعاون الدولي في هذا المجال؛

(ي) تشجيع نقل التكنولوجيات المتصلة بكفاءة استخدام الطاقة، لا سيما إلى البلدان النامية، بشروط مؤاتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، حسبما يتفق عليه الطرفان المعنيان؛

(ك) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز المؤسسات الموجودة التي تقوم بوضع وتشغيل برامج تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛

(ل) القيام، حسب الاقتضاء، بتعزيز المؤسسات الموجودة التي تقوم بتجميع ونشر المعلومات عن برامج وتكنولوجيات تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛

(م) وضع وتنفيذ تدابير لجعل تكنولوجيات تحسين كفاءة استخدام الطاقة أقل تكلفة.

٣ - الطاقة المتجددة

التحديات

١٦ - يكمن التحدي الرئيسي، الذي يواجه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، في تطوير واستخدام ونشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة، مثل طاقة الشمس والرياح والمحيطات والأمواج والطاقة الحرارية الأرضية والكتلة الإحيائية والقوة الكهرمائية، على نطاق واسع بما يكفي للإسهام بدرجة كبيرة في تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. ورغم إحراز قدر من التقدم في تشجيع استخدامات الطاقة المتجددة في السنوات الأخيرة، من خلال عدة جهود منها تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، ١٩٩٦-٢٠٠٥، فلا تزال هناك معوقات وعقبات كثيرة قائمة، من بينها المعوقات المتعلقة بالتكاليف.

التوصيات

١٧ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) وضع وتنفيذ سياسات وتدابير وطنية وإقليمية ودولية لتهيئة بيئة مؤاتية لتطوير واستغلال وتوزيع مصادر الطاقة المتجددة؛

(ب) وضع برامج محلية لتعزيز حصة مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك الإجمالي للطاقة؛

(ج) تشجيع دور القطاع الخاص في تطوير واستغلال تكنولوجيات الطاقة المتجددة، من خلال توفير الحوافز والأطر التنظيمية الملائمة؛

(د) تعزيز قدرات البحث والتطوير والقدرات المؤسسية في ميدان استغلال الطاقة المتجددة وإظهار جدواها، فضلا عن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والمتقدمة؛

(هـ) تشجيع استغلال مصادر الطاقة الطبيعية المتجددة، كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والكتلة الأحيائية، والطاقة المستمدة من حرارة الكرة الأرضية، وطاقة المياه، بما فيها طاقة المجاري المائية الصغيرة والمحيطات (الأمواج، والمد والجزر، وحفظ الطاقة الحرارية)، وذلك لتلبية جانب من احتياجات التنمية المستدامة من الطاقة؛

(و) تعزيز شبكات المعلومات، وشبكات جمعها ونشرها، وبرامج التوعية العامة شأن مصادر وتكنولوجيات الطاقة المتجددة؛

(ز) تنمية واستغلال المصادر المحلية للطاقة المتجددة حيثما أمكن؛

(ح) وضع وتنفيذ تدابير لجعل تكنولوجيات الطاقة المتجددة أقل تكلفة؛

(ط) زيادة الدعم المالي المقدم للبلدان النامية لتشجيع استغلال الطاقة المتجددة.

٤ - تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة

التحديات

١٨ - نظرا لأن الوقود الأحفوري سيظل يلعب دورا مهيمنا في مزيج الطاقة خلال العقود المقبلة، ينبغي زيادة نشر تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأكثر نظافة والمتطورة. وينبغي توجيه مزيد من الجهود لتعزيز مواصلة تطوير ونشر تلك التكنولوجيات.

التوصيات

١٩ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) إقامة واستخدام محطات لتوليد الطاقة ومبان وأجهزة ومركبات للنقل تعمل بالوقود الأحفوري بطريقة أكثر كفاءة؛

(ب) زيادة استخدام أنواع الوقود الأحفوري الأكثر نظافة، وذلك لتحسين الكفاءة في إنتاج الطاقة وتوزيعها واستخدامها، حيثما كان مناسبا؛

(ج) البحث والتطوير ونقل تكنولوجيات التحول من أنواع الوقود الصلبة إلى الأنواع السائلة أو الغازية؛

(د) تعزيز أنشطة البحث والتطوير فيما يخص تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة مما يخفض من مستويات الانبعاثات والتعريف بها ونقلها؛

(هـ) تشجيع البحوث، وعندما يكون ذلك ملائما، الترويج لتكنولوجيات احتجاز واختزان الكربون؛

(و) تشجيع التعاون مع الصناعات في إطار برنامج طوعي لنشر تكنولوجيا الوقود الأحفوري الأكثر نظافة؛

(ز) وضع وتنفيذ تدابير لجعل تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة متاحة وأقل تكلفة؛

٥ - تكنولوجيات الطاقة النووية

التحديات

٢٠ - تشكل الطاقة النووية حاليا ١٦ في المائة من مصادر توليد الكهرباء في العالم. غير أن الطاقة النووية ترتبط بعدد من الشواغل، لا سيما فيما يتعلق بالسلامة النووية وإدارة الوقود المستنفد والنفايات والعواقب العابرة للحدود، ووقف التشغيل علما بأن اختيار الطاقة النووية قرار يخص البلدان نفسها. وتستخدم بعض البلدان تكنولوجيات الطاقة النووية بصورة مأمونة، ولا ترى في استخدام وتطوير تكنولوجيات إضافية لإدارة ومراقبة الوقود المستنفد وغيره من المواد النووية أمرا يستدعي القلق الزائد، غير أن بعض هذه البلدان ترى ضرورة زيادة استخدام الطاقة النووية. ومن وجهة نظرها فإن الطاقة النووية مصدر من مصادر الطاقة المستدامة له مزاياه الاقتصادية والبيئية. وهي ترى أن في استبعاد خيار الطاقة استبعادا لعنصر مهم من عناصر المرونة والتنوع في إمدادات الطاقة. وترى البلدان التي اختارت الطاقة النووية، أن التحدي يكمن في إيجاد حلول سليمة بيئيا ومقبولة اجتماعيا وفعالة من حيث التكلفة، وفي التصدي للشواغل المتعلقة بالسلامة النووية وإدارة الوقود المستنفد والنفايات، فضلا عن معالجة الشواغل العامة المتعلقة بهذه القضايا. وتسعى بلدان عديدة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقد قررت بعض البلدان أن تستبعد تدريجيا الطاقة النووية من مزيد إمدادات الطاقة لديها. وهناك بلدان أخرى، منها

عديد من البلدان المتقدمة النمو والدول الجزرية الصغيرة النامية، لا تستخدم الطاقة النووية ولا تعتبر الطاقة النووية من مصادر الطاقة الملائمة أو المقبولة. ويرى العديد من هذه البلدان أن الطاقة النووية لا تتفق مع أهداف التنمية المستدامة، وأنه لا توجد بعد حلول للمخاطر المتعلقة بالسلامة، ومعالجة النفايات والنقل وارتفاع التكلفة. ويرى بعض البلدان أنه ينبغي وقف استعمال الطاقة النووية تدريجيا في أقرب وقت ممكن.

التوصيات

٢١ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) دعم جهودها الوطنية، بما في ذلك في مجالي البحوث والتعاون الدولي كأداة فعالة لمعالجة قضايا السلامة النووية وإدارة الوقود المستنفد والنفايات؛

(ب) تعزيز الوكالات التنظيمية الوطنية المستقلة وتشجيع التعاون الدولي في ميدان السلامة النووية؛

(ج) تشجيع تحقيق مستوى عال في مجال السلامة النووية؛

(د) تحسين الشفافية في مجال اتخاذ القرارات المتصلة بالسلامة النووية، وذلك عن طريق جملة أمور منها المشاركة العامة، حيثما اقتضى الأمر؛

(هـ) تعزيز التوعية العامة والمشاركة العامة، فضلا عن بناء قدرات فيما يخص الموارد البشرية في مجالي الطاقة النووية وإدارة النفايات؛

(و) زيادة تطوير الحلول التكنولوجية للنفايات المشعة المعمرة؛

(ز) معالجة مسألة سلامة منشآت الطاقة النووية، بالشكل الذي يعتبر مناسبا، بعد تقييمها من جانب السلطات التنظيمية الوطنية، بما في ذلك النظر في خيار الإغلاق التدريجي لهذه المنشآت؛

(ح) القيام، في ضوء الفقرة ٨ من قرار مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC(44)Res/17، ومع مراعاة الآثار الخطيرة جدا التي يمكن أن تصيب البيئة وصحة الإنسان من جراء النفايات المشعة، ببذل الجهود لدراسة ومواصلة تحسين التدابير واللوائح المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالسلامة، مع التأكيد في نفس الوقت على أهمية وجود آليات فعالة لتحديد المسؤولية فيما يتعلق بالنقل البحري الدولي وغيره من أشكال النقل عبر الحدود للمواد المشعة والنفايات المشعة والوقود المستنفد وذلك بوسائل منها اتخاذ ترتيبات للإخطار المسبق وإجراء المشاورات وفقا للصكوك الدولية ذات الصلة.

٦ - الطاقة في المناطق الريفية

التحديات

٢٢ - يُعد توفير خدمات الطاقة بتكلفة منخفضة شرطا مسبقا لتنفيذ الهدف الذي يحظى بقبول المجتمع الدولي، وهو تقليل نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة في اليوم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥. والجهود الرامية إلى إيجاد أنسب حل لمشاكل الطاقة في المناطق الريفية تصطدم بجسامة المشكلة، وبقلة الموارد وعدم توفر التكنولوجيات الملائمة، وبارتفاع تكاليف الاستثمار ورسوم التوصيلات، فضلا عن قصور الاهتمام بالمناطق الريفية بوجه عام. وإحدى الاستراتيجيات الفعالة لمعالجة احتياجات سكان الريف من الطاقة تتمثل في التدرج في استخدام مختلف مستويات الطاقة؛ وهو ما يعني على حد سواء تحسين طرق استخدام الكتلة الإحيائية والانتقال من أنواع وقود الكتلة الإحيائية البسيطة إلى استخدام الشكل الأنسب والأكفأ من الطاقة المناسبة الذي يتلاءم مع المهام اللازمة، وهو في المعتاد الوقود السائل أو الغازي للطهي والتدفئة، والكهرباء لمعظم الاستخدامات الأخرى.

التوصيات

٢٣ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) تعزيز سياسات توفير الطاقة للتنمية الريفية، ووضع تلك السياسات حيثما يكون ذلك ملائما، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، استحداث ترتيبات تنظيمية لتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة في المناطق الريفية؛

(ب) القيام، عند الضرورة، بإقامة هياكل محددة وموجهة لأهداف بعينها لتوصيل خدمات الطاقة التي تتناسب مع الاحتياجات الريفية؛

(ج) تشجيع مشاريع الطاقة المحلية كوسيلة لتوفير فرص العمالة، وتشجيع منظمي المشاريع الخاصة المحلية، وتنمية قدرات التجار المحليين على بيع/صيانة المعدات اعتمادا على شبكات تجارة التجزئة والعلاقات المحلية؛

(د) مراعاة الشواغل المتعلقة بصحة وسلامة النساء والأطفال في برامج الطاقة الريفية؛

(هـ) تشجيع أنشطة البحث والتطوير بشأن حالة الطاقة في المناطق الريفية، دعما لتحقيق الأولويات الدولية في ميدان التنمية، ولا سيما القضاء على الفقر؛

(و) تشجيع الاستخدام المستدام للكتلة الإحيائية، وحسب الاقتضاء، مصادر الطاقة المتجددة الأخرى عن طريق تحسين أنماط الاستخدام الحالية، مثل إدارة الموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة لحطب الوقود، وكذلك المنتجات والتكنولوجيات الجديدة أو المحسنة؛

(ز) وضع ترتيبات مالية لجعل خدمات الطاقة ميسورة للفقراء في المناطق الريفية؛

(ح) دعم الجماعات المحلية و/أو المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تشجيع وتوصيل التكنولوجيات المطورة حديثا والسليمة بيئيا، مثل تكنولوجيا أجهزة الطبخ التي تستخدم الطاقة الشمسية؛

(ط) تطوير مصادر الطاقة الأصلية وهياكلها الأساسية واستغلالها في مختلف الاستخدامات المحلية، وتشجيع مشاركة المجتمعات الريفية المحلية، بما فيها الجماعات المحلية التي تنشط في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، في تطوير واستغلال تكنولوجيات الطاقة المتجددة لتلبية احتياجاتها اليومية من الطاقة من أجل إيجاد حلول بسيطة ومحلية، وذلك بدعم من المجتمع الدولي؛

(ي) تعزيز بناء القدرات في المجتمعات المحلية، وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل تنفيذ سياسات تطوير مصادر الطاقة المتجددة في المناطق الريفية؛

(ك) تشجيع الجهود المبذولة لمعالجة العبء غير المتناسب الذي تتحمله المرأة في المناطق الريفية، بما في ذلك جلب كميات كبيرة من الحطب لمسافات بعيدة ومعاناة الآثار الصحية السلبية الناجمة عن التعرض لفترات طويلة للنيران المكشوفة.

٧ - الطاقة والنقل

التحديات

٢٤ - قطاع النقل هو أحد القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة، وهو القطاع الذي من المتوقع أن يشهد أسرع معدلات النمو في استهلاك الطاقة. ويتمثل التحدي القائم في تعزيز اتباع نهج متكامل إزاء تطوير نظم للنقل من أجل التنمية المستدامة.

التوصيات

٢٥ - تشجع اللجنة الحكومات على القيام بما يلي، مع أخذ ظروفها الوطنية في الحسبان:

(أ) ترشيد الطلب على النقل؛

(ب) تطبيق ممارسات أفضل في مجال النقل، بما في ذلك الأخذ بالتخطيط في الحضر والريف على حد سواء، وبخاصة في اتجاه نظم النقل العام ووسائل الشحن التي تعتمد على السكك الحديدية والمجاري المائية؛

(ج) زيادة كفاءة استخدام الوقود في مختلف وسائط النقل؛

(د) الترويج لاستخدام الوقود ووسائط النقل الأكثر نظافة، والمساعدة في تنفيذ توصيات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة بشأن الاستغناء تدريجيا عن استعمال الرصاص في البنزين، وذلك عن طريق جملة أمور، منها توفير المعلومات اللازمة وتقديم المساعدات التقنية المطلوبة وبناء القدرات الضرورية، وتقديم الأموال اللازمة في هذا الصدد للبلدان النامية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا ضمن إطار زمني محدد؛

(هـ) إدماج سياسة النقل في سياسات التنمية المستدامة.

دال – القضايا الشاملة

١ – البحث والتطوير

٢٦ – إن تعزيز أنشطة البحث والتطوير، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، فيما يتعلق بالتكنولوجيات المتقدمة والأكثر نظافة وتكنولوجيات الطاقة الأكثر كفاءة، فضلا عن تكنولوجيات الطاقة المتجددة، هو أمر هام لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة لصالح الجميع. والحكومات مدعوة لوضع السياسات والحوافز لتكون بمثابة عامل لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال. كما أن زيادة البحوث في مجال الطاقة ينبغي أن تأتي أيضا من الاستثمارات العامة والخاصة، أو من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص و/أو عمليات التعاون الدولية والإقليمية.

٢ – بناء القدرات

٢٧ – يمثل انعدام القدرات المحلية عقبة رئيسية أمام التوسع في خدمات الطاقة في العالم النامي. ومن المهم تعزيز المؤسسات والهياكل الأساسية والموارد البشرية في البلدان النامية، ودعم الريادة التكنولوجية في البلدان النامية، وفي كل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، مع بذل جهود خاصة من أجل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من خلال التعاون الدولي العام والخاص الذي يدعم أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمصارف الإنمائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من الوكالات المعنية، بما فيها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، فضلا عن وكالات التنمية الثنائية،

أن تركز على بناء القدرات في مجال التعاون الإنمائي. ومن جملة أمور، يمكن لإعادة تعزيز موارد مرفق البيئة العالمية بدرجة كبيرة أن يمكن المرفق من مواصلة توفير الدعم، في حدود ولايته، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل إحراز تقدم على طريق تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية، من خلال سياساتها الإقراضية، أن تدعم بناء القدرات ونقل التكنولوجيا، فضلا عن جهود تحديد الاحتياجات المحلية.

٣ - نقل التكنولوجيا

٢٨ - يحتاج تشجيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة إلى توفير إمكانية الوصول بصورة مواتية إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا ونقلها، وبخاصة للبلدان النامية، من خلال تدابير داعمة تعزز التعاون في ميدان التكنولوجيا وتتيح نقل الدراية التكنولوجية اللازمة، فضلا عن بناء القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية اللازمة لكفاءة استخدام التكنولوجيا المنقولة ومواصلة تطويرها. وينطوي التعاون في ميدان التكنولوجيا على بذل جهود مشتركة من جانب المؤسسات الخاصة والحكومات على حد سواء، التي تورد التكنولوجيا وتستفيد منها. ولذلك، فإن هذا التعاون ينطوي على عملية تفاعلية تشمل الحكومات والقطاع الخاص ومنشآت البحوث والتطوير، من أجل كفالة الوصول إلى أفضل النتائج الممكنة لنقل التكنولوجيا. ويتطلب النجاح في إقامة الشراكات الطويلة الأجل في ميدان التعاون التكنولوجي بالضرورة مواصلة التدريب وبناء القدرات بصورة منتظمة على جميع المستويات على مدى فترة طويلة من الزمن.

٤ - تبادل المعلومات ونشرها

٢٩ - يسهم تبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بالتكنولوجيات والسياسات في تيسير الجهود المبذولة من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. فمن شأن المعلومات ذات الصلة أن توجه صناع القرار إلى السياسات والخيارات المناسبة المتعلقة بإمدادات الطاقة. وكثيرا جدا ما يحول عدم توافر المعلومات والمعارف من هذا القبيل دون أخذ البلدان بنُهج جديدة في مجال تخطيط الطاقة وتطبيقات التكنولوجيا. ويمكن للمعلومات المتاحة على شبكة ''الإنترنت'' أن تساعد في تبادل المعلومات على هذا النحو. وتحتاج البلدان النامية إلى المساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٥ - تعبئة الموارد المالية

٣٠ - تقوم الموارد المالية والآليات المالية بدور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبوجه عام، يأتي تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من القطاعين العام والخاص في البلد

المعني نفسه. وتُعد المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا هاما للتمويل الخارجي بالنسبة للبلدان النامية، حيث يظل يلزم توفير تمويل جديد وإضافي للتنمية المستدامة ولتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة ولتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن ثم، يتعين الوفاء على وجه السرعة بالالتزامات المالية المعلنة في جدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما تلك الواردة في الفصل ٣٣، وكذلك الأحكام المتعلقة بالموارد الجديدة والإضافية التي يمكن التنبؤ بمدى كفايتها وتوفرها. ويلزم بذل جهود متواصلة من أجل كفالة إسهام جميع جهات التمويل في النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، في سياق تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وقد شرعت حكومات عديدة في تنفيذ إصلاحات ترمي إلى تحسين الأطر التنظيمية والهياكل المؤسسية من أجل اجتذاب التمويل من القطاع الخاص. وقد وُضعت سياسات محددة لجذب رؤوس الأموال الاستثمارية إلى تكنولوجيات الطاقة اللازمة للتنمية المستدامة. وفي حين أن التكنولوجيات الأكثر استدامة كثيرا ما تقل تكاليف تشغيلها عن الحلول البديلة، فإنها تتطلب أحيانا استثمارات أولية أكبر حجما. ولذلك، ينبغي الاهتمام بصفة خاصة بالصعوبات التي ينطوي عليها تمويل هذه الاستثمارات الضرورية في البنية الأساسية في البلدان النامية. ويمكن في هذا السياق أيضا النظر في توفير التمويل من مرفق البيئة العالمية، في حدود ولايته.

٦ - فعالية أداء الأسواق لازمة للتنمية المستدامة

٣١ - ستؤدي السياسات التي تحد من تشوهات السوق إلى تعزيز نظم الطاقة المتوافقة مع التنمية المستدامة من خلال استخدام مؤشرات محسنة للسوق وإزالة تشوهاته، بما في ذلك إعادة هيكلة نظام الضرائب والإلغاء التدريجي للإعلانات ذات الأثر السلبي حيثما وجدت، بغرض إظهار الآثار البيئية لتلك النظم. وينبغي لمثل هذه السياسات أن تراعي بالكامل الاحتياجات والأوضاع المحددة الخاصة بالبلدان النامية، بغرض التخفيف إلى الحد الأدنى من الآثار الضارة على تنميتها. وتُشجع الحكومات على العمل لتحسين أداء أسواق الطاقة الوطنية بحيث تدعم التنمية المستدامة وتتجاوز الحواجز بما يزيد من فرص الوصول إلى الأسواق، مع الأخذ في الاعتبار تماما أن تلك السياسات ينبغي أن يضعها كل بلد من البلدان، مع مراعاة خصائصه وقدراته وتباين مستويات النمو، لا سيما على النحو الذي تعكسه استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، حيثما وجدت.

٧ - نهج تعدد أصحاب المصلحة وتعميم المشاركة

٣٢ - يتطلب إيجاد الحلول في مجال الطاقة التي تلائم التنمية المستدامة مشاركة جميع أصحاب المصلحة وعامة الجمهور. وينبغي تعزيز قدرة المنظمات والمؤسسات المجتمعية،

بما فيها الجماعات النسائية، على تيسير تطبيق النُهج القائمة على المشاركة على مسألة تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، مع مراعاة المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والإقرار التام بالمبادئ ٥ و ٧ و ١١.

هاء – التعاون الإقليمي

٣٣ – تلاحظ اللجنة مع التقدير الجهود التي تُبذل على الصعيد الإقليمي وتلك التي تبذلها الجماعات ذات المصلحة لمناقشة المسائل الرئيسية وصياغة مواقف وبرامج عمل إقليمية من أجل تشجيع تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وترحب اللجنة بالبيانات الصادرة عن تلك المداولات، حيث تدرك أنها تقدم مساهمات قيمة فيما تقوم به اللجنة من أعمال. وعلاوة على ذلك، تشجع اللجنة الحكومات المشاركة في هذه المداولات الإقليمية على الترويج بهمة لتنفيذ برامج العمل التي تسفر عنها تلك المداولات. وتدرك اللجنة بصفة خاصة قيمة التعاون الإقليمي في تحقيق وفورات الحجم في مجال خدمات الطاقة وتسخيرها لأغراض التنمية المستدامة.

٣٤ – واستنادا إلى هذه البيانات، توصي اللجنة بتنفيذ المساعي الإقليمية ودون الإقليمية التالية التي تتطلب الدعم دون الإقليمي والإقليمي والدولي:

(أ) تعزيز المؤسسات أو الترتيبات الوطنية والإقليمية المعنية بالطاقة للنهوض بالتعاون الإقليمي والدولي من أجل تسخير الطاقة لأغراض التنمية، وبخاصة مساعدة البلدان النامية في ما تبذله من جهود محلية لتوفير خدمات الطاقة الحديثة لجميع قطاعات السكان، من خلال ما يلي:

'١' إجراء دراسات متعمقة لتعزيز التنمية المستدامة في قطاع الطاقة في المنطقة، بما في ذلك دراسات للحالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمنطقة وبدائل الطاقة التي تدعم التنمية المستدامة؛

'٢' تشجيع التدريب وتبادل الخبرات في مجال كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، والدروس المستخلصة؛

'٣' تعزيز الشبكات الإقليمية لمراكز الخبرة الرفيعة من أجل تبادل المعلومات والخبرات في مجالات البحث والتطوير، واستخدام الطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، وكفاءة استخدام الطاقة؛

'٤' تعزيز القدرات الإقليمية المتعلقة بالمعلومات ونشرها، وإنشاء تلك القدرات عند الاقتضاء من أجل توفير المعلومات لصناعة خدمات الطاقة بشأن

الفرص المتاحة في السوق، والهياكل الأساسية للطاقة، وتقديم المعلومات إلى المستهلكين بشأن مزايا التدابير المتخذة لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة؛

(ب) الترويج، على الصعيد الإقليمي، لمشاريع كهربة المناطق الريفية، التي تشمل، في جملة أمور، تكنولوجيات الطاقة المتجددة، ودعم الجهود المحلية لتوفير الطاقة إلى الهياكل الأساسية الجوهرية فضلا عن إدماج سياسات الطاقة في استراتيجيات التنمية الريفية، مع التشديد على الأنشطة المدرة للدخل، وأخذ الظروف الوطنية في الحسبان؛

(ج) القيام، عند الاقتضاء، بتعزيز وتيسير وضع ترتيبات للتعاون الإقليمي من أجل تشجيع الاتجار بالطاقة عبر الحدود، بما في ذلك ربط شبكات توزيع الكهرباء وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي؛

(د) تعزيز منتديات الحوار بين منتجي الطاقة ومستهلكيها على الصعيد الإقليمي والوطني والدولي وتيسير ذلك عند الاقتضاء ولهذا الغرض، تكمل اللجنة عمل المنتديات الدولية القائمة المعنية بالطاقة؛

(هـ) الترويج، عند الاقتضاء، لتحقيق التعاون بين البلدان المعنية في المنطقة ومع المنظمات الدولية لتحسين تطوير وإنتاج الوقود الهيدروكربوني عن طريق خفض التكلفة وتعزيز الكفاءة التشغيلية واستخدام التكنولوجيات المتقدمة والأكثر سلامة من الناحية البيئية بصورة متكاملة؛

(و) النهوض بالتعاون الإقليمي في الاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والتعريف بها؛

(ز) تشجيع التعاون الإقليمي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

واو – التعاون الدولي

٣٥ – تسلم اللجنة بالدور الحاسم الذي يمكن للتعاون الدولي، بما فيه التعاون الإقليمي، أن يؤديه في مساعدة البلدان، خاصة البلدان النامية، في الجهود التي تبذلها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للتعاون الدولي أن يكون فعالا جدا في مجالات بناء القدرات والتعليم ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات، والبحث والتطوير، وحشد الموارد، بما فيها الموارد المالية، مع مراعاة المسائل الرئيسية المذكورة آنفا ومصادر الطاقة.

٣٦ - وتوصي اللجنة، بصفة خاصة، بالتعاون الدولي في المجالات التالية:

١ - اتخاذ إجراءات ملموسة لتوفير أقصى قدر ممكن من الموارد المالية واستكشاف سبل زيادتها وإيجاد حلول مالية مبتكرة لدعم الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، بوسائل من بينها تخفيف عبء الديون وشطبها إذا أمكن، وتيسير الاستثمار الأجنبي، والعمل على وقف تدني المساعدة الإنمائية الرسمية والسعي إلى الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها لبلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه المتمثل في تقديم ما نسبته ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أقرب وقت ممكن، ودمج اعتبارات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في برامج التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف وفي أنشطة برامج التعاون الإنمائي التي تنفذها المؤسسات المالية الدولية وفي سياسات الإقراض العامة، بوسائل من بينها تناول مسألة تطوير السياسة المتعلقة بالطاقة ضمن السياسات الوطنية المتعلقة بالقضاء على الفقر حيثما وجدت. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا النظر في جملة أمور، في الطريقة التي يمكن بها استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لزيادة الأموال الخاصة لإيجاد حلول في مجال الطاقة تتلاءم مع التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أن المساعدة الإنمائية الرسمية تشكل مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي في البلدان النامية.

٢ - مواصلة الحوار بشأن المسائل المتصلة باستخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في إطار عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٥.

٣ - تشجيع برامج التعاون الدولي القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع استخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري والطاقة المتجددة والتي تتسم بتدني التكلفة وقلة استهلاك الطاقة وبالتطور.

٤ - تعزيز إقامة الشبكات بين مراكز الخبرة الرفيعة المعنية باستخدام الطاقة لأغراض التنمية المستدامة وذلك بربط المراكز المختصة المعنية بتكنولوجيات الطاقة لأغراض التنمية المستدامة التي تستطيع مؤازرة وتعزيز الجهود المبذولة في تنفيذ أنشطة بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والقيام بدور مراكز تبادل المعلومات؛

٥ - إتاحة المنح والقروض للبلدان النامية بشروط مواتية تسمح بتقاسم تكلفة تطوير الهياكل الأساسية للطاقة، بما في ذلك الهياكل الأساسية للطاقة في المناطق الريفية والنائية، مع مؤسسات الإقراض الدولية وشركات الاستثمار الخاصة ذات الصلة.

٦ - استكشاف مدى استخدام الآليات الدولية الموجودة لتمويل تطوير الهياكل الأساسية لتبيان المخاطر وكفالة مواجهتها على أساس من الشفافية، في ظل شراكة منصفة وفعالة بين المستثمرين والبلدان المضيفة، نظرا لعدم امتلاك البلدان النامية مؤسسات متأهبة بصورة ملائمة للتصدي لحجم المخاطر التجارية المرتبطة بالاستثمارات الكبيرة في مجال الطاقة.

٧ - دعم المساعي الدولية لزيادة إمكانية الاستفادة والفرص المتاحة للنساء في مجال الطاقة على أساس المساواة، بما في ذلك استفادتهن من تسهيلات الائتمان وإشراكهن في عمليات صنع القرار في مجال السياسات المتعلقة بالطاقة.

المقرر ٢/٩
حماية الغلاف الجوي

اعتبارات عامة

١ - تؤكد اللجنة من جديد أن جميع المبادئ المتفق عليها في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لا تزال ذات جدوى وأهمية، لا سيما المبدأ الذي ينص على أن للدول مسؤولية مشتركة ولكنها متباينة، بسبب تفاوت إسهامها في تدهور البيئة العالمية، على النحو الموضح في المبدأ ٧ من الإعلان، وتؤكد على ما يلي:

(أ) للموارد والآليات المالية دور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبصفة عامة، يتولى القطاعان العام والخاص في البلد المعني تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتمثل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي للبلدان النامية، وسيلزم قدر كبير من التمويل الجديد والإضافي لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن٢١. ولذلك ينبغي الوفاء على وجه السرعة بجميع الالتزامات المالية المعقودة في إطار جدول أعمال القرن ٢١، وبصفة خاصة الالتزامات الواردة في الفصل ٣٣ والأحكام المتعلقة بالمصادر الجديدة والإضافية التي يمكن التنبؤ بمدى كفايتها وتوفرها. ومن اللازم بذل جهود متصلة لكفالة مساهمة جميع مصادر التمويل في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) ومن اللازم تيسير الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وتسهيل نقلها، وخاصة للبلدان النامية، من خلال تدابير داعمة توطد التعاون التكنولوجي وتتيح نقل الدراية التكنولوجية اللازمة وبناء القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية الضرورية لاستخدام التكنولوجيات المنقولة استخداما فعالا وتطويرها. ويستلزم التعاون التكنولوجي تضافر جهود

الشركات والحكومات، التي تورد التكنولوجيا وتستفيد منها. ومن ثم فإن هذا التعاون ينطوي على عملية تتسم بالاستمرارية بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات البحوث والتنمية لكفالة تحقيق أفضل النتائج الممكنة من نقل التكنولوجيا. ويستدعي نجاح الشراكات الطويلة الأجل، في إطار التعاون التكنولوجي، التدريب المنتظم المتواصل وبناء القدرات على جميع المستويات لفترة طويلة من الزمن.

٢ - وينبغي أن تعكس القرارات المتعلقة بالغلاف الجوي الترابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، التي تشكل بالنسبة للتنمية المستدامة عناصر يعزز بعضها بعضا.

٣ - وتؤكد اللجنة ضرورة اعتبار غلاف الأرض الجوي، إلى جانب المحيطات وسطح الأرض أحد مجالات التفاعل الأساسية الثلاثة للنظام الذي تقوم عليه الحياة في العالم، وأن التنمية المستدامة مرتبطة بشكل لا ينفصم بالتأثيرات التي قد تحدثها التغييرات في الغلاف الجوي نفسه على الأنشطة البشرية، والنظم الإيكولوجية والكوارث الطبيعية. وتلاحظ كذلك أن الأنشطة البشرية والكوارث الطبيعية تساهم في تراكم ملوثات الهواء في الغلاف الجوي، مما يؤثر في تغير المناخ، وفي استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي العلوي، وتلوث الهواء، وبصفة خاصة الهواء العابر للحدود والهواء في المناطق الحضرية وداخل المباني.

٤ - ويُحدث تلوث الهواء تأثيرات سلبية على صحة الإنسان، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والنظم الإيكولوجية، والتراث الثقافي. وتجابه بلدان عديدة تحديات رئيسية في معالجة تأثير التلوث، لا سيما في المدن الكبيرة. وبما أن ملوثات الهواء قد تُحدث أضرارا، على بُعد آلاف الكيلومترات من المصدر أحيانا، فمن الضروري إقامة تعاون إقليمي مناسب ودولي إلى جانب الجهود الوطنية الرامية إلى خفض الملوثات.

٥ - وتتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية تراكم القسم الأعظم من الانبعاثات الملوثة طوال سنين. وتشير اللجنة إلى أن معالجة القضايا المتعلقة بالغلاف الجوي تعني معالجة قضايا ومشاكل عديدة، يمكن أن تشمل الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج، ومسألة الإنصاف وتزايد السكان، والنمو الحضري السريع، والنزوح إلى المناطق الحضرية الدائمة التوسع، والافتقار إلى الموارد المالية والتكنولوجية، وعلاقة الترابط بين الطاقة والنقل والغلاف الجوي. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة أهمية تقديم الدعم من قِبَل المجتمع الدولي.

التعاون الدولي

٦ - وتشديدا من اللجنة على ضرورة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية فضلا عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، توصي بأن يتعاون المجتمع الدولي بغية تحقيق ما يلي:

(أ) تقديم المساعدة بناء القدرات وإجراء البحوث وتوفير التعليم والتدريب وتقوية المؤسسات لمنع تلوث الهواء ومكافحته، بوسائل عديدة من بينها تنمية الموارد البشرية؛

(ب) تقديم المساعدة من أجل تحسين عمليات جمع البيانات المتصلة بالانبعاثات الجوية وتقييمها وتحليلها والإلمام بالتطورات الحاصلة في وضع السياسات وتخطيطها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات المناسبة قصد تيسير الوصول إلى المعلومات وتبادلها ؛

(ج) تقديم المساعدة من أجل إيجاد واستخدام أنواع نظيفة من الوقود وتكنولوجيات خاصة بالحد من تلوث الهواء، بخاصة في البلدان النامية، وتبادل الممارسات والخبرات، عند الاقتضاء؛

(د) تعزيز نقل التكنولوجيا بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، على نحو ما يتفق عليه، لتوفير مركبات أقل تلويثا للهواء، وإدارة حركة المرور، واستخدام وقود أنظف بما في ذلك الوقود الأحفوري المتطور والوقود البديل الذي يشمل الوقود المتجدد، وذلك بوسائل عدة من بينها إشراك القطاع الخاص؛

(هـ) تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، لا سيما في البلدان المتقدمة؛

(و) التشجيع على توفير التمويل المناسب لتحقيق جملة أمور من بينها تعزيز نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية وتيسيره؛

(ز) تعزيز تحديد الحواجز والقيود المالية والتكنولوجية والمؤسسية التي تواجهها جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مكافحة تلوث الهواء، وبخاصة في الحواضر، بغية معالجتها وإزالتها؛

(ح) تشجيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وغيرهما من المنظمات الدولية المعنية على مواصلة التعاون الوثيق مع الحكومات قصد مساعدتها على إعداد استراتيجيات لمكافحة تلوث الهواء في المباني.

٧ - وإذ تلاحظ اللجنة أهمية بعض الصكوك القانونية الدولية المعنية بالتعاون العالمي لحماية الغلاف الجوي، تقرر ما يلي:

(أ) تشجيع الهيئات الدولية المعنية على إقامة مزيد من التعاون وتعزيز التآزر في مجال تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بما فيها بروتوكول مونتريال بشأن الموارد

المستنفدة للأزون[٤] واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٥] واتفاقية التنوع البيولوجي[٦] والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبشكل خاص في أفريقيا[٧]؛

(ب) أن تأخذ في الاعتبار المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو؛

(ج) أن تأخذ في الاعتبار مساهمة تدهور التربة والتصحر في تلوث الهواء، والعكس بالعكس، وأهمية حشد الموارد الكافية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمكافحة التصحر، وحث جميع الأطراف في الاتفاقية على الوفاء بالتزاماتها كل على حدة؛

(د) تشجيع البلدان التي ليست بعد أطرافا في بروتوكول مونتريال على بحث مسألة التصديق على هذا البروتوكول والتعديلات الخاصة به والانضمام إليها في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) تشجيع جميع الأطراف في بروتوكول مونتريال وتعديلاته على الوفاء بما يتضمنه من التزامات بصورة متواصلة لا سيما في ما يتعلق بتجديد موارد الصندوق المتعدد الأطراف الذي أنشئ بموجب بروتوكول مونتريال بشكل كاف وفي الوقت المناسب؛

(و) تشجيع ودعم الجهود التي تبذلها الأطراف في بروتوكول مونتريال لمواصلة بحث السبل اللازمة لتعزيز استخدام بدائل سليمة بيئيا للمواد المستنفدة للأوزون، تكون مجدية التكاليف ورخيصة، وبخاصة لتيسير توفير هذه البدائل لاستخدامها في البلدان النامية؛

(ز) دعم جهود الأطراف في بروتوكول مونتريال للنظر في مسألة المواد المستنفدة للأوزون التي لم تشملها بعد النظم الدولية؛

(ح) تشجيع جميع البلدان على النظر في توقيع اتفاقية ستوكهولم المعنية بالملوثات العضوية الثابتة التي ستوضع مستقبلا أو التصديق عليها أو الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن؛

---

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٢٢، الرقم ٢٦٣٦٩.

(٥) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٦) انظر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز أنشطة البرنامج المتصلة بقانون البيئة والمؤسسات البيئية) حزيران/يونيه ١٩٦٢.

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(ط) تشجيع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على النظر في دعم زيادة مشاركة أكاديميي البلدان النامية وخبرائها في أعماله، بما في ذلك إعداد تقاريره وتضمينها البحوث العلمية والاجتماعية والاقتصادية التي تجريها البلدان النامية.

٨ - أما فيما يتعلق برصد غلاف الأرض الجوي، تشدد اللجنة على أهمية ما يلي:

(أ) تعزيز الرصد المنتظم لغلاف الأرض الجوي من خلال تطوير محطات الرصد الأرضية، وزيادة استخدام السواتل، ووضع هذه الملاحظات بصيغة متكاملة مناسبة بحيث يجري إنتاج بيانات رفيعة النوعية يمكن نشرها لتستخدمها جميع البلدان، لاسيما البلدان النامية؛

(ب) التشجيع على مواصلة العمل الذي يضطلع به برنامج القياسات الأرضية الهامة لكامل عمود الأوزون ويتولى تنسيقه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية طوال ما تبقى من العقد بهدف تحديد الآثار النهائية المحتملة لاستنفاد طبقة الأوزون؛

(ج) القيام، عند الاقتضاء، بدعم برامج الرصد الدولية الموجودة مثل النظام العالمي لمراقبة المناخ؛

(د) تشجيع المنظمات الدولية ذات الصلة، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، على إعداد استراتيجية مشتركة متعلقة بعمليات مراقبة عالمية متكاملة وتنفيذها من أجل رصد غلاف الأرض الجوي.

التعاون الإقليمي

٩- تشجع اللجنة على التعاون في معالجة المسائل ذات الصلة بالغلاف الجوي التي تشمل المساعدة التكنولوجية والمالية والفنية، مع الأخذ في الاعتبار بالاحتياجات والخصائص المحددة لكل منطقة من المناطق، بغرض تحقيق ما يلي:

(أ) القيام، عند الاقتضاء، بدعم الاتفاقات الرامية إلى تحسين جودة الهواء ومراقبة تلوث الهواء عبر الحدود؛

(ب) تحسين الوسائل المختلفة لقياس مدى تلوث الهواء وتقديره؛

(ج) تعزيز بناء القدرات، وتقوية المؤسسات وإشراك جميع أصحاب المصلحة في الأعمال الرامية إلى تحسين جودة الهواء، مع الأخذ في الاعتبار الظروف والاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

توصيات على المستوى الوطني

١٠ - على المستوى الوطني، تشجع الحكومات، حسب أولوياتها وظروفها الوطنية الخاصة، بدعم من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، على بحث ما يلي:

(أ) تحسين جمع البيانات ورصد جودة الهواء؛

(ب) التعريف بعمل منظمة الصحة العالمية الهادف إلى وضع مبادئ توجيهية بشأن جودة الهواء والعمل على ضمان تنفيذها؛

(ج) زيادة تطوير استراتيجيات جودة الهواء التي تشمل مراقبة تلوث الهواء وإدارته وتنفيذها؛

(د) تحديد وتقييم ومعالجة الآثار الضارة لتلوث الهواء على صحة الإنسان، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والأنظمة الأيكولوجية، والتراث الثقافي؛

(هـ) تحسين السياسات التي تعمل على تقليص الأخطار البيئية على الصحة، بما في ذلك عبر وضع خطط واستراتيجيات لمنع الأمراض الناتجة عن تلوث الهواء داخل المباني وخارجها والتخفيف منها ومعالجتها، مع إيلاء أهمية خاصة لصحة المرأة والطفل؛

(و) زيادة المشاركة الشعبية وفرص حصول جميع الأشخاص، بمن فيهم الفئات الرئيسية، على المعلومات المتعلقة بوسائل الحد من الأخطار الصحية التي يسببها التلوث الجوي واستنفاد طبقة الأوزون؛

(ز) تشجيع تنسيق الأنشطة الوطنية المعنية بالمسائل الجوية؛

(ح) الترويج لأفضل التقنيات المتاحة والرخيصة لتحسين نوعية الهواء وتقديم الحوافز من أجل نشرها؛

(ط) تحسين بناء القدرات، وتعزيز المؤسسات وإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في العمل الهادف إلى تحسين نوعية الهواء.

المقرر ٣/٩

النقل

اعتبارات عامة

١ - تعيد اللجنة التأكيد على أن جميع المبادئ المتفق عليها في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لا تزال ذات جدوى وأهمية، لا سيما المبدأ الذي ينص على أن للدول مسؤولية

مشتركة ولكنها متباينة، بسبب تفاوت إسهامها في تدهور البيئة العالمية، على النحو الموضح في المبدأ ٧، وتؤكد على ما يلي:

(أ) للموارد والآليات المالية دور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وبصفة عامة، يتولى القطاعان العام والخاص في البلد المعني تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفي حالة البلدان النامية، تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي، وستكون هناك حاجة إلى قدر كبير من التمويل الجديد والإضافي لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ولذلك ينبغي أن تنفذ على وجه السرعة جميع الالتزامات المالية المعقودة في إطار جدول أعمال القرن ٢١، وبصفة خاصة الالتزامات الواردة في الفصل ٣٣ والأحكام المتعلقة بالمصادر الجديدة والإضافية الملائمة والتي يمكن التنبؤ بها في آن واحد. ومن اللازم بذل جهود متصلة لكفالة مساهمة جميع مصادر التمويل في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

(ب) وثمة حاجة إلى تيسير الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا وتسهيل نقلها، وبوجه خاص للبلدان النامية، من خلال تدابير داعمة توطد التعاون التكنولوجي وتمكن من نقل الدراية التكنولوجية اللازمة ومن بناء القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية الضرورية لاستخدام التكنولوجيات المنقولة استخداما فعالا وتطويرها. ويستلزم التعاون التكنولوجي تضافر جهود الشركات والحكومات الموردة للتكنولوجيا والتي تتلقاها على السواء. ويستلزم هذا التعاون وجود عملية تتسم بالاستمرارية بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات البحث والتطوير لكفالة تحقيق أفضل النتائج الممكنة من نقل التكنولوجيا. ويستدعي نجاح الشراكات طويلة الأجل، في إطار التعاون التكنولوجي، التدريب المنتظم المستمر وبناء القدرات على جميع المستويات لفترة طويلة من الوقت.

٢ - وينبغي أن تُظهر القرارات المتعلقة بمسائل النقل أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، هي عناصر مترابطة من عناصر التنمية المستدامة ويعزز بعضها بعضا.

٣ - وللإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي لأنظمة النقل، في جملة أمور، أن تكون ذات أسعار مناسبة، وأن تكون مأمونة، وأن تضمن إمكانية التنقل، وأن تكون متاحة لجميع قطاعات المجتمع، على أساس منصف، وأن تتسم بالكفاءة ومراعاة السلامة البيئية.

٤ - وتتسم تحديات وضع السياسات في قطاع النقل بالتعقيد، كما أنها ذات أبعاد متعددة. وتؤثر الأنشطة ذات الصلة بالنقل في النمو الاقتصادي وفي التنمية الاجتماعية وفي

البيئة بطرق شتى. وهي تثير مشاكل خاصة في سياق التحضر وطائفة مختلفة من التحديات في المناطق الريفية والنائية ومن بينها المناطق الجبلية. ورغم اختلاف المشاكل التي يثيرها النقل البري والبحري والجوي التي ينبغي إيجاد حل لها، فإن هذه المشاكل يجب أن تحظى بالاهتمام أيضا. وتشمل الأبعاد الاجتماعية للنقل توفيره بأسعار مناسبة وما له من تأثير، على جملة مجالات منها صحة المجتمع وسلامة خدمات النقل، وعلى الهياكل الأساسية والجوانب المتعلقة بنوع الجنس والسن والعمالة وظروف العمل وتوفير الخدمات لأصحاب الاحتياجات الخاصة.

٥ - وللأنشطة والهياكل الأساسية ذات الصلة بالنقل تأثير متعدد الوجوه على البيئة. وتمثل الحوادث والضوضاء وتلوث الجو مظاهر للآثار البيئية المترتبة على قطاع النقل. وتضر الانبعاثات من المركبات ووسائل النقل الأخرى بصحة الإنسان وبالبيئة بصفة عامة. والطلب على خدمات النقل كبير ومن المرجح أن يزداد. وتؤثر نظم النقل على المستوطنات البشرية بطرائق شتى بما في ذلك الظروف الحضرية واستخدام الأراضي.

٦ - ومن التحديات الأخرى التي تواجه صانعي السياسات وجود طائفة واسعة النطاق من أصحاب المصلحة الذين بوسعهم أن يساهموا مساهمة مجدية في وضع السياسات وكثيرا ما تكون مساعدتهم لازمة لتنفيذها بفعالية. كما أن التنسيق والتشاور داخل الحكومات وفيما بينها لا غنى عنهما للمضي قُدما صوب التنمية المستدامة. ومن المحبذ إجراء حوار مع الفئات الرئيسية.

٧ - ويؤثر عدم إتاحة وسائط النقل تأثيرا كبيرا على صحة المرأة، ويحد من إمكانية وصولها إلى الأسواق، ومزاولتها للأنشطة الأخرى المدرة للدخل. وينبغي توفير وسائط النقل، وإتاحتها للمرأة لتيسير تحقيق تقدمها اجتماعيا واقتصاديا.

٨ - وتشير اللجنة إلى أن ثمة حاجة ماسة إلى نظم نقل تتسم بالكفاية والفعالية والجدوى الاقتصادية وتحظى بالقبول الاجتماعي وتكون سليمة بيئيا، لا سيما في البلدان النامية حيث يمثِّل استخدام هذه النظم بسهولة وبأسعار مناسبة عاملا هاما في استئصال الفقر وتحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والاستفادة من فرص العمالة. وتعتمد آفاق تحقيق التنمية المستدامة على أخذ النقل في الحسبان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط الحضري والريفي وبالهياكل الأساسية العامة وبالسياسات والتدابير الرامية إلى استئصال الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٩ - وتشدد اللجنة على أن الابتكارات التقنية قمينة بتيسير المضي قُدما في تحقيق التنمية المستدامة، وتشجع البحث والتنمية ونقل التكنولوجيات النظيفة.

١٠ - وعلى الدول أن تقوم، إدراكا منها لمخاطر حركة المواد الخطرة عبر الحدود، على صحة الإنسان وسلامته وعلى البيئة، باتخاذ تدابير تتوافق مع التزامات كل منها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة.

التعاون الدولي

١١ - تؤكد اللجنة على ما للتعاون الدولي، في إطار جدول أعمال القرن ٢١، من أهمية في كفالة بحث القضايا المتصلة بالنقل في الإطار العام للتنمية المستدامة. وبوسع اللجنة، إدراكا منها أن تحقيق التنمية المستدامة يتعزز من خلال التعاون الدولي، ومن خلال الإجراءات المحددة التي تمليها الظروف الوطنية، وتأكيدا على ضرورة وأهمية تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تحقيق التنمية المستدامة، فإنها توصي بأن يتعاون المجتمع الدولي على ما يلي:

(أ) تيسير نقل التكنولوجيات الأنظف، وتعزيز الكفاءة في مجال الطاقة وتحسين نظم النقل للركاب والبضائع، لا سيما وسائل النقل العام، من خلال الاستعانة بجميع المؤسسات والآليات المالية المناسبة، ومراعاة ما تنص عليه الفقرة ١ (أ) أعلاه بشكل كامل؛

(ب) حث المؤسسات المالية الدولية وغيرها من الجهات المانحة على جعل مشروعات النقل المكرسة للتنمية المستدامة أولوية لديها؛

(ج) المساعدة في بناء القدرات بوسائل من ضمنها تنمية الموارد البشرية وتعزيز المؤسسات، ومن خلال البرامج المخصصة للبلدان النامية القائمة على برامج التدريب التي تهدف إلى توسيع نطاق المهارات التقنية والتخطيطية؛

(د) دعم إبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص، سعيا إلى تعزيز الاستثمار في قطاع النقل الذي ييسر استحداث التكنولوجيات المناسبة وإقامة الهياكل الأساسية الملائمة التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة، وذلك على أساس الأولويات الوطنية وبما يناسب احتياجات النساء والرجال على السواء؛

(هـ) المساعدة على تطوير القدرات المحلية بغية إعداد واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا؛

(و) تحسين جمع وتقييم وتحليل المعلومات ذات الصلة بالنقل في مجال صنع السياسات والتخطيط على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، والحث على استخدام أحدث التكنولوجيات لتيسير تبادل المعلومات وقواعد البيانات؛

(ز) دعم الجهود الرامية إلى تعميق وعي الجمهور بنظم النقل من أجل التنمية المستدامة؛

(ح) تعزيز سياسات النقل الرامية إلى توفير درجة أعلى من سلامة خدمات النقل؛

(ط) دعم مشروعات تشييد الهياكل الأساسية للاتصال والنقل العام وتحديثها وصيانتها في المناطق الريفية، والمناطق الجبلية النائية؛

(ي) المساعدة على تنفيذ توصيات الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة بشأن الاستغناء تدريجيا عن استعمال البترين الذي يحتوي على الرصاص[٨]، وبحث إمكانية تخفيض مستويات الكبريت والبترين في الوقود، بالإضافة إلى تخفيض الدقائق الهبائية في عوادم المركبات، وذلك من خلال توفير المعلومات والمساعدة التقنية وبناء القدرات وتقديم التمويل للبلدان النامية، بما يشمل نقل التكنولوجيا خلال أمد محدد؛

(ك) التشجيع على استخدام أنواع أنظف من الوقود ونقل التكنولوجيا الخاصة بهذه الأنواع؛

(ل) تشجيع زيادة التعاون الدولي بين الحكومات، والمؤسسات التجارية، ومؤسسات البحث، والمنظمات غير الحكومية، فيما يخص تبادل المعارف المتعلقة بالتطورات في مجال وضع السياسات، والتخطيط، والتكنولوجيا، والمساعدة على كفالة إتاحة الفوائد المحتملة لهذه التطورات على نطاق واسع.

١٢ - تشجع اللجنة ما تقوم به منظمات دولية مثل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فضلا عن الحكومات من أعمال لتدعيم نظم النقل ذات الأسعار المناسبة، والتي تعمل على تحسين مستويات السلامة وتخفيض التلوث وغيره من الآثار السلبية على البيئة.

١٣ - تشجع اللجنة الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية على النظر في إمكانية التصديق على المرفق السادس لاتفاقية ماربول الدولية بشأن منع التلوث الناجم عن السفن.

---

(٨) توصي الجمعية العامة، في الفقرة ٤٧ (و) من قرارها دإ-٢/١٩، بالإسراع في الاستغناء تدريجيا عن استعمال البنزين الذي يحتوي على رصاص في أقرب وقت ممكن، من أجل بلوغ الأهداف المتمثلة في الحد من الآثار الجسيمة على الصحة الناجمة عن تعرُّض البشر للرصاص. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستمر تقديم المساعدة التكنولوجية والاقتصادية إلى البلدان النامية لتمكينها من إنجاز هذا التحول.

١٤ - تدعو اللجنة أيضا إلى توثيق عرى التعاون والتنسيق بين المنظمات الحالية التي تقوم بأنشطة تتعلق بالنقل، وذلك بغية تعزيز التكامل وتقليل الازدواجية إلى أدنى حد.

التعاون الإقليمي

١٥ - تشجع اللجنة التعاون الإقليمي من خلال الاستعانة بصورة أفضل باللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمصارف الإنمائية الإقليمية الحالية والمنظمات والآليات الإقليمية الموجودة وذلك من خلال:

(أ) النظر في تبادل التجارب الناجحة وجمع البيانات، وتقاسمها، باعتبار ذلك من مجالات التعاون الممكنة على المستوى الإقليمي، فيما بين المناطق وداخلها؛

(ب) بحث إمكانية تعزيز الاتفاقات الحالية الهادفة إلى الحد من التولث وآثاره على الصحة والبيئة وفقا لاحتياجات وخصائص كل منطقة؛

(ج) تمويل مشروعات النقل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، حسب الاقتضاء؛

(د) والتأكيد على الإمكانيات التي ينطوي عليها اتباع نهج منسق للتخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي ولتخطيط الهياكل الأساسية داخل المناطق، وذلك للتأثير على الإقبال على السفر، ولتشجيع أنماط أكثر استدامة في مجال النقل.

التوصيات على الصعيد الوطني

١٦ - لدى دمج الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من المهم استنباط مجموعة واسعة من أدوات السياسات، بما فيها التنظيم، والأدوات الاقتصادية، واحتساب التكاليف البيئية في أسعار السوق، وتحليل الآثار البيئية والاجتماعية ونشر المعلومات، وذلك في ضوء الظروف الخاصة بالبلدان لضمان جعل النهج المتكاملة كفؤة وفعالة من حيث التكلفة، مع المراعاة الكاملة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع البلدان، لا سيما البلدان النامية.

١٧ - على الصعيد الوطني، تشجع الحكومات، مع مراعاة أولوياتها والظروف الوطنية الخاصة بكل منها، على القيام، بدعم من المجتمع الدولي، بما يلي، حسب الاقتضاء:

(أ) تشجيع الاستدامة من خلال دمج الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية صنع القرار في قطاع النقل؛

(ب) إنشاء نظم للنقل تلبي احتياجات التنمية وتؤدي، إذا كان ذلك في المتناول، إلى تقليل التأثيرات السلبية على البيئة بوسائل من ضمنها اتخاذ تدابير لترشيد انسياب حركة النقل وبناء الطرق وإدارة الطلب على النقل وتيسير الحصول على السلع وتسهيل تدفقها؛

(ج) اتخاذ مزيد من الخطوات للحد من الضوضاء التي تسببها وسائل النقل، والاستفادة من التكنولوجيات الأرقى لصناعة المركبات، ومن برامج فحص وصيانة المركبات وأنواع الوقود التقليدية الأكثر نظافة، بالإضافة إلى تطوير أنواع الوقود البديلة، والترويج لها.

(د) تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في رفع درجة الكفاءة والتحكم في الانبعاثات الصادرة من كل وسيلة من وسائل النقل، بما في ذلك تصميم مركبات أنظف؛

(هـ) تعزيز بناء القدرات والاستخدام المناسب لتكنولوجيا المعلومات بما في ذلك بذل جهود لتحسين القدرات المؤسسية المحلية والتنسيق في مسائل النقل والمسائل التي تؤثر على النقل؛

(و) القيام، حيثما أمكن ذلك، بتهيئة بيئة مؤاتية للبحث والتطوير والابتكار التكنولوجي في قطاع النقل؛

(ز) توثيق الروابط بين مختلف أنظمة النقل بغية استخدام الهياكل الأساسية الموجودة بقدر أكبر من الكفاءة وزيادة استعمال وسائل نقل أكثر فعالية، بما في ذلك أنظمة النقل المتعدد الوسائل؛

(ح) تشجيع استخدام نظم النقل العام الفعالة والآمنة والمتدنية التكلفة والسليمة بيئيا بما في ذلك توفير خدمات النقل في الأرياف، وفي المناطق النائية والحضرية، وفيما بين المناطق الحضرية؛

(ط) اتخاذ تدابير إضافية بغرض تعزيز السلامة في الطرق؛

(ي) استدامة وتعزيز استخدام وسائل النقل المعقولة الأسعار وبحث إمكانية زيادة الاعتماد على وسائل النقل ذات التكلفة المنخفضة والمتاحة دون عناء بما في ذلك وسائل النقل الآمنة غير الآلية؛

(ك) اتباع نهج متكامل لوضع السياسات المتعلقة بخدمات ونظم النقل ذات الأسعار المناسبة، يراعى فيها ما ينطوي عليه الاستخدام المتكامل للأراضي وتخطيط الهياكل الأساسية وشبكات النقل العام وتوصيل البضائع وتخطيط الطرق من إمكانات باعتبارها أداة لإدارة الطلب على خدمات النقل وخلق أنماط لاستخدام وسائل نقل تكون أكثر سلامة من ناحية البيئة؛

(ل) تعزيز التخطيط المراعي للمنظور الجنساني ولكبار السن والمعوقين في خدمات ونظم النقل ومضاعفة نهج تخطيط النقل الشاملة والقائمة على المشاركة التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية؛

(م) دعم مشاركة الجمهور في صنع القرار في مجال النقل وذلك بإشراك جميع أصحاب المصلحة وتيسير الحصول على المعلومات لتحقيق أهداف شتى من ضمنها تمكين المستهلكين من الاختيار الواعي؛

(ن) تشجيع التخطيط للهياكل الأساسية المأمونة اللازمة للتنقل بالدراجات، وتوفيرها.

القرار ٩/٤

المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار والمشاركة

مقدمة

١ - توفر المعلومات واستخدامها موضوع مشترك بين جميع فصول جدول أعمال القرن ٢١ ومقترنة بتنفيذه. وقد قامت البلدان في جميع مناطق العالم طوال السنوات التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بجهود كبيرة من أجل تحسين نوعية جمع البيانات والمعلومات وتوحيدها وكفاءتها الاقتصادية. وفي هذا الإطار من الضروري زيادة الاستثمارات في البشر، وإدراك قيمة تنوع وجهات النظر وأهمية اشتراك أصحاب المصلحة إذا أرادت البلدان فعلا أن تستفيد من الفرص التي يتيحها اقتصاد المعرفة الجديد. وينبغي تعزيز قيام وسائط الإعلام المستقلة والموضوعية بدور أكثر فعالية في دعم التنمية المستدامة. ومع ذلك تظل هناك ثغرات واضحة في توافر المعلومات واستخدامها في بلدان كثيرة. فالبلدان النامية التي تعاني من ضعف الهياكل الأساسية ونظم المعلومات، والفئات الفقيرة من السكان التي لا تستطيع الوصول إلى مصادر المعلومات، تعاني من التخلف. والبلدان النامية على وجه الخصوص بحاجة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وإلى القدر الكافي من الموارد المالية الجديدة والإضافية التي يمكن التنبؤ بها، وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرات ٧٦ إلى ٨٧ من برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، من أجل تحديث نظم معلوماتها أو إقامتها.

توجيهات للنظام المتعدد الأطراف

٢ - إن اللجنة: إدراكا منها بأن تحسين المعلومات من أجل اتخاذ القرار وتحقيقا للتنمية المستدامة يتطلب تعاونا دوليا وإجراءات تتفق مع أولويات وظروف البلدان، وسعيا منها إلى

تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحقيق التنمية المستدامة،

تحسين التشغيل والاتساق والتنسيق

(أ) تشجع المنظمات الدولية، بما فيها أمانات الاتفاقات الدولية، على ترشيد طلباتها للمعلومات المقدمة في التقارير الوطنية الطوعية من أجل تفادي الازدواجية وتحميل البلدان، ولا سيما البلدان النامية، عبئا لا داعي له. وينبغي للمنظمات الدولية أن تستفيد من الجهود الحالية لتحقيق درجة أعلى من التوافق بين منهجيات جمع المعلومات. وينبغي أن تُحدد بشكل واضح الغرض من البيانات المطلوبة ويجب أن يتم الانتقال من المعلومات المتاحة نحو المعلومات التي تدعو الحاجة إليها؛

(ب) تدعو إلى تقوية قدرة البلدان النامية على الوصول إلى المعلومات الخاصة بالتنمية المستدامة واتخاذ تدابير تضمن ألا يصبح الابتحار في المعلومات عائقا أمام البلدان النامية في هذا الصدد؛

(ج) تشجع زيادة فرص وصول المعوقين إلى المعلومات على الانترنت؛

(د) تحث على توطيد عرى التعاون والتنسيق بين نظم الرصد العالمية وبرامج البحوث، مع مراعاة ضرورة تبادل البيانات القيمة بين جميع البلدان، ومنها البيانات التي تجمعها السواتل عن طريق الاستشعار من بُعد والمعلومات الناتجة عن رصد الأرض وضرورة تكامل نظم المعلومات بشكل فعال على النطاق العالمي؛

(هـ) تشجع البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة على تطوير نظم المعلومات التي تتيح تبادل المعلومات القيمة، بما في ذلك التبادل النشط لمعلومات رصد الأرض؛

(و) تدعو إلى العمل على إيجاد تكنولوجيات مبتكرة وتوسيع نطاق استخدامها، مثل نظام الخرائط العالمي، ونظم المعلومات الجغرافية، وتكنولوجيا نقل المعلومات بالفيديو، وتكنولوجيا الانترنت لنشر المعلومات المنقولة بالسواتل واستخدامها؛

التدريب وبناء القدرات

(ز) تشجع البلدان، وخاصة البلدان المتقدمة النمو، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء على ما يلي:

'١' المساعدة في التدريب وبناء القدرات، خاصة في البلدان النامية مما يساعد على تشجيع استخدام المعلومات على نطاق واسع وتكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك البيانات التي توفرها السواتل وتطبيقاتها؛

'٢' مساعدة حكومات البلدان النامية على تطوير الهياكل الأساسية التكنولوجية اللازمة للتنمية المستدامة عن طريق سُبل منها نقل التكنولوجيا، بما في ذلك نقل الأجهزة والبرامج اللازمة، وتنفيذ برامج بناء القدرات لهذا الغرض؛

'٣' المساعدة في تقوية نظم المعلومات الوطنية ووكالات الإحصاء الوطنية لضمان كفاءة الجهود التي تبذل في جمع البيانات والتحليل وفعاليتها وقدرتها على تلبية المتطلبات المتنوعة لاتخاذ القرار.

(ح) تدعو إلى مساعدة البلدان، خاصة النامية منها، في جهودها الوطنية الرامية إلى إعداد بيانات دقيقة تغطي فترة طويلة من الزمن وتتسم بالتجانس والموثوقية وإلى استخدام تكنولوجيات السواتل والاستشعار من بعد لجمع البيانات والعمل على زيادة تحسين البيانات المتأتية بما يلاحظ انطلاقا من المحطات الأرضية.

النهوج المتبعة إزاء مؤشرات التنمية المستدامة:

٣ - إن اللجنة: إذ تدرك أن الغرض من أية مؤشرات توضع في إطار برنامجها الخاص بمؤشرات التنمية المستدامة هو مجرد استخدامها من جانب البلدان على الصعيد الوطني وعلى أساس طوعي وعلى أن تتناسب مع الأحوال الخاصة بكل بلد وألاّ تؤدي إلى فرض أي نوع من الشروط، بما في ذلك الشروط المالية والتقنية والاقتصادية:

(أ) تكرر ضرورة استمرار لجنة التنمية المستدامة في استعراض المجموعة الكاملة للمؤشرات، مع الاشتراك الكامل والملكية من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حرصا على تفادي الازدواجية، وكذلك ضمان الشفافية والاتساق والموثوقية لهذه المؤشرات.

(ب) تشدد، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧/٢٠٠٠، على ضرورة الاشتراك الكامل لجميع البلدان في وضع المؤشرات التي تستخدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار المتابعة المنسقة والمتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، وضرورة موافقة الأجهزة الحكومية الدولية المختصة عليها؛

(ج) تشير إلى الدور الهام الذي تضطلع به البلدان التي تقوم بالاختبار وعددها ٢٢ بلدا في إعداد برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن المؤشرات النموذجية للتنمية

المستدامة وتطلب بهذا الصدد، بالنظر إلى فائدة الممارسة المذكورة، أن يتم القيام بالأعمال المقبلة بشأن هذه المؤشرات وغيرها وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٠/٢٧؛

(د) تشجع على مواصلة العمل على تطوير هذه المؤشرات والمؤشرات الأخرى للتنمية المستدامة بما يتفق مع الظروف والأولويات الوطنية من أجل تحديد وتنفيذ الأولويات والأهداف الوطنية للتنمية المستدامة بما في ذلك تضمينها الجوانب الجنسانية، وتشجع اشتراك جميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني حسب الاقتضاء؛

(هـ) تشدد على ضرورة مواصلة وضع مؤشرات تتعلق بوسائل التنفيذ لتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمر بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية.

(و) تحث البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية على مساعدة البلدان النامية، حسب الاقتضاء، في بناء قدراتها الأساسية من أجل وضع مؤشرات وطنية للتنمية المستدامة، ويمكن أن تكون هذه المساعدة عن طريق الدعم المالي أو بناء القدرات أو المساعدة التقنية أو تدابير التوأمة.

(ز) تشير إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد دعا اللجنة الإحصائية لأن تكون مركز التنسيق الحكومي الدولي لاستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة ضمانا للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة على جميع المستويات، واستعراض المنهجيات المستخدمة في وضع هذه المؤشرات، بما في ذلك المؤشرات المستخدمة في التقييمات القطرية المشتركة، وأن تقدم توصيات تهدف إلى مساعدة المجلس في النظر في هذه المؤشرات في المستقبل؛

توصيات بشأن الأنشطة على المستوى الوطني

٤ - تشجيع الحكومات على أن تنظر في القيام على المستوى الوطني، مع مراعاة أولوياتها وظروفها المحلية وبدعم من المجتمع الدولي، عند الاقتضاء، بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير تكفل الوصول إلى المعلومات البيئية واشتراك الجمهور وإقامة دعاوى قضائية وإدارية بشأن المسائل البيئية وذلك لدعم المبدأ ١٠ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية مع المراعاة التامة للمبادئ ٥ و ٧ و ١١ من هذا الإعلان.

(ب) جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار من أجل التنمية المستدامة وإتاحة هذه المعلومات، بما في ذلك البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، وأن تضمن قواعد البيانات لديها، عند الاقتضاء، معلومات عن المعارف الوطنية والتقليدية لتأخذها جهات صنع القرار في الاعتبار؛

(ج) وضع مبادئ توجيهية تساعد في التمييز بين المعلومات المتخصصة التي يمكن استخدامها تجاريا بصورة فعلية والمعلومات التي يجب أن تتاح بشكل حر للجمهور؛

(د) وضع استراتيجيات لتحسين وصول جميع قطاعات المجتمع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما في ذلك الانترنت، من أجل زيادة وعي الجمهور بأمور التنمية المستدامة؛

(هـ) تضمين البيانات والنتائج المستمدة من أنشطة البحوث والرصد في عملية اتخاذ القرار.

(و) إدخال المعلومات التي تقدمها مختلف الفئات الرئيسية، بما فيها القطاع الخاص، عن الأداء في مجال التنمية المستدامة، في عمليات صنع القرار ذات الصلة؛

(ز) العمل مع القطاع الخاص على وضع تدابير تهيئ للبلدان النامية فرصة الوصول إلى المعلومات الضرورية اللازمة من أجل التنمية المستدامة؛

(ح) دعم التنمية المستدامة بالتعاون من المنظمات الدولية عن طريق النهوض بالهياكل الأساسية التكنولوجية اللازمة وتوفيرها لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، وتنفيذ برامج لبناء القدرات في هذه البلدان تستفيد منها جميع قطاعات المجتمع؛

(ط) إقامة شراكات استراتيجية مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص عملا على استنباط أساليب مبتكرة لتوليد البيانات وجمعها وتحليلها؛

(ي) تشجيع استخدام المعارف التقليدية والمجتمعية في إدارة الموارد وتنميتها بشكل مستدام.

المقرر ٩/٥

التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية

اعتبارات عامة

١ - يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية ومتسمة بالحيوية داعمة للتعاون الدولي، لا سيما في ميادين التمويل ونقل التكنولوجيا والديون والتجارة والمسائل البيئية والاجتماعية، وللبيئة المحلية المؤاتية أهميتها أيضا في تحقيق التنمية المستدامة. ويعتمد النجاح في بلوغ هذه الأهداف، ضمن مسائل أخرى، على الحكم الرشيد في كل بلد وعلى الصعيد الدولي أيضا وعلى توخي الشفافية في المؤسسات المالية والنقدية والتجارية. ويستدعي ذلك الالتزام بنظام مالي وتجاري متعدد الأطراف منفتح وعادل تحكمه قواعد وغير متقلب وخال من التمييز. وتعيد اللجنة التأكيد على استمرار جدوى وأهمية جميع

المبادئ التي تم الاتفاق عليها في إعلان ريو، بشأن البيئة والتنمية ومنها ما ورد في المبدأ ٧ من أن للدول مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة، بالنظر إلى اختلاف مساهماتها في تدهور البيئة العالمية.

٢ - وثمة حاجة إلى كفالة توازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، بالنظر إلى أنها تمثل عناصر مترابطة ومتعاضدة من عناصر التنمية المستدامة.

٣ - وعملية العولمة تمثل عنصرا من عناصر البيئة الاقتصادية الدولية وتتيح فرصا وتخلق تحديات ومخاطر أيضا للتنمية المستدامة. ومن حيث المبدأ، بإمكان العولمة أن تفيد جميع سكان العالم. بيد أن تسارع وتيرة العولمة في الفترة الأخيرة أدت إلى تفاقم عدم المساواة بين البلدان وفي داخلها إلى حد ما. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن تقاسم فوائد العولمة لم يكن عادلا. ولابد من الإجابة عن السؤال المتعلق بالوسائل الكفيلة بالنهوض بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جميع البلدان وبتوزيع فوائد العولمة بطريقة أكثر عدلا. ذلك أن توسيع نطاق التجارة والاستثمار المنتج، ومايرافقهما من نقل التكنولوجيا، مع كفالة حماية البيئة في الوقت نفسه، فضلا عن تعزيز الشراكات بين البلدان النامية والمتقدمة النمو وبين الدولة والمجموعات الرئيسية، ولا سيما القطاع الخاص من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية المستدامة. وللمجتمع الدولي والحكومات دور رئيسي يتمثل في اتخاذ التدابير التي تساعد في كفالة تحويل العولمة إلى وسيلة لدعم التنمية المستدامة.

٤ - ومن العناصر ذات الأهمية المتابعة المتكاملة والمنسقة لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، فضلا عن إعلان الألفية وأهداف التنمية الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

التعاون الدولي

٥ - للموارد والآليات المالية دور رئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبصفة عامة، سيتولى القطاعان العام والخاص في البلد المعني بتمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتعد المساعدة الإنمائية الرسمية مصدرا رئيسيا للتمويل الخارجي في البلدان النامية، وسيكون من اللازم إيجاد موارد إضافية كبيرة وجديدة لتمويل التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن ثم فلابد من الوفاء، على سبيل الاستعجال، بجميع الالتزامات المالية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، لا سيما الالتزامات المنصوص عليها في الفصل ٣٣، والأحكام المتعلقة بالموارد الجديدة والإضافية المناسبة والقابلة للتوقع. ومن اللازم مواصلة الجهود لكفالة مساهمة جميع مصادر التمويل في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٦ - وثمة حاجة إلى تيسير الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا وإلى نقل هذه التكنولوجيات، لا سيما إلى البلدان النامية، من خلال تدابير داعمة تعزز التعاون التكنولوجي. وتتيح نقل الدراية التكنولوجية اللازمة، وبناء القدرات الاقتصادية والتقنية والإدارية لتحقيق الفعالية في استخدام التكنولوجيا المنقولة وتطويرها. ويقتضي التعاون التكنولوجي تظافر جهود الشركات والحكومات، الموردة للتكنولوجيا والمتلقية لها على حد السواء. ويترتب عن هذا التعاون عملية مستمرة تشارك فيها الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات البحث والتطوير لكفالة تحقيق أفضل النتائج من نقل التكنولوجيا. ويقتضي نجاح شراكات التعاون التكنولوجي للأجل الطويل بالضرورة توفير التدريب وبناء القدرات على أساس منتظم في جميع المستويات خلال فترة زمنية طويلة.

٧ - وتؤكد اللجنة أهمية التعاون الدولي في إطار جدول أعمال القرن ٢١ في تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية المستدامة. وإدراكا من اللجنة بأن تحقيق التنمية المستدامة يستدعي التعاون الدولي ويقتضي اتخاذ تدابير محددة تراعي فيها الظروف الوطنية والإقليمية، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإنها تشجع المجتمع الدولي على القيام بما يلي:

(أ) التأكيد مجددا على أن للأمم المتحدة دورا محوريا في النهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة وفي تعزيز تجانس السياسات بشأن مسائل التنمية العالمية، بما في ذلك في سياق العولمة والترابط؛

(ب) دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى بلوغ التنمية المستدامة وفقا لأولوياتها وبرامجها و/أو استراتيجياتها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) اتخاذ التدابير اللازمة لعكس الاتجاه نحو تقليص تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والسعي للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها ببلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه والمحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بأسرع ما يمكن؛

(د) تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية، على أساس احتياجات وأولويات واستراتيجيات البلدان المتلقية للمساعدة؛

(هـ) تحسين الدور الحافز الذي تضطلع به المساعدة الإنمائية الرسمية؛

(و) دعم الجهود من أجل زيادة إصلاح وتحسين المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما في ذلك الدعم عن طريق إنشاء آليات محسَّنة من أجل تعزيز المشاركة الفعالة من قبل البلدان النامية وتحقيق المزيد من الشفافية في اتخاذ القرار؛

(ز) دعم جهود البلدان النامية في وضع آليات فعالة للتنظيم المالي بما يجعل من التدفقات الرأسمالية وتدفقات الاستثمار عنصرا من عناصر الحفاظ على الاستقرار المالي وتقليل المخاطر الناجمة عن التذبذب المفرط في الأسواق المالية الدولية وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ح) تحسين أداء مرفق البيئة العالمية بوصفه آلية لتمويل الجوانب البيئية العالمية في التنمية المستدامة لجعله أكثر استجابة لاحتياجات وشواغل البلدان النامية؛ وتأمل اللجنة أن تجدد الموارد المالية للمرفق للمرة الثالثة بمبالغ هامة؛

(ط) دعم التنفيذ الكامل للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي هذا الصدد، التشديد على ضرورة قيام البلدان الفقيرة المثقلة بالديون باتخاذ تدابير السياسات العامة اللازمة لتصبح أهلا للاستفادة من المبادرة؛

(ي) إيجاد حلول دائمة لمشاكل ديون البلدان النامية المثقلة بالديون ذات الدخل المنخفض والمتوسط وغيرها من البلدان المثقلة بالديون ذات الدخل المتوسط التي تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخدمة الديون، وذلك بالإفادة، حسب الاقتضاء، من الآليات المتاحة لتخفيض الديون مثل نادي باريس وغيره من المنتديات ذات الصلة،

(ك) مساعدة البلدان النامية التي تسعى إلى الاندماج في النظام التجاري العالمي، لا سيما عن طريق منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عن طريق المساعدة على تنمية القدرة المؤسسية والموارد البشرية من أجل تحسين قدرتها على المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بطريقة مجدية وفعالة وتنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات.

(ل) تحسين فرص وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق وكفالة التطبيق الفعلي لجميع الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية التي تتضمن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف[٩] ومعالجة مسائل التنفيذ بجدية، لا سيما كفالة قابلية تطبيق الأحكام الخاصة والتفاضلية المتفق عليها من قبل في الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي وضمان تنفيذها على نحو تام؛

(م) مواصلة السعي إلى تحرير التجارة بالاستعانة بوسائل منها نبذ السياسات التي تشوه التجارة والتخلي عن الممارسات الحمائية وإزالة الحواجز غير التعريفية أمام التجارة،

(٩) انظر الصكوك التي تجسد نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي حررت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، رقم المبيع GATT/1994-7).

كوسيلة ترمي، ضمن أهداف أخرى، إلى تحسين وصول البلدان النامية إلى الأسواق في قطاعات التصدير التي تستأثر باهتمامها.

(ن) كفالة تعاضد السياسات التجارية والبيئية والإنمائية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الإطار، ينبغي ألا تستخدم السياسات والتدابير التي قد تؤثر على التجارة لأغراض حمائية، مع المراعاة التامة للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

(س) تشجيع الاستثمار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق آليات التأمين والأدوات المالية لتخفيض أقساط التأمين على المخاطر بغية المساهمة في التنمية المستدامة؛

(ع) إنشاء آليات لتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية، بما في ذلك الأدوات المالية المبتكرة والشراكات بين القطاعين العام والخاص وفيما بين مؤسسات القطاع العام؛

(ف) مساعدة البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا وكفالة أن تراعي المساعدة الدولية في نقل التكنولوجيا الاحتياجات الوطنية والمحلية، سعيا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ص) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال بناء القدرات لدعم تطوير التكنولوجيا ونقلها، وتقوية المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك المساعدة في التخطيط الإنمائي، والاستثمارات والتنظيم المالي، وتطوير الهياكل الأساسية، وفي مجال بناء القدرات من أجل تعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية وتكريسها للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ق) دعم التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، في مجال تعزيز التنمية المستدامة؛

(ر) دعم البلدان النامية في مساعيها إعداد وتنفيذ برامج و/أو استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بغية تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١، بوسائل منها نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط مؤاتية تتضمن الشروط التيسيرية والتفضيلية، حسب الاتفاق.

توصيات على الصعيد الوطني

٨ - على الصعيد الوطني، تُشجع الحكومات، مع أخذ ظروفها الوطنية وأولوياتها بعين الاعتبار، وبدعم من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، على القيام بما يلي:

(أ) تهيئة بيئة محلية مؤاتية للتنمية المستدامة عن طريق جملة أمور تشمل، فيما تشمل، وضع إطار قانوني عادل وراسخ وبناء القدرات، بما فيها القدرات المؤسسية، وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية والبيئية الملائمة والحكم الرشيد الذي يقوم على الشفافية والفعالية والمشاركة والمساءلة ويكون حافزا للتنمية المستدامة ومستجيبا لاحتياجات السكان، حتى يتسنى استقطاب الموارد المحلية والدولية واستخدامها بفعالية لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) صياغة برامج و/أو استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها، عن طريق عملية تشاورية وطنية، بوصفها أداة مفيدة في تعزيز البيئة المؤاتية استنادا إلى الخطط والسياسات القطاعية؛

(ج) تحسين فرص القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والفئات الرئيسية الأخرى للإسهام في التنمية المستدامة والتخطيط الاقتصادي والقضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق صياغة برامج و/أو استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها؛

(د) وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وحوافز تجمع بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

المقرر ٦/٩

مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

تحيط لجنة التنمية المستدامة علما بـ ''مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية''[١٠]

المقرر ٧/٩

الوثائق التي نظرت فيها اللجنة في دورتها التاسعة

في الجلسة ١٣، المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أحاطت اللجنة علما بالوثائق التالية :

(أ) تقرير الأمين العام عن حماية الغلاف الجوي (E/CN.17/2001/2)؛

(ب) تقرير الأمين العام عن النقل (E/CN.17/2001/3)؛

(١٠) انظر الوثيقة E/CN.17/2001/L.1

(ج) تقرير الأمين العام عن المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والمشاركة (E/CN.17/2001/4)؛

(د) إضافة: برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة (E/CN.17/2001/4/Add.1)؛

(هـ) تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل بيئة مواتية للتنمية المستدامة (E/CN.17/2001/5)؛

(و) مذكرة من الأمين العام عن أصحاب المصالح المتعددين بشأن الطاقة والنقل المستدامين (E/CN.17/2001/6)؛

(ز) إضافة: ورقة للمناقشة مقدمة من الأعمال التجارية/الصناعية (E/CN.17/2001/6/Add.1)؛

(ح) إضافة: ورقة حوار أسهمت بها الأوساط العلمية والتكنولوجية (E/CN.17/2001/6/Add.2)؛

(ط) إضافة: ورقة للمناقشة مقدمة من العمال ونقابات العمال (E/CN.17/2001/6/Add.3)؛

(ي) إضافة: ورقة للمناقشة أسهمت بها السلطات المحلية (E/CN.17/2001/6/Add.4)؛

(ك) إضافة: ورقة للمناقشة أسهمت بها المنظمات غير الحكومية (E/CN.17/2001/6/Add.5)؛

(ل) تقرير الأمين العام عن الإنتاج والتوزيع والاستخدام المستدام للطاقة: اتجاهات في التنفيذ الوطني (E/CN.17/2001/12 و Corr.1)؛

(م) تقرير الأمين العام عن تقديم التقارير الوطنية إلى لجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/2001/14)؛

(ن) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة (E/CN.17/2001/15)؛

(س) تقرير الفريق العامل المخصص الذي ينعقد بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي (E/CN.17/2001/16)؛

(ع) تقرير الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية (E/CN.17/2001/17)؛

(ف) تقرير الأمين العام عن الطاقة والتنمية المستدامة: خيارات واستراتيجيات للأعمال المتعلقة بالقضايا الرئيسية (E/CN.17/ESD/2001/2)؛

(ص) مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.17/2001/L.1)؛

(ق) مذكرة من الأمانة العامة عن القضايا الرئيسية التي ستبحث في الاجتماع الرفيع المستوى (E/CN.17/2001/CRP.2)؛

(ر) مذكرة من الأمانة العامة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (E/CN.17/2001/CRP.3)؛

الفصل الثاني

موجز مقدم من الرئيس عن حوار أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الطاقة المستدامة والنقل

ألف - مقدمة

١ - واصلت لجنة التنمية المستدامة في دورتها التاسعة التقليد المتعلق بإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين كجزء من إجراءاتها الرسمية. وعقدت جلسات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين المتعلقة بالطاقة المستدامة والنقل من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وضمت ممثلين عن الأعمال التجارية والصناعية، والعمال والنقابات، والسلطات المحلية، والعلماء والتكنولوجيين، والمنظمات غير الحكومية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحوار سيغذي بالمعلومات المناقشات اللاحقة للجنة في الجزء الرفيع المستوى وفي بقية أعمال اللجنة المتعلقة بالطاقة والنقل المستدامين.

٢ - وعقدت الجلسات المتعلقة بالطاقة والنقل المستدامين حسب الصيغة التي وافق عليها مكتب اللجنة من قبل[(١١)]. وتولت المنظمات الرائدة، بدعوة من أمانة لجنة التنمية المستدامة، مسؤولية التشاور مع فئاتها المستهدفة لصياغة ورقات ''بدء الحوار'' وتنظيم مشاركة الوفود من قطاعاتها في جلسات الحوار. وضمت المنظمات الرائدة في جلسات الحوار المتعلقة بالطاقة والنقل غرفة التجارة الدولية ومجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة ومجلس الطاقة العالمي ممثلا للأوساط التجارية والصناعية؛ والاتحاد الدولي للعلوم والجمعية العالمية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، ممثلا للأوساط العلمية والتجارية والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة/اللجنة الاستشارية لنقابات العمال التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ممثلا للعمال والنقابات؛ والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية ممثلا للسلطات المحلية؛ وتجمع المنظمات غير الحكومية المعني بالطاقة وتغير المناخ وتجمع المنظمات غير الحكومية المعني بالنقل المستدام ممثلا للمنظمات غير الحكومية.

---

(١١) تُستمد المواضيع التي يجري تناولها في جلسات الحوار من برنامج العمل المتعدد السنوات، وقد جمعت تحت عنوان ''القطاع الاقتصادي/المجموعات الرئيسية''. وتصبح هذه المواضيع بعد ذلك محور تركيز عملية من شقين تشمل (أ) مناقشة حكومية دولية، استنادا إلى تقرير الأمين العام وتتولى أمانة اللجنة تنسيقها في تعاون وثيق مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة؛ (ب) وحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، يستند إلى ورقات ''بدء الحوار'' التي أعدتها المجموعات الرئيسية المشتركة في الحوار بالتعاون مع أمانة اللجنة.

٣ - وركز هذا الجزء من الحوار على أربعة مواضيع هي: (أ) توفير سبل منصفة للحصول على الطاقة المستدامة؛ (ب) الخيارات المستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها؛ (ج) الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق طاقة مستدامة للنقل؛ (د) التخطيط للنقل المستدام: خيارات ونماذج لتصميمات المستوطنات البشرية وبدائل المركبات. واستهلت الساعة الأولى من كل جلسة بعروض موجزة قدمتها مجموعات أصحاب المصلحة، أعقبتها ردود من جانب حكومتين، بينما خصص بقية الوقت لإجراء حوار تفاعلي. ورغم أن الموجز الوارد أدناه ليس حرفيا فإنه يعكس المسائل المثارة والمجالات التي يتعين إجراء مزيد من الحوار بشأنها والإفاضة فيه والمبادرات المحددة التي اقترحها المشاركون.

باء - توفير سبل منصفة للحصول على الطاقة المستدامة

٤ - ركز ممثلو الأوساط التجارية والصناعية، على ضرورة الحصول بصورة منصفة على خدمات الطاقة التجارية لكسر حلقة الفقر وتحسين الأحوال الصحية والبيئية. وأوضحوا مفاهيم الحصول على الطاقة، مشيرين إلى ضرورة تفادي تقديم الإعانات المالية التي يستفيد منها الموردون والقادرون على الدفع؛ وتوافر الطاقة من حيث تأمين تلك الخدمة؛ وتقبلها من أجل بلوغ الأهداف الاجتماعية والبيئية. وأيدوا أيضا خيارات متنوعة متعلقة بخدمات النقل والطاقة، مشيرين إلى أن الإعانة المالية التي تُقدم إلى شخص ما هي حافز بالنسبة لشخص آخر.

٥ - وشدد العلماء على خدمات الطاقة وأبرزوا الفرق في استخدام الطاقة بين الشمال والجنوب، مشيرين إلى أن حصول العالم المتقدم النمو على الطاقة يحدده انتشار الأسواق، وأن الأعداد الكبيرة من السكان المقيمين في المناطق الريفية في البلدان النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على وقود الكتلة الأحيائية، وأن استهلاك الوقود الأحفوري في البلدان المتقدمة النمو يؤثر على أسعار الطاقة في البلدان النامية. وأبرزوا ضرورة تحديث تكنولوجيات الوقود، وتحقيق لامركزية نظم الطاقة، وخفض التكاليف، وزيادة البحوث والتطوير والنشر المبكر في الأسواق.

٦ - وشدد ممثلو العمال والنقابات على الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة فيما يتعلق باستخدام الطاقة والحصول عليها، مركزين على الصحة والسلامة، وآليات الإبلاغ، والأمن، والمشاركة في صنع القرارات، خاصة من جانب المرأة. وركزوا أيضا على التفاعل بين سياسات الحصول على الطاقة مع العمالة وأثرها عليها.

٧ - وأشار ممثلو السلطات المحلية إلى أن الحاجة تتطلب المزيد من الاستثمار في الطاقة النظيفة ومصادرها المتجددة. وأبرزوا الدور الحاسم الذي تقوم به السلطات المحلية في معالجة

مشاكل الطاقة على الصعيد المحلي، وذلك بوضع نُظم لامركزية للطاقة والتعاون مع الحكومات الوطنية والقيام بمبادرات متنوعة متعلقة بالفعالية والتصميم من أجل تحسين إمكانيات الحصول على الطاقة على الصعيد المحلي.

٨ - وعرف ممثلو المنظمات غير الحكومية الطاقة المستدامة بأنها تسفر عن أدنى الآثار على الصحة الاجتماعية والبيئية. وأشاروا إلى عدم استدامة مصادر الوقود الأحفوري، وأن النفايات النووية هي أكثر المواد السامة بقاء على الأرض، كما أشاروا إلى تعذر استدامة مشاريع الطاقة المائية الضخمة نظرا لآثارها الاجتماعية السلبية. وانتقدت المنظمات غير الحكومية ما تنفقه الحكومات على الإعانات المالية، والإعفاءات والتخفيضات الضريبية، والقروض والتعريفات التفضيلية، ووصفتها بأنها ممارسات لا يمكن أن تستمر في قطاع الطاقة.

٩ - وإدراكا للحاجة إلى تنسيق الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، دارت المناقشة العامة حول مسائل الإعانات، والأبعاد الاجتماعية للحصول على الطاقة المستدامة، ومشاركة شرائح المجتمع غير الممثلة تمثيلا كافيا في صنع القرار، والآثار الاجتماعية للفقر، ومسائل الملكية العامة - الخاصة.

١٠ - وفيما يتعلق بالإعانات المالية، أشار أحد البلدان النامية إلى أن هذه المسألة تؤثر على التنمية الاجتماعية واقترح خفض الإعانات بدلا من إلغائها. وأشار بلد آخر إلى أن الإعانات في البلدان النامية مفيدة لتحسين إمكانية حصول الفقراء على الطاقة. وأيدت المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية إلغاء الإعانات من الميزانيات الحكومية لكي يتساوى الجميع ودعت إلى فرض قيود على منح إعانات جديدة. وأيدت المنظمات غير الحكومية منح الإعانات لمصادر الطاقة المتجددة. وأبرز ممثلو الأوساط التجارية المظاهر الخارجية الاجتماعية لخدمات الطاقة الحديثة. وشددت النقابات على أن منح الإعانات لمصادر الطاقة المتجددة يمكن أن يؤدي إلى خلق وظائف في بعض المجالات وفقدان وظائف في مجالات أخرى، مما يثير مسألة الانتقال العادل. وشدد عدد من المتكلمين على ضرورة إلغاء الإعانات عن مصادر الوقود الأحفوري ومنحها لمصادر الطاقة المتجددة ونظم الطاقة اللامركزية من أجل مساعدة الفقراء والفئات غير الممثلة تمثيلا كافيا.

١١ - وفيما يتعلق بالأبعاد الاجتماعية للحصول على الطاقة، أيد معظم المتكلمين الحاجة إلى اتباع نُهج قائمة على المشاركة في صنع القرار واتفقوا على أن بناء القدرات على جميع الصعد هو الكفيل بتوفير سبل منصفة للحصول على الطاقة. وأيدت السلطات المحلية نظم الطاقة اللامركزية، وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى أن نظم الطاقة اللامركزية هي بديل

يستطيع مزيد من الناس تحمل تكاليفه في المناطق الريفية ومن شأنه حفز المشاريع التجارية الصغيرة. وأيدت النقابات استخدام الاستراتيجيات في اقتصادات السوق، ولكنها عارضت قيام مجتمعات خاضعة لمعايير السوق. وأيد ممثلو الأوساط التجارية والصناعية آليات السوق واستخدام جميع خيارات الطاقة من أجل رفع تحديات المستقبل. وقالت المنظمات غير الحكومية إنه يتعين على البلدان أن تعيد النظر في نماذج التنمية التي تتبعها وتسعى إلى تنمية الطاقة بطريقة أكثر استدامة. وقال أحد البلدان النامية إنه يمكن إيجاد أسواق للطاقة بأسعار معقولة. واتفق العلماء وممثلو الأعمال التجارية على أن اعتماد عملية صنع القرارات على نحو سليم هو السبيل إلى تحقيق عدالة الأسعار وتثمين تكاليف الدورة الحياتية، وأبرز ممثلو الأعمال التجارية التقدم المحرز في التقييمات الاجتماعية والبيئية.

١٢ - واتفق معظم المتكلمين على أن المانحين يقومون بدور حيوي في عملية التنمية، من خلال بناء القدرات، وأبرزوا إسهام أصحاب المصلحة ذوي الصلة في تصميم القدرات المرتبطة بالطاقة وإقامتها في البلدان النامية. وشدد ممثلو الأوساط التجارية والصناعية على الدور الذي تقوم به تلك الأوساط باعتبارها الجهات الأساسية لتطوير التكنولوجيا. وشددت المنظمات غير الحكومية والنقابات على تمكين المرأة وإسهام السكان الأصليين في عمليات صنع القرار. وأيد العلماء إحداث تغييرات في أنماط الحياة من أجل خفض الاستهلاك، مشيرين إلى ضرورة قيام الحكومات الوطنية بتعزيز التعاون فيما بين القطاعات، وأيدوا بالاشتراك مع ممثلي الأعمال التجارية اتباع نُهج متعددة الاختصاصات. وأبرز عدد من المشاركين الآثار الاجتماعية للفقر، مشيرين إلى أن الإنتاج غير المستدام يؤدي إلى تفاقم الأحوال الاجتماعية.

١٣ - وفيما يتعلق بالملكية العامة والملكية الخاصة لنُظم الطاقة، أشارت النقابات إلى أن الخصخصة تزيد من صعوبة الحصول على الطاقة وترفع التكاليف وتؤدي إلى استبعاد بعض الوظائف. وأشارت إلى ما انطوى عليه إدماج أسواق الطاقة بعد رفع الضوابط عنها في الاقتصاد الكلي لبعض المناطق من ارتباك سياسي واقتصادي، ودعت إلى مواصلة الدور الذي يقوم به القطاع العام في الحصول على الطاقة. وأفاد العلماء أن اتباع نهج هدفه الأساسي تقديم الخدمات قد يعالج مسألة الحصول على الطاقة دون تغيير الخيارات فيما يخص أنماط العيش.

١٤ - ومن بين المقترحات المحددة المعروضة على الحكومات، اقترح أصحاب مصلحة مختلفون ما يلي:

(أ) دعم الإنتاج اللامركزي للطاقة، وبناء القدرات المحلية والمؤسسية، وترشيد أسعار الطاقة؛

(ب) إلغاء الإعانات الممنوحة لمصادر الوقود الأحفوري، وإقرار إعانات لمصادر الطاقة المتجددة، وعقد حلقات عمل وطنية للمساعدة على الإلغاء التدريجي للإعانات، وتعزيز التنمية المنصفة لمصادر الطاقة المتجددة؛

(ج) الوقف الاختياري للتنقيب عن الوقود الأحفوري ولتشييد السدود الضخمة؛

(د) مواصلة إصلاح الأسواق، وعدم استبعاد أي من خيارات الطاقة، والحد من المجازفة السياسية للاستثمارات في الطاقة وكفالة تسديد تكاليف خدمات الطاقة، وتعزيز الفعالية؛

(هـ) توفير إمدادات موثوقة للطاقة في المناطق الحضرية المتنامية وتوفير إمدادات موثوقة للطاقة على أساس اللامركزية بغرض تحقيق التنمية الريفية والتخفيف من وطأة الفقر؛

(و) زيادة الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو في مجال البحث والتطوير والتعريف في ميدان الطاقة عامة ولا سيما في البلدان النامية؛ وتكرار المشاريع المحلية الناجحة على نطاق أوسع؛

(ز) زيادة المشاركة في عمليات صنع القرار، بما في ذلك في المجالات المتصلة بالأمن الاجتماعي والوظيفي؛

(ح) تقدير الدور الهام الذي يقوم به القطاع العام في توفير سبل منصفة للحصول على الطاقة؛ واستخدام الأموال العامة لخفض الطلب على الطاقة عن طريق الهياكل الأساسية المستدامة؛

(ط) زيادة الدعم الذي تقدمه الوكالات والبلدان المانحة للطاقة النظيفة والمستدامة واللامركزية.

جيم – الخيارات المستدامة لإنتاج الطاقة وتوزيعها واستهلاكها

١٥ – تبادل أصحاب المصلحة الآراء بشأن عدد كبير من الخيارات المتعلقة بمصادر الطاقة، وناقشوا التكاليف الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع. وأيد الجميع استخدام مصادر الطاقة المتجددة، كالهواء والشمس والموج والكتلة الحيوية والخلايا الوقودية والهيدروجين، ودعا معظمهم إلى زيادة البحث والتطوير في هذا الشأن. وشدد العلماء على الفرص المتاحة لتجاوز التكنولوجيات القديمة، ولكنهم أشاروا إلى ضرورة إجراء

المزيد من البحوث على الخلايا الوقودية وتنحية أيونات الكربون، فضلا عن تحويل الإعانات من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة. وتناول العلماء أيضا الطاقة النووية.

١٦ - ودعا العديد من أصحاب المصلحة إلى إلغاء الإعانات الممنوحة لمصادر الطاقة غير المستدامة. وأيد بعضهم منح إعانات الدعم للبدائل المستدامة من أجل تحقيق المساواة. وركز ممثلو الأوساط التجارية والصناعية على إدماج مختلف خيارات الطاقة. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى الاستخدامات الملائمة لمصادر الطاقة المتجددة في المناطق الريفية؛ وشددت على دور الحكومات في إشراك أصحاب المصلحة وتقديم التمويل للقيام باستثمارات صغيرة وتحديد الأهداف والجداول الزمنية للبدء باستخدام هذه المصادر بشكل تدريجي؛ وأيدت التعاون والتثقيف في مجالي الأسواق الجديدة ونماذج الطاقة المستقبلية. وأبرزت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، دور الزراعة، بما في ذلك الزراعة القائمة على استخدام الأسمدة الطبيعية، في الاستهلاك المستدام وإنتاج مصادر الطاقة.

١٧ - وسلمت الغالبية بأن استهلاك الوقود الأحفوري سيستمر بوصفه المصدر الرئيسي للطاقة. وأوضحت النقابات مفهوم الانتقال العادل من وظائف قائمة إلى وظائف وصناعات ومؤسسات ناشئة من أجل كفالة استقرار العمالة والمجتمعات المحلية. وأشارت السلطات المحلية إلى أن الطلب على مصادر الطاقة المتجددة أدى إلى انخفاض الطلب على الوقود الأحفوري. وأشار العلماء إلى التطور التكنولوجي في إنتاج أنواع أنظف من الوقود. وأشار ممثلو الأوساط التجارية إلى الغاز الطبيعي كمصدر موثوق ونظيف للطاقة في القرن الحادي والعشرين، خاصة في البلدان النامية، نظرا للتحسن الذي شهده الإنتاج والنقل. وأشارت المنظمات الحكومية إلى عدم استدامة الوقود الأحفوري، ودعت إلى الوقف الاختياري للتنقيب عن النفط.

١٨ - وقر الرأي على أن الطاقة المائية المولدة من تشييد السدود الضخمة غير مستدامة بصورة عامة نظرا إلى آثارها الاجتماعية والبيئية السلبية، مع أن العلماء أيدوا الطاقة المائية المولدة من السدود الحالية وشجعوا على توليد الطاقة المائية انطلاقا من مجاري الأنهار. ودعت المنظمات غير الحكومية إلى الوقف الاختياري لتشييد السدود الضخمة وانتقدت الفحم بوصفه مصدرا غير مستدام وخطرا على صحة الإنسان والبيئة. ووافق ممثلو الأوساط التجارية على أنه يجب التوقف عن استخدام الفحم في المنازل، ولكنهم أشاروا إلى ضرورة تلبية الاحتياجات من الطاقة باستخدام الموارد المتاحة إلى حين توافر البدائل.

١٩ - وأثارت الطاقة النووية نقاشا بشأن ما إذا كانت طاقة مستدامة. وعارضت المنظمات غير الحكومية والنقابات والسلطات المحلية وعدد من البلدان النامية، بما في ذلك ممثل عن

الدول الجزرية الصغيرة النامية، استخدام الطاقة النووية وشجعت على رسم سياسات لدعم مصادر أخرى للطاقة. وقدمت المنظمات غير الحكومية التماسا حاز على تأييد ما يزيد على ٨٠٠ منظمة يفيد بأن الطاقة النووية تخالف روح جدول أعمال القرن ٢١. وأبرز العلماء أن الطاقة النووية لا تتسبب في تلوث الهواء، ولكنهم شددوا على الحاجة إلى خفض تكاليفها في البلدان النامية. وقال ممثلو الأوساط التجارية والصناعية إن الطاقة النووية من بين جميع خيارات الطاقة، قادرة وبالرغم من دواعي القلق المرتبطة بتصريف النفايات على توفير الكهرباء على نطاق ضخم وبآثار محدودة وعلى كفالة إمدادات مستمرة وموثوقة. إلا أنهم شددوا على ضرورة تأمين قبول الناس لها وإجراء المزيد من البحوث بشأن التصريف الآمن للنفايات.

٢٠ - وشدد ممثلو الأوساط التجارية والصناعية في مناقشتهم للخيارات المستدامة ومعايير النجاح على ضرورة التغلب على النقص في مجال الطاقة. وأبرز عدد من البلدان النامية انعدام الأموال اللازمة لدعم استخدام الطاقة المستدامة. ولاحظ العلماء أن البلدان ليست مجبرة على الاختيار فيما بين سياسات الطاقة المستدامة وبين احتياجاتها في مجالات التعليم والرعاية الصحية والعمالة، مشيرين إلى إمكانية التكامل بين السياسات في تلك الميادين. وأبرزت السلطات المحلية الدور الذي يقوم به قادة المجتمع المحلي والحاجة إلى دعمهم على الصعيد الوطني. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة تطبيق معايير على الطاقة المستدامة.

٢١ - وأشار العلماء إلى أن المشكلة تكمن في كيفية المزج على الصعيد الدولي بين مصادر الطاقة في وقت يحتفظ فيه كل صاحب مصلحة بأفكاره ومعتقداته بشأن أفضل الحلول. واتفقوا مع ممثلي الأوساط التجارية على أنه ينبغي ألا تستثني التنمية المستدامة مصادر الطاقة، ودعوا إلى استخدام الخبراء من مختلف التخصصات ذات الصلة لدعم وتنوير عمليات اتخاذ القرار. ووافق الجميع على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة والتعاون معهم وتثقيفهم. وركزت السلطات المحلية على الشراكات بين القطاعين الخاص والعام وعلى وضع معايير لتوجيه قوى السوق في مجال رفع الضوابط عن قطاع الطاقة.

٢٢ - وشددت السلطات المحلية في تعريفها لمفاهيم الفعالية على أنه من الممكن تكنولوجيا واقتصاديا زيادة الفعالية وتلبية جميع الاحتياجات دون إنتاج المزيد من الطاقة. ودعت المنظمات غير الحكومية إلى حفظ البيئة وتوخي الفعالية على جميع الصعد وفي جميع القطاعات باستخدام تدابير مرتبطة بالعرض ومصادر الطاقة المتجددة كأداة للتنمية المستدامة. وأجاب أحد البلدان المتقدمة النمو بأنه يتعين الاهتمام بخدمات الطاقة من حيث الطلب عليها من أجل مواصلة التحسين، وبأن ذلك ليستوجب التعاون واتخاذ إجراءات حكومية

فيما يخص التخطيط الحضري الملائم فضلا عن تحديد الأسعار، وأشار إلى أن التنمية تستند إلى استثمارات القطاع الخاص. وأبرز العلماء ضرورة الاستثمار مبكرا في التكنولوجيات الجديدة من أجل خفض التكلفة وتحسين الأداء.

٢٣ - وتضمنت المقترحات التي تقدمت بها مختلف مجموعات أصحاب المصلحة ما يلي:

(أ) تعزيز الكفاءة في مجال الطاقة عن طريق البرامج والسياسات الحكومية، ووضع معايير وطنية لإنتاج الطاقة النظيفة، واستخدام اللوائح التنظيمية من أجل تعزيز استخدام الطاقة المستدامة؛

(ب) إلغاء الإعانات الممنوحة لمصادر الطاقة غير المستدامة تدريجيا وإلغاء المعوقات التنظيمية لمصادر الطاقة المتجددة؛

(ج) إجراء المزيد من البحث والتطوير فيما يتعلق بتنحية أيونات الكربون والخلايا الوقودية والتصريف الآمن للنفايات النووية؛

(د) إعطاء الأولوية للاستثمارات الرامية إلى التقليل من الطلب على الطاقة وزيادة الفعالية عن طريق تشكيل مجموعات إقليمية؛

(هـ) تشجيع الحكومات الوطنية والمانحين على دعم الجهود التي تبذلها الحكومات المحلية عن طريق وضع معايير ومنح حوافز لجعل المدن أكثر فعالية؛

(و) دعم تنمية مصادر الطاقة المتجددة، خاصة في المناطق الريفية، بغية توفير نسبة ١٠ في المائة من مجموع الطاقة المستهلكة من الطاقة الهوائية بحلول عام ٢٠٠٢؛

(ز) الحث على التصديق على بروتوكول كيوتو[١٢] لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ قبل انعقاد مؤتمر جوهانسبورغ عام ٢٠٠٢؛

(ح) وضع واختبار نُهج جديدة لاستيعاب التكاليف الاجتماعية والبيئية واتباع طريقة لتحديد التكاليف على مدى الدورة الحياتية؛

(ط) منح الدعم للسلطات المحلية من أجل توليد المشاريع وللاستثمار في تدابير التخفيف من الطلب على الطاقة، ودعم المبادرات المحلية لجدول أعمال القرن ٢١ الهادفة إلى تنفيذ سياسة وبرامج الطاقة المستدامة؛

---

(١٢) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م أ - ٣، المرفق.

(ي) إنشاء قاعدة بيانات على موقع الأمم المتحدة على الشبكة العالمية ودعمها، بمساعدة لجنة التنمية المستدامة، من أجل تبادل المعلومات عن مصادر الطاقة المستدامة، والنظر في الإحصاءات بغرض إعداد تقارير الشركات العامة في مجال الطاقة؛

(ك) تشكيل منتدى دولي لأصحاب المصلحة لمناقشة السياسات، يسهم فيه العلماء من مختلف التخصصات؛

(ل) إنشاء صندوق انتقالي وكفالة عدم تأثير حقوق الملكية الفكرية على نقل تكنولوجيا الطاقة المستدامة؛

(م) دعم إنشاء وكالة دولية للطاقة المستدامة من أجل مساعدة البلدان على تحديد الإعانات غير المجدية وإلغائها تدريجيا وإدماج حساب التكلفة الكاملة في برامج السياسة المتعلقة بالطاقة، فضلا عن إعادة توجيه الأموال لدعم حفظ البيئة والكفاءة ومصادر الطاقة المستدامة؛

(ن) تعزيز التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة العمل الدولية والاتحاد الأوروبي لإجراء البحوث المتعلقة بآثار تغير المناخ على العمالة.

دال – الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق طاقة مستدامة لأغراض النقل

٢٤ – أشار ممثلو الأوساط التجارية إلى ضرورة وجود نُظم نقل فعالة لاستمرار النمو الاقتصادي، ولكنهم أقروا بوجود مشاكل مرتبطة بالأمن في مجال الطاقة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، مشيرين إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية عن طريق الحوار بين الحكومات وأصحاب المشاريع التجارية والمجتمع. وأبرزوا أهمية إقامة شراكات عالمية هادفة إلى إيجاد حلول للحراك مع كفالة الاستدامة العالمية، مشيرين إلى الوقت الذي يتطلبه التغيير.

٢٥ – ووافق العلماء على أن التغيير ضروري، ولكنه يتطلب كما هائلا من الموارد الطبيعية ويسبب آثارا تضر بالصحة والبيئة. وذكروا أن هناك ضرورة ملحة لإعادة النظر في الآثار المحتملة لمختلف أساليب الحراك وإدراكها في سياق آثارها الاجتماعية. وستكون عملية اجتذاب نُظم نقل جديدة وقلب مسار الأنماط الحالية بطيئة وتتطلب إحداث تغييرات متزامنة في التكنولوجيا وأنماط العيش.

٢٦ – ولاحظت النقابات أن النقل يمثل حاليا صناعة ضخمة للخدمات تلبي احتياجات سلاسل الإمدادات العالمية في نقل السلع بأقل تكلفة ممكنة أكثر مما تلبي احتياجات المجتمعات المحلية. وتتسم نُظم النقل في الاقتصاد العالمي بشكل متزايد بتعدد الملكية وجهات التشغيل

الموجودة في بلدان متعددة، مما يتعذر معه تحديد الأطراف المسؤولية عند وقوع الحوادث. وذكرت أن التنافس في السوق العالمية يحد من فعالية إدارة نُظم النقل.

٢٧ - وأشار ممثلو السلطات المحلية إلى أن التحسينات التكنولوجية ضرورية لزيادة الاقتصاد في الوقود. غير أن الحاجة تستدعي أيضا تغيير أنماط الاستهلاك حيث تساعد القدرة الشرائية على الصعيد المحلي في إقامة شراكات أوسع نطاقا في أرجاء العالم وبين أصحاب المصلحة. وذكروا بأنه جرى توثيق العديد من البرامج الناجحة التي نفذتها السلطات المحلية وهي متاحة للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.

٢٨ - ولن تكون التحسينات التكنولوجية كافية وحدها لتحقيق النقل المستدام، إذ تستدعي الحاجة التقليل من استخدام السيارات الخاصة ودعم استخدام وسائط النقل العام. ويطرح تخفيض الانبعاثات المتزايدة من قطاع الطيران تحديا خاصا. وهناك حاجة أيضا إلى الابتكار من أجل تحسين صناعة المركبات غير الآلية عن طريق التعاون بين القطاعين الخاص والعام، وتعهدت المنظمات غير الحكومية بتقديم المساعدة عن طريق توعية المجتمعات المحلية وتثقيفها.

٢٩ - وشدد أحد البلدان النامية على ضرورة تحسين استفادة المجتمعات النائية من فرص التنمية، مما يقتضي إقامة شراكات تتمحور حول التعاون في مجال الاستثمار، وتحسين القدرة التكنولوجية، وكفالة استدامة استخدام الموارد وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأقر أحد البلدان المتقدمة النمو بأن النمو الاقتصادي ضروري للحد من الفقر وأن بلوغ هذا الهدف يقتضي التحرك لتحسين معيشة السكان وتشجيعهم على الاعتماد على أنفسهم بدرجة أكبر. وفي إطار هذا المسعى، فإن من شأن الاستثمارات الخاصة في التكنولوجيات الجديدة أن توفر التمويل والتكنولوجيات النظيفة اللازمة لأقل البلدان نموا ولا ينبغي إغفال الدور الأساسي الذي تلعبه المساعدة الإنمائية الرسمية وإمكانية إسهام القطاع الخاص من خلال وضع الحوافز الاقتصادية.

٣٠ - وأقر أصحاب المصلحة بأهمية الحراك كشرط مسبق لتحقيق التنمية المستدامة. وركزت المناقشة على الاختيارات المتاحة في مجال النقل، والتغيرات التكنولوجية والسلوكية اللازمة، واختيار أنواع الوقود، ودور النقل العام في مقابل النقل الخاص.

٣١ - ولاحظت المنظمات غير الحكومية زيادة استخدام السيارات وشجعت واضعي السياسات على دعم وسائط النقل المستدامة من قبيل السير على الأقدام وركوب الدراجات التي ستستتبع مشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار. ولاحظت النقابات أن النقل إلى أماكن العمل يمثل جزءا هاما من استهلاك الطاقة. وأقرت السلطات المحلية بأن السياسات

العامة كانت دون المستوى من حيث تأييدها للسير على الأقدام وركوب الدراجات في المدن، وبأن الافتقار إلى هذا الشكل من النقل يؤثر في الوفورات التي يمكن تحقيقها وفي تحسين نوعية الحياة، غير أنها أكدت أن هناك جهودا تبذل في العديد من الأماكن لتغيير هذا الوضع من خلال إقامة الشراكات مع مختلف مجموعات أصحاب المصلحة.

٣٢ - وشدد العلماء على ما للقوانين من دور فعال في زيادة الاهتمام بتحقيق الكفاءة في استخدام الوقود وغيرها من المبتكرات ذات الصلة. وأقرت السلطات المحلية بما لهذه القوانين من دور هام غير أنها أبرزت أيضا أهمية بث روح المسؤولية المجتمعية وتغيير أنماط السلوك. ودعت المنظمات غير الحكومية إلى اتخاذ إجراءات محددة الأهداف من خلال وضع قوانين أقدر على منع أرباب الصناعات من تلويث الهواء وإنتاج المركبات غير المأمونة وغير النظيفة. وأكدت النقابات على ضرورة إنفاذ القوانين الحالية بصورة فعالة.

٣٣ - وناقش أصحاب المصلحة الحلول التكنولوجية للحراك. وأوضح رجال الأعمال أن الحراك المستدام يرتبط بالسلوك البشري بقدر ما يرتبط بالتكنولوجيا. وحذرت النقابات من أن هناك بعض المبتكرات التي لا تؤدي إلا إلى زيادة استخدام الطاقة أو سوء استخدامها. ودعت المنظمات غير الحكومية إلى إجراء بحوث تكنولوجية بشأن الأساليب المستدامة وأكدت على ضرورة تشجيع وسائل النقل غير المزودة بمحركات.

٣٤ - ونوقش عدد من وسائط النقل. وشاطرت السلطات المحلية منظمات غير حكومية رأيها بأن إنشاء مسالك للدراجات العادية يعتبر حافزا على استخدام الدراجات. وأفادت النقابات بأن قطاع السكك الحديدية يحظى بأعظم الإمكانيات للاستدامة ودعت إلى استخدام خطوط السكك الحديدية عوضا عن الحافلات لنقل السلع برا. وذكر رجال الأعمال المشاركين بأن النقل العام يحتاج إلى إنتاج كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية لا يمكن توفيرها باستخدام مصادر الطاقة المتجددة. وأشار أحد البلدان النامية إلى أنه غالبا ما يتعذر توفير نظم أنظف للنقل العام للسكان ذوي الدخل المنخفض.

٣٥ - ولاحظ رجال الأعمال أن السيارات غالبا ما تسبب مشاكل في البلدان المتقدمة النمو في حين توفر حلولا في بلدان العالم النامي. ولاحظت المنظمات غير الحكومية زيادة عدد مشاريع الطرق السريعة وخصخصة نظم النقل، وأكدت على العلاقة التي تربط بين انسحاب الدولة من قطاعي الإسكان والتنمية وأنماط السفر غير المستدامة. وأوضح العلماء أن زيادة استخدام السيارات واستخدام الأراضي بصورة غير مستدامة عاملان يشجعان على اتساع المدن بشكل غير منظم.

٣٦ - كما استعرض المشاركون مختلف الاحتياجات من الوقود ومختلف الخيارات المتاحة في نظم النقل. وقال العلماء إن خيارات من قبيل خلايا الوقود والاحتراق النظيف تحتاج إلى قدرة تنافسية ليكون لها دور كبير في عملية الانتقال إلى طور النقل المستدام. وينبغي تطوير أنواع جديدة من الوقود والعمل في الوقت ذاته على وضع أطر متماسكة لتخطيط استخدام الأراضي. وأكد رجال الأعمال على ما لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ برامج إدارة النفط من أثر إيجابي على إعادة تدوير النفط المستخدم من أجل زيادة كفاءة استخدامه.

٣٧ - وفيما يتعلق بالأسواق، دعت النقابات إلى التخفيف من كثافة النقل بجعل أسواق التجارة والشحن أكثر فعالية وبتشجيع الإنتاج على المستوى المحلي. وقال العلماء إن إدخال العوامل الخارجية في حساب التكلفة قد يؤدي إلى زيادة الأسعار بالنسبة للفقراء، غير أن عدم إدخالها في حساب التكلفة قد يكون بمثابة إعانات تؤثر تأثيرا أشد على الفقراء.

٣٨ - وفيما يتعلق بأنواع الوقود، دعا رجال الأعمال إلى استخدام الغاز الطبيعي والنفط السائل تمهيدا لاستخدام الهيدروجين، غير أنهم أشاروا إلى أن استخدام الهيدروجين سوف يقتضي إدخال مزيد من التغييرات بمرور الوقت حتى يصبح قادرا على المنافسة من حيث التكلفة. وأيد العلماء إجراء البحوث واستخدام الأثير الثنائي المثيل والميثانول والهيدروجين وغيرها من أنواع الوقود النظيفة المستمدة من مصادر الطاقة الأحفورية.

٣٩ - ومن بين المقترحات التي تقدمت بها مختلف مجموعات أصحاب المصلحة ما يلي:

(أ) دعم البحوث لإيجاد فهم أفضل وتقييم أحسن للسياسات المتعلقة بالنقل وعواقبها الاجتماعية؛ وإجراء تقييمات لنظم النقل على مدى دورة حياتها الكاملة؛

(ب) تعزيز الشراكات لتحسين معايير البيئة ومعايير سلامة العمال؛

(ج) وضع استراتيجيات أنجع للحد من استخدام السيارات الخاصة؛ وإلغاء الإعانات بوسائل النقل غير المستدامة؛

(د) تحديد معايير دنيا عالمية وإنفاذها للقضاء على أنواع الوقود المحتوية على الرصاص، والحد من الضوضاء، وتعزيز سلامة المركبات وسلامة الطرق، ولا سيما لمستعملي الطرق من الضعفاء؛

(هـ) إنشاء صندوق للتكنولوجيا النظيفة لأغراض توفير أسعار تفضيلية ومعقولة لبدائل النقل؛

(و) تحديد معايير دولية لإنتاج المركبات النظيفة والنظر في إنشاء نظام لقياس انبعاثات المركبات مماثل لنظام المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛

(ز) تحديد الأسعار بشكل صحيح وحساب العوامل الخارجية وإلغاء الإعانات الممنوحة للنقل، ومساعدة الفقراء مباشرة بدل الإخلال بالسوق؛

(ح) السماح بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالنقل المستدام للحيلولة دون قيام مؤسسات التمويل الدولية والحكومات بتمويل الهياكل الأساسية دون إجراء تقييمات بيئية واجتماعية مسبقة؛

(ط) التشجيع على إقامة الشراكات وتغيير سلوك المستهلكين وحث فرادى الشركات على اتخاذ إجراءات تتيح الانتقال إلى الحراك المستدام؛

(ي) تعزيز ودعم الهيئات الدولية لتنظيم النقل، ومنها منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة البحرية الدولية.

هاء - تخطيط النقل المستدام: خيارات ونماذج للمستوطنات البشرية وبدائل للمركبات

٤٠ - أعرب عدد كبير من أصحاب المصلحة عن شواغل مماثلة إزاء تخطيط النقل المستدام مع اختلاف بسيط بشأن المسائل الأساسية. واعتبرت زيادة الطلب على امتلاك السيارات الشخصية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء سببا رئيسيا لما يظهر من آثار ضارة في المجتمع: مثل مستويات المرور غير المأمونة، والصراع السياسي، وانعدام استقرار الاقتصاد الكلي، وسوء الظروف البيئية والصحية، وتغير المناخ، والتفكك الاجتماعي. ويعتبر الاقتصاد وعلم البيئة والوئام الاجتماعي عناصر مترابطة يجب دمجها في عملية تخطيط قطاع النقل. وأقر المشاركون عموما بأن الحلول المستدامة للنقل ينبغي دمجها في عملية تخطيط استخدام الأراضي وتستلزم التعاون بين جميع الفئات على جميع الأصعدة.

٤١ - وبرزت أهمية التخطيط المتكامل لاستخدام الأراضي في مجال التنمية الحضرية، ولا سيما في الحد من التوسع الحضري غير المنتظم، وإنشاء المجتمعات المستدامة وإيجاد الحلول اللازمة للنقل من منظور مواجهة الطلب. ودعت السلطات المحلية إلى تعزيز التخطيط في مجال استخدام الأراضي على الصعيد الإقليمي، ولاحظت أن المناطق الحضرية الحالية يمكنها أن تحقق أفضل كثافة مع تفادي الازدحام. وأقر أحد البلدان المتقدمة النمو بأنه ينبغي القيام على نحو أكثر شمولا باستكشاف سبل تنمية وسائط النقل النظيفة وبحث الإمكانيات المتاحة لتخطيط استخدام الأراضي على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأكد العلماء أن التخطيط

المتكامل لاستخدام الأراضي ينبغي أن يشمل تكاليف دورة الحياة، ويضع آليات فعالة لتحديد الأسعار وأنظمة لتحديد النطاقات لثني الأشخاص عن استخدام السيارات الخاصة، وإنشاء ممرات مأمونة لوسائط النقل غير المزودة بمحركات، وتعزيز النقل العام. ولاحظت النقابات أن عرض الاختيارات استنادا إلى احتياجات المجتمعات قد لقي قبولا كبيرا وأنه ينبغي توفير الحوافز اللازمة.

٤٢ - وأشارت النقابات إلى أن هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية جسيمة ناتجة عن الفساد وعدم المساواة في الاستفادة من خدمات النقل، ولا سيما في المناطق التي تعاني من الحروب. وأكدت وجود علاقة ضمنية بين الحاجة إلى تحسين فرص الاتصال بالجمهور في العالم وتنفيذ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى الديمقراطية على المستوى المحلي باعتبارها عاملا يمكن من اتخاذ إجراءات لا مركزية لتخطيط النقل. وأشار العلماء إلى أن هناك حواجز تعوق التخطيط المستدام في هذا المجال من قبيل سوء السياسات العامة وسياسة الأسعار فضلا عن تعنت الدوائر السياسية والتشريعية. وقالوا إن استراتيجيات التخطيط ينبغي أن تستتبع إجراء تغييرات في أساليب المعيشة، فضلا عن تشجيع الابتكار التكنولوجي. ولاحظت النقابات أنه حالما يقبل مستعملو وسائط النقل العام السيارات الخاصة يصبح من الصعب عليهم العودة لاستعمال وسائل النقل العام من جديد. واتفقت النقابات والمنظمات غير الحكومية وعدد من البلدان المتقدمة النمو على أن النساء يشكلن فئة رئيسية في المجتمع غير أنهن كثيرا ما يكن أفقر الفئات ويعتمدن على النقل العام. وأضاف العلماء أنه يجب التسليم في عملية التخطيط بضرورة إحداث تغيير ديمغرافي واعتبار المسنين مشكلة اجتماعية جديدة.

٤٣ - وأكد رجال الأعمال وأرباب الصناعة على ما للاختناقات وأوقات الانتظار من خطر على الشحن بالحافلات إذ تؤدي إلى ارتفاع التكاليف. ولاحظت النقابات أنه غالبا ما يكون على العاملين في قطاع الشحن أن القيادة ساعات طويلة معرضين أنفسهم للخطر لاسترداد الوقت الضائع. ولاحظت المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية أن التخطيط قد ركز على بناء الطرق بناء على افتراض خاطئ مفاده أن زيادة الطرق تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. وأعربت النقابات عن انشغالها بسلامة الطرق والمركبات ولاحظت انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال النقل عبر الطرق في أفريقيا. واتفق معظم أصحاب المصلحة على أن الشحن بالسكك الحديدية أو النقل البحري أكثر استدامة وفعالية من النقل عبر الطرق. وأكد العلماء على الحاجة إلى كفالة توزيع أكثر استدامة بين وسائط النقل وإقامة روابط فيما بينها.

٤٤ - وقالت المنظمات غير الحكومية إن الغاية من النقل ينبغي أن تكون هي تحسين سبل العيش ولاحظت نقصا في البحث وفي مراعاة الاحتياجات المجتمعية في التخطيط التقليدي. وأكدت السلطات المحلية أنها تحظى بمكانة فريدة للتأثير على التخطيط في مجال النقل، غير أن جهودها كثيرا ما تحبط بسبب السياسات الوطنية والاستثمارات الخاصة في قطاع السيارات. ووصفت حلولا لاستصلاح الهياكل الأساسية الموجودة وتطوير التخطيط الإقليمي وتنفيذ مبادئ ''النمو الذكي''. ولاحظ العلماء أن الهجرة من الأرياف إلى الحواضر تؤدي إلى ازدياد الطلب على موارد النقل ودعوا إلى اعتماد أسلوبي العمل عن بُعد والتعليم عن بُعد. وشددت المنظمات الحكومية على ضرورة الوصول إلى السلع والخدمات من خلال استخدام وسائط النقل غير الآلي والنقل العام. وأيد العلماء استخدام المركبات غير المزودة بمحركات، ووضع أنظمة لتحديد النطاقات لثني الأشخاص عن استخدام السيارات، ووضع برامج تربوية لتعزيز الاستخدام المستدام. وشجعت النقابات البرامج القائمة في أماكن العمل على تطوير بدائل لأنماط النقل إلى أماكن العمل.

٤٥ - وسلطت البلدان المتقدمة النمو الضوء على المبادئ التوجيهية التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لكفالة النقل المستدام، بما في ذلك بلورة رؤية بعيدة المدى تشمل جميع أصحاب المصلحة وتحدد المسؤوليات المشتركة. وأوردت أمثلة عن السياسات الحكومية الرامية إلى توفير حوافز ضريبية للمركبات القليلة الانبعاثات، وتحسين الهياكل الأساسية في المدن، وحظر استخدام بعض أنواع الوقود، وتحقيق تكامل سياسات الطلب على النقل العام، والمساعدة في التحول من النقل بالشاحنات إلى الشحن بواسطة السكك الحديدية وعن طريق البحر.

٤٦ - وأكدت المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال استعدادهم للمساعدة في التنفيذ وفي دمج أصحاب المصلحة في عملية التخطيط. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى أن الأمم المتحدة بوسعها وضع معايير وقوانين لكفالة النقل المستدام، وتوفير المساعدة التقنية، والمساهمة في تحديد المعايير الدولية. وأكدت على دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ مشاريع تخطيط المدن وحذرت من تصدير مناهج التخطيط العتيقة إلى البلدان النامية. وأشارت السلطات المحلية إلى أن سياسات استخدام الأراضي ينبغي أن تكون بيد السلطات والمجتمعات المحلية. وأكد العلماء أهمية وضع قاعدة مؤسسية ومنحها صلاحيات فعالة لتخطيط نمو حضري يسعى إلى كفالة المرور على الصعيد الإقليمي.

٤٧ - وشدد العلماء على مزايا دمج التكنولوجيات وتحديد أشكال لا مركزية لإنتاج الطاقة على مستوى القواعد الشعبية لتوفير النقل، ولاحظوا أن لبدائل التنمية المستدامة قابلية

للتسويق بين فقراء الأرياف. وشددت المنظمات غير الحكومية على أن تخطيط النقل ينبغي أن يدعم التكنولوجيات المتقدمة على الصعيد المحلي. وقال رجال الأعمال إن توخي الشفافية في النهج المتبع إزاء معايير الوقود بشراكة مع الحكومات ينبغي أن تفضي الى مشاركة الجمهور لكفالة التحسن المستمر. وأكدت النقابات على الوسائل اللازمة لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك. وأبرز رجال الأعمال الحاجة إلى الابتكار في مجال التكنولوجيا وأفضل الممارسات، وإلى وضع الحوافز الأساسية في التنفيذ، وإلى صيانة الهياكل الأساسية والاستثمار فيها ودمج جميع أصحاب المصالح.

٤٨ - وأبدى مختلف أصحاب المصلحة توصيات منها:

(أ) تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة لإيجاد حلول دائمة لتوفير نقل مأمون وأقل تلويثا؛

(ب) التحول من النقل بالشاحنات إلى الشحن عبر الممرات المائية والسكك الحديدية، والتنسيق مع أرباب النقل لتحسين الطرق، وإزالة القيود على المرافئ، وإلغاء ممارسة رفع أعلام الملاءمة؛

(ج) إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النقل الخاصة بالمرأة وكفالة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات؛

(د) دمج تخطيط النقل في إطار أوسع للتخطيط المدني وتخطيط استخدام الأراضي من أجل التخفيف من كثافة المرور، ودمج تكاليف دورة الحياة، وتشجيع تعدد الوسائط، وإنشاء ممرات آمنة لوسائط النقل غير المزودة بمحركات، وتعزيز النقل العام، واستخدام نظم المعلومات المتطورة وتعزيز المجتمعات المستدامة وتحسين نوعية حياتها؛

(هـ) تعزيز الدعم الدولي والوطني المقدم لمبادرات القيادة المحلية؛

(و) النظر في الطابع غير المستدام للسيارات الخاصة ودعوة القطاع العام إلى كفالة توفير النقل العام ووسائط النقل غير المزودة بمحركات على قدم المساواة لدى تطبيق برامج التكيف الهيكلي؛

(ز) دمج التكاليف الحقيقية لاستخدام المركبات من أجل تحقيق التكافؤ الاقتصادي مع وسائط النقل الأخرى؛

(ح) كفالة مراقبة عامة كافية لقطاعات النقل المحلي لضمان أن تكون الخدمات مأمونة وعادلة؛

(ط) زيادة المراقبة المحلية لتنفيذ سياسات استخدام الأراضي والاستثمارات في هذا المجال؛

(ي) دمج الدراية المحلية في عمليات التخطيط؛

(ك) زيادة البحوث الحكومية بشأن السياسات المتعلقة بالنقل؛

(ل) وضع برامج رائدة في المناطق الريفية والحضرية لإبطاء وتيرة الهجرة من الأرياف إلى الحواضر؛

(م) إيجاد حلول تشاركية لبدائل النقل الريفي المستدام؛

(ن) وضع مبادئ توجيهية وأدلة تصميم لجعل تخطيط النقل يتمحور حول الإنسان.

الفصل الثالث

موجز الرئيس للجزء الرفيع المستوى

ألف – معلومات عامة

١ – أولى الاجتماع الرفيع المستوى للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة اهتماما خاصا للقضايا الرئيسية التالية:

- الطاقة من أجل التنمية المستدامة؛
- الغلاف الجوي؛
- النقل؛
- المعلومات اللازمة لصنع القرار والمشاركة؛
- التعاون الدولي من أجل إيجاد بيئة مؤاتية؛
- الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٢ – واستقطب الاجتماع الرفيع المستوى اهتمام عدد كبير من الوزراء من مختلف الوزارات حيث شاركوا مشاركة نشطة في المناقشات والجلسات غير الرسمية المعقودة صباحا قبل انعقاد الاجتماع الرسمي. كما ساهم مساهمة ملموسة في هذا الاجتماع عدد كبير من ممثلي الحكومات الوطنية، وهيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وممثلين للمجموعات الرئيسية.

٣ – واتبع الاجتماع الرفيع المستوى نهجا حيويا وقائما على المشاركة بمقتضى تعيين الحدود الزمنية لتقديم البيانات المعدة مسبقا من أجل تخصيص نصف الوقت تقريبا لإجراء الحوار التفاعلي.

باء – الفريق الخاص المعني بتمويل الطاقة والنقل من أجل التنمية المستدامة

٤ – افتتح الجزء الرفيع المستوى باجتماع الفريق الخاص المعني بتمويل الطاقة والنقل من أجل التنمية المستدامة. ويضم هذا الفريق، الذي يرأسه وكيل الأمين العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزير الطاقة والتنمية المعدنية في أوغندا، ووزير البيئة في الجمهورية التشيكية، وحاكم جاكرتا في إندونيسيا، ونائب رئيس البنك الدولي، والمسؤول التنفيذي الأول، رئيس مرفق البيئة العالمية، والمدير الإداري لمصرف غرامين ببنغلاديش، ورئيس مجموعة شركات رويال دتش وشل ”Royal Dutch/Shell“ ومدير حافلات سكانيا ومركباتها الكبيرة

للأمريكتين. وتناول الفريق قضايا من قبيل فرص التمويل المتاحة من المؤسسات المالية، والآليات الجديدة و/أو البدائل المتاحة لصرف الأموال، والحواجز التي يصادفها الموظفون الحكوميون في البحث عن التمويل اللازم، ونوع المساعدة المالية التي يعتبرونها مفيدة للغاية، وترتيبات التمويل المتاحة من الصناعات، والترتيبات المبتكرة التي هي بصدد النظر فيها حاليا.

٥ - وفيما يتعلق بالطاقة، سلطت المداخلات والمناقشات الضوء على عدد من القضايا الهامة، من قبيل دعم الطاقة الريفية اللامركزية، بما في ذلك النظم غير الشبكية ونظم الشبكات الصغرى المحلية، وزيادة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، واستخدام الطاقة والهياكل الأساسية للتخفيف من حدة الفقر. وأفيد أن التمويل أساسي لنظم الطاقة نظرا لارتفاع تكاليف الاستثمارات المبدئية. وحث رئيس مرفق البيئة العالمية شركاء محتملين آخرين على الاشتراك مع المرفق في تمويل تكنولوجيا الألواح الشمسية في القرى لسد الفجوة في مجال الطاقة والتكنولوجيا الرقمية إذ من شأن تكنولوجيات الطاقة الشمسية أن توفر الطاقة الكهربائية اللازمة للقرى أو للمراكز الإعلامية الريفية. ودعا مدير مصرف غرامين إلى تمويل مزيد من البحوث لتخفيض تكلفة تكنولوجيات الطاقة الشمسية والطاقة الريحية حتى يتسنى للنساء الريفيات الحصول عليها بواسطة التمويل الصغير الحجم.

٦ - وفي مجال النقل، شددت المناقشات على قضايا من قبيل توفير التمويل لتطوير الهياكل الأساسية للنقل وآليات الصيانة، واستراتيجيات القضاء على الفقر، وقضايا النقل الريفي والنقل الحضري، والتلوث المرتبط بالنقل ووسائل الحد منه، ونظم تحديد الأسعار الفعالة والعادلة، وضرورة تمويل نظم النقل الجماهيرية الواسعة النطاق غير الحيوية تجاريا والجوهرية اجتماعيا وتحسين التكامل بين استخدام الأراضي وسياسات النقل.

٧ - وسواء تعلق الأمر بالطاقة أو بالنقل، فإن الفريق الخاص قد لفت الانتباه إلى الدور الأساسي للتمويل من القطاعين العام والخاص. ويشمل هذا التمويل التمويل الصغير الحجم الذي يشجع على توليد الدخل في مقابل نظام تقديم إعانات الرعاية الاجتماعية التقليدية وأوجه التداؤب التي يمكن تحقيقها بدمج الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير مشاركة المجتمعات الريفية مشاركة نشطة في عملية العولمة.

جيم - الطاقة من أجل التنمية المستدامة

٨ - أكد الوزراء الدور الحاسم للطاقة في التنمية المستدامة نظرا لأثرها على طائفة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي الفترة منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حدث تغير كبير في قطاع الطاقة، حيث يرجع ذلك بصفة أساسية إلى إعادة هيكلة المؤسسات وإلى التحولات في الأولويات الاستراتيجية نتيجة للقضايا الناجمة عن تغير

المناخ. إلا أن التحدي الرئيسي لا يزال يتمثل في توفير خدمات الطاقة لما يزيد عن بليوني شخص في البلدان النامية لا يتمتعون بهذه الخدمات حاليا. وفي هذا السياق، اقترح البعض أن يضع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كهدف له خفض نسبة السكان الذين لا يحصلون على أنواع نظيفة من الوقود ولا على الكهرباء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٩ - وينبغي أن يتمثل الهدف الرئيسي للطاقة من أجل التنمية المستدامة في القضاء على الفقر. وينبغي للجهود الدولية الرامية إلى بلوغ هذا الهدف أن تسترشد بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه. ونظرا للتنوع الكبير في ظروف البلدان وموارد الطاقة بها ومعرفتها وخبراتها، رأى العديد من المتكلمين أن الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة لا ينبغي أن تصدر وصفات فيما يتعلق بسياسات الطاقة وتكنولوجياتها. وساد اتفاق عام على ضرورة ترك الحرية للبلدان في أن تختار من قائمة من الخيارات المختلفة بالنسبة لسياسات الطاقة، مع أخذ ظروفها الخاصة واحتياجاتها وأولوياتها الوطنية من أجل التنمية المستدامة في الحسبان.

١٠ - والحصول على الطاقة أمر حاسم الأهمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخفض حدة الفقر. وساد رأي بأن عدم الحصول على الطاقة هو السبب الرئيسي للفقر. وبما أن ٧٥ في المائة من جميع الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في إمداد الريف بالكهرباء. ومن شأن زيادة فرص حصول فقراء الريف على خدمات الطاقة الحديثة أن يرفع من مستويات المعيشة والصحة، وأن يخلق فرص عمل وفرص نشاط تجاري جديدة. وتطبيق اللامركزية في توليد الكهرباء وتوزيعها خيار بديل لتوفير الكهرباء عن طريق الشبكات التقليدية الواسعة. ويكمن التحدي في بناء قدرات المجتمعات المحلية، وفي إنشاء سوق لأنظمة الطاقة المتجددة والصغيرة الحجم عن طريق إتاحة الوصول إلى الائتمان والتمويل، لا سيما التمويل الصغير.

١١ - وقُدر أن ثمة حاجة إلى مبلغ يتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ بليون دولار سنويا خلال العشرين سنة المقبلة لبناء الهياكل الأساسية الكافية لتلبية احتياجات البلدان النامية من الطاقة. وبما أن القطاع الخاص يمثل الآن المصدر الرئيسي للتمويل من أجل توسيع نطاق الإمداد بالطاقة، ينبغي للحكومات أن تهيئ البيئة المؤاتية الملائمة لتيسير الاستثمار الخاص.

١٢ - ورغم إقرار معظم المشاركين بضرورة تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار، سلم أيضا بعدم التوافق في معظم الحالات بين الاحتياجات الاجتماعية وأولويات الاستثمار الخاص. وشملت المناقشة أيضا طائفة من التدابير السوقية الأساس، مثل المبدأ القاضي بحمل الملوث على الدفع، وهي تدابير يمكن استخدامها لتمويل تنمية الطاقة المستدامة. واقترح أحد

المتكلمين أنه بغية تناول جميع المسائل المتصلة بتمويل مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ولمناقشة النُّهُج السوقية الأساس التي تنطوي على شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ ينبغي تكريس جزء ''للاستثمار الأخضر'' في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٣ - وأفيد بأن المكاسب الممكن تحقيقها في كفاءة الطاقة تتراوح بين ٢٥ و٤٥ في المائة خلال العشرين سنة المقبلة. ومن ثم ينبغي للحكومات أن تعزز الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة التي تحقق كفاءة الطاقة لتبديل المعدات البائدة واعتماد طائفة جديدة من تدابير إدارة الطلب على الطاقة. ويمكن للتحسينات في كفاءة الطاقة أن تقلل أيضا الحاجة إلى الاستثمارات في القدرات الجديدة لتوليد الكهرباء. ويمكن أن تشمل التدابير الأخرى لكفاءة الطاقة تعزيز الصكوك السوقية الأساس، وإزالة الإعانات الضارة في مجال الطاقة، واعتماد معايير لكفاءة الطاقة فيما يخص الأجهزة، وتوفير حوافز ضريبية ومالية. كذلك وردت الإشارة إلى مسائل بناء القدرات التقنية، وإنشاء مراكز الإنتاج الأنظف، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وإنشاء مراكز تبادل المعلومات وتحديد فرص النشاط التجاري.

١٤ - وقيل إن إحدى الوسائل ذات الأهمية الرئيسية لاستخدام الطاقة بشكل مستدام تتمثل في إيجاد تكنولوجيات للطاقة المتجددة ونشرها على نطاق واسع. ولوحظ أن الطاقة التي مصدرها الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والمنشآت الصغيرة للطاقة المائية لا تمثل حاليا سوى ٢ في المائة تقريبا من استهلاك الطاقة العالمي. كما أن تنمية مصادر الطاقة المتجددة لأغراض تجارية من جانب بعض البلدان المتقدمة النمو والنامية بتمويل كبير من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يمكن أن توفر دافعا جديدا لمصادر الطاقة هذه الخالية من الانبعاثات إلى حد بعيد. وأشارت بلدان عديدة إلى أنها تقوم بتحديد أهداف لإنشاء حافظات مشاريع تتعلق بمصادر الطاقة المتجددة لإدراجها ضمن المصادر المتعددة للإمداد بالطاقة.

١٥ - وأشار عدد من المتكلمين إلى أن السبيل الرئيسي إلى زيادة نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة يشمل وضع سياسات لتيسير نقل التكنولوجيا، ومخططات التمويل والائتمان المبتكرة، وإرسال الإشارات السوقية الصحيحة لتشجيع الاستثمار من جانب القطاع الخاص. وساد توافق في الآراء واسع النطاق مفاده أن أنظمة الطاقة المتجددة هي الأكثر ملاءمة لتحقيق اللامركزية في إمداد الريف بالكهرباء وينبغي تعزيزها بوصفها وسيلة لتشجيع التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية وزيادة العدالة الاجتماعية.

١٦ - وارتئي أن عدم الحصول على الطاقة أو عدم المساواة في الحصول على الطاقة في أي بلد يثيران مشاكل تتعلق بالعدالة الاجتماعية، لا سيما فيما يتصل بدور المرأة. فثمة أعباء تقع

على المرأة بسبب جمع الحطب في المناطق الريفية، وبسبب عدم المقدرة على تبريد الأغذية والأدوية، وبسبب طول الوقت اللازم للطهي بالأنواع التقليدية من الوقود. كذلك يواجه السكان الأصليون في جميع أرجاء العالم حالات من عدم الإنصاف فيما يتعلق بالسيطرة على موارد الطاقة والحصول على خدمات الطاقة، حتى في المناطق البرية التي يسيطرون عليها بحكم الملكية.

١٧ - وتتسبب الطاقة النووية في عدد من الشواغل المتعلقة بالسلامة بما في ذلك إدارة ومناولة الوقود المستنفد والنفايات الأخرى التي تعتبر بلدان عديدة ومجموعات عديدة داخل المجتمع أنها تمثل أخطارا جسيمة. وفي حين أن بعض الخبراء والمنظمات والبلدان يرون أنه لا ينبغي تجاهل أي من خيارات الطاقة ويؤيدون القيام بالمزيد من البحث في مسائل السلامة النووية، أعرب العديد من المشاركين عن معارضة شديدة لأي استمرار في تطوير ونشر التكنولوجيا النووية.

دال - الغلاف الجوي

١٨ - تشمل المشاكل المقترنة بالتلوث الجوي التي يتعين تناولها زيادة التمدن والصلة بين النمو الاقتصادي واستخدام الطاقة وأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. وشدد العديد من أعضاء الوفود على أهمية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والمكيفة محليا إلى البلدان النامية كأداة فعالة للحد من تلوث الهواء والانبعاثات في الغلاف الجوي. كذلك أشير إلى ضرورة تعزيز بناء القدرات وتوفير التدريب وتوعية الجماهير، مع زيادة التركيز على تدابير التكيف.

١٩ - وأعرب عن الرأي بأن الناس الذين يعيشون في فقر ومنهم النساء والشباب وكبار السن، هم الأشد عرضة لتلوث الهواء، بما في ذلك الآثار الصحية الضارة نتيجة للأساليب التقليدية غير الكفؤة لاستخدام الطاقة. ومن ثم يجب اتخاذ تدابير لزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية من أجل بناء القدرات في منع تلوث الهواء ومكافحته وتعزيز نقل التكنولوجيات واستخدام أنواع الوقود الأكثر نظافة.

٢٠ - وتطرق المشاركون إلى تلوث الهواء العابر للحدود بوصفه مسألة ذات أهمية خاصة عند النظر إلى حماية الغلاف الجوي. ونظرا لأن التلوث يتجاوز الحدود الوطنية، يتعين التصدي لتلوث الهواء العابر للحدود على صعيد إقليمي وعالمي عن طريق تعزيز الآليات الملائمة للتعاون الإقليمي والدولي. وأُعرب عن الأمل في أن تسهم أيضا اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الدائمة، لدى تنفيذها، في القضاء على تلوث الهواء الناجم عن بعض المواد الأشد سُمّية. وحُثت البلدان على أن تصبح أطرافا في تلك الاتفاقية للتعجيل بإحراز تقدم في رفع هذا التحدي على الصعيد العالمي. ولتحقيق ذلك سيكون من الأساسي

تخصيص الأموال لبناء القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للمساعدة في القضاء على الملوثات العضوية الدائمة.

٢١ - وقد أقيم تعاون إقليمي فيما بين بلدان شمال شرق آسيا لوضع وتنفيذ تدابير جماعية لمواجهة تلوث الهواء العابر للحدود. وفي اجتماع للأطراف عقد مؤخرا، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من الأنشطة التي تتعلق بتشكيلة واسعة من المسائل البيئية الإقليمية، لا سيما إحياء النظام الإيكولوجي، والتثقيف البيئي، وظاهرة الرمال الصفراء. ومشكلة الرمال الصفراء لم تعد مشكلة محصورة في شمال شرق آسيا، بل تحولت إلى مشكلة تقتضي معالجة عالمية.

٢٢ - وأعربت كل الوفود تقريبا عن تأييدها الشديد لأن يظل بروتوكول كيوتو يمثل الأساس للتعاون العالمي بشأن تغير المناخ رغم أن البعض أعرب عن خيبة الأمل إزاء عدم التوصل إلى اتفاق نهائي خلال الجلسة التمهيدية للمؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقدة في لاهاي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وما أعقب ذلك من تطورات. وأعرب عن أمل صادق في أن تسفر الدورة السادسة المستأنفة لمؤتمر الأطراف التي ستنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠١ عن حصيلة مرضية تؤكد الالتزام ببروتوكول كيوتو والتوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن السير قدما في تنفيذه من جانب جميع الدول.

٢٣ - وأوصى بعض المشاركين بإجراء المزيد من الدراسات حول مدى تقلب المناخ إلى جانب ضرورة وضع برنامج عالمي شامل للحد من الكوارث الطبيعية مع التركيز على التعاون الدولي لتعزيز قدرات الوقاية والإنذار المبكر. وأشار البعض أيضا إلى أن بناء القدرات، واتخاذ تدابير لنقل التكنولوجيا وتكييفها، وتقصي سبل الحد من تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، وإنشاء آليات للسوق بمشاركة القطاع الخاص، تمثل عناصر لها أهمية حاسمة في مساعدة البلدان النامية ودعمها في التصدي لتغير المناخ.

٢٤ - وقد بدأ تنفيذ الممر البيولوجي لأمريكا الوسطى، وهو المشروع الذي يرمي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية في أمريكا الوسطى، نظرا لما تتمتع به المنطقة من غطاء حرجي ونباتي واسع، مما يجعل منها مصدرا محتملا لامتصاص الكربون يمكن أن يساعد في تثبيت المناخ العالمي. وفي سياق مماثل، قدر أن الغابات الشمالية في الاتحاد الروسي تمتص سنويا ٢٠٠ مليون طن من الكربون من الغلاف الجوي.

٢٥ - وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ثمة مسألة تثير القلق إلى أقصى حد هي مسألة استهلاك أنواع الوقود الأحفوري وما يرتبط بها من احترار عالمي. فاستهلاك هذه الدول وما

تبثه من ملوثات في الغلاف الجوي ضئيلين بالمقاييس العالمية؛ بيد أن تلك البلدان تواجه آثار ضارة غير متناسبة من جراء الاحترار العالمي. ورغم أنها اعتبرت أن بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ غير كافٍ من حيث طموحاته وأهدافه فيما يخص مستويات تخفيض الانبعاثات مقارنة بالأدلة العلمية، فإنه شكل أول خطوة حيوية لتخفيض تلك الانبعاثات. وقد صدقت عدة دول جزرية صغيرة على البروتوكول.

٢٦ - وبالإضافة إلى تغير المناخ، أُشير إلى استنفاد طبقة الأوزون باعتبارها مسألة تمثل شاغلا دائما بسبب نتائج الدراسة العلمية التي أجريت مؤخرا والتي أثبتت حدوث زيادة غير مسبوقة في حجم الثقب الموجود في طبقة الأوزون في نصف الكرة الجنوبي. وبالتالي حث المشاركون على زيادة موارد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال لمساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تخفيض استعمالها لمركَّبات الكلوروفلوروكربون.

هاء - النقل

٢٧ - أشارت بلدان عديدة إلى أن النقل والحراك يقومان بدور إيجابي وأساسي في المجتمع. وتحسين شبكات النقل لتعزيز التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على خدمات النقل، يمكن أن ينمّي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساعد في إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ويسهم في القضاء على الفقر. وتلبية حاجات الفقراء في مجال النقل في المناطق الحضرية والريفية على السواء مسألة حيوية للقضاء على الفقر. وأشير كذلك إلى أن العولمة تتطلب شبكات نقل حديثة وكفؤة وأن البلدان ذات الشبكات الناقصة قد لا تتمكن من المنافسة بفعالية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و/أو تسويق منتجاتها.

٢٨ - ويمثل النمو الحضري السريع تحديا خطيرا بالنسبة للعديد من البلدان، خاصة البلدان النامية، بما في ذلك كيفية تلبية الطلب المتنامي دائما على النقل وكيفية بلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بأقل قدر من الآثار الضارة على البيئة. وفي البلدان النامية يزداد ذلك حدة بفعل المشاكل المتعلقة بمحدودية القدرات وعدم كفاية القاعدة التكنولوجية.

٢٩ - ويمكن لتخطيط استخدام الأراضي بفعالية أن يحقق عددا من أهداف التنمية المستدامة في قطاع النقل بما في ذلك الحد من الفقر وتخفيض الانبعاثات. وينبغي لتخطيط استخدام الأراضي أن يرتبط بتخطيط النقل. وينبغي إيلاء الأهمية لمتطلبات المرأة في قطاع النقل لدى تخطيط الأراضي والنقل، فضلا عن متطلبات المحرومين وذوي الاحتياجات الخاصة. وأُشير إلى ضرورة توخي الوضوح والشفافية في التخطيط لقطاع النقل على المدى الطويل بوصف ذلك مسألة حاسمة لتحقيق توافق الآراء ولإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التخطيط.

٣٠ - وشدد بعض البلدان على أن النقل قطاع يستهلك قدرا كبيرا ومتزايدا من الطاقة ومصدر من مصادر تلوث الهواء يؤثر سلبيا على صحة البشر والبيئة. والمناطق ذات الأنظمة الإيكولوجية الهشة، مثل المناطق الجبلية، عرضة للضرر بصفة خاصة. وينبغي التركيز في حل مشاكل النقل على توفير الخدمات والكفاءة بما يتماشى مع حماية صحة البشر والأنظمة الإيكولوجية.

٣١ - ورغم أن بعض البلدان أحرز تقدما في إزالة الرصاص من البنزين، فإن الرصاص لا يزال يمثل مصدر قلق في مجال الصحة بالنسبة لبلدان عديدة.

٣٢ - وأثارت عدة بلدان مسألة المخاطر الكامنة في نقل النفايات النووية عبر الحدود الدولية ودعت إلى الالتزام بالاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٣٣ - وفي بعض البلدان المتقدمة النمو وردت تقارير تفيد بتسجيل معدلات نمو عالية في قطاعي النقل والاقتصاد بفضل تدابير كفاءة الطاقة وإنفاذ المعايير المتعلقة بالوقود والانبعاثات. بيد أن السيارات وغيرها من المركبات المجهزة بمحركات الاحتراق الداخلي تظل مصدرا كبيرا للتلوث واختناقات سببا للاكتظاظ في غالبية البلدان، المتقدمة النمو والنامية على السواء، رغم هذه التحسينات في الكفاءة. وفي العديد من البلدان المتقدمة النمو، ما زال النقل بالسيارات الخاصة يطغى على النقل العام حتى في المناطق الحضرية شديدة الكثافة. وأُشير إلى أن التنقل بالدراجات والمشي يمكن أن يصبحا وسيلتين هامتين للنقل في هذه المناطق، إلا أنه لا بد من توفير الهياكل الأساسية الكافية لذلك.

٣٤ - وأشارت بلدان عديدة إلى الحاجة إلى بذل جهود أكبر في مجال نقل التكنولوجيا وتوفير الموارد المالية وبناء القدرات في مجال تعزيز شبكات النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وشُجعت المؤسسات المالية الدولية والإقليمية على زيادة الإقراض لقطاع النقل لتعزيز التنمية المستدامة. وأشار بعض البلدان أيضا إلى أن التدابير التي يمكن اتخاذها تشمل التقييم البيئي وتطبيق معايير ومبادئ توجيهية في قطاع النقل. وسلط أحد البلدان الضوء على تجربته في مجال تمويل تنمية الهياكل الأساسية بالسندات البلدية المدعومة ضريبيا فضلا عن الشراكات بين القطاعين الخاص والعام وضمانات القروض بوصفها حلولا ممكنة لمشاكل الموارد المالية في بلدان أخرى.

٣٥ - وأشار بعض البلدان إلى أن التقدم في التكنولوجيات بشير خير لقطاع النقل على المدى الطويل. كذلك أشير إلى أهمية الأوساط العلمية، وإلى ضرورة تشجيع ودعم مشاركة هذه الأوساط في البلدان النامية في أنشطة البحث والتطوير. وأشير إلى دور القطاع الخاص

بوصفه مصدرا للإدارة والدراية الفنية المالية والتقنية، فضلا عن دوره في توفير خدمات النقل والعمل على توفير التمويل.

واو - توفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة

٣٦ - ركزت عدة بلدان على أن التنمية المستدامة تتطلب مشاركة جميع قطاعات المجتمع إلى جانب حصول تلك القطاعات الكامل وغير المحدود على المعلومات المتعلقة بمسائل البيئة والتنمية المستدامة. والاقتصادات الجديدة التي تقوم على المعرفة تتيح الإمكانات لجمع المعلومات ونشرها على جميع قطاعات المجتمع بطريقة أكثر فعالية وأوسع نطاقا وأسرع وتيرة. وهناك حاجة إلى مواصلة العمل مع القطاع الخاص لتشجيع الكشف عن المعلومات التجارية ونشرها حسب الاقتضاء. علاوة على ذلك، من الضروري كفالة البيئة المؤاتية لإنشاء وسائط إعلام موضوعية ومستقلة. ولا بد أن تستند المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار إلى أساس علمي وأن تشمل جميع أصحاب المصلحة والمجموعات الرئيسية. وثمة حاجة إلى بذل الجهود في مجال بناء القدرات لمساعدة البلدان في تخطي ''فجوة التكنولوجيا الرقمية'' وفي تقييم واستخدام معلومات التنمية المستدامة التي تقدمها المنظمات الدولية. وينبغي تقصي وسائل إنشاء ''قاعدة معلومات بيئية شاملة'' يمكن أن تكون متاحة للبلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تحسن عمليات الإفصاح عن المعلومات ونشرها بشأن التطورات في مجال الطاقة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها المعلومات عن المستثمرين المحتملين وذلك عن طريق شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٧ - وأعرب عدد من البلدان عن التقدير لبرنامج عمل اللجنة القيم بشأن وضع مؤشرات للتنمية المستدامة وأعرب بعض البلدان عن استعداده وعزمه مواصلة العمل في وضع هذه المؤشرات، مع التركيز على ارتباط المؤشرات بالأولويات والأهداف الوطنية، ومع الإقرار بأن هذه التطبيقات طوعية تماما في طبيعتها وأن هذه المؤشرات لا ينبغي استخدامها لتبرير أي نوع من الشروط. وأشارت بلدان أخرى إلى أنها عند تقديم صياغتها للأطراف المتفاوضة أظهرت أقصى قدر ممكن من المرونة وأنها تأمل في التوصل إلى اتفاق على تلك الصياغة في المفاوضات التي ستجرى فيما بعد.

زاي - التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية

٣٨ - أقر العديد من المشاركين بأهمية وجود بيئة محلية مؤاتية تقوم على سياسات اقتصاد كلي سليمة وحكم رشيد، بيد أنهم شددوا على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي دعما للبلدان النامية. وأعرب عدد من ممثلي البلدان المتقدمة النمو عن التزام بلدانهم بالتعاون

الإنمائي، بما في ذلك بلوغ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وجرى التشديد على أهمية تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية الرسمية لكفالة اتباع نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أبرزت أهمية المتابعة المتكاملة والمنسقة لسلسلة المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات.

٣٩ - ولوحظ الدور المركزي الذي يضطلع به مرفق البيئة العالمية في توفير موارد جديدة وإضافية للتصدي للشواغل البيئية العالمية. وشدد بعض الممثلين على أهمية الالتزام بتخصيص مبالغ كبيرة لتجديد موارد المرفق. وأيد أحد الممثلين اقتراحا بأن يصبح المرفق الآلية المالية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وحث عدد من الممثلين المنظمات المالية الدولية بما فيها المصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تقديم الدعم المالي للجهود التي تبذلها البلدان النامية سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة. كذلك أُشير إلى أهمية القطاع الخاص في توفير الاستثمار المالي من أجل التنمية المستدامة.

٤٠ - وجرى التأكيد على ضرورة توزيع عادل ومنصف لفوائد العولمة، لا سيما فيما بين البلدان النامية. وقيل إن ذلك يتطلب وجود أنظمة مالية ونقدية وتجارية غير تمييزية ومنفتحة وعادلة ومنصفة ومشاركة كاملة من البلدان النامية في العمليات الدولية لتحديد المعايير ووضع القواعد. وأُشير إلى أن المقاييس والمعايير البيئية يمكن أن تستخدم كحواجز خفية أمام التجارة الدولية في المنتجات التي تصدرها البلدان النامية. بيد أن عددا من الوفود أشار إلى أهمية وضع وتنفيذ وإعمال النظم والممارسات البيئية والأحكام القانونية في مجال التجارة. وجرى التأكيد بوجه عام على أهمية أن تدعم التجارة والبيئة بعضهما البعض. واستُرعي الانتباه إلى ضرورة إيجاد حل لمشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية. وسُلِّط الضوء أيضا على الحاجات الخاصة لهذه البلدان في مجالي نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة وبناء القدرات.

٤١ - وأقر المشاركون بأن توسيع التجارة والاستثمار الدوليين، فضلا عن تعزيز الشراكات بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، لا سيما في القطاع الخاص، من شأنه الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة. ووصولا إلى هذه الغاية، أُعرب عن الرأي بأن الحكومات والجهات المانحة ينبغي أن تدمج الشواغل البيئية والاجتماعية في السياسات الاقتصادية. وفي هذا الصدد، أقر بعض الممثلين بأهمية الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة. وأُشير إلى أن عددا من المنظمات الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعمل على جعل التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من استراتيجيته البرنامجية العامة.

٤٢ - وبالإضافة إلى التعاون الدولي، اعتبر التعاون والتعاضد الإقليميين جزءا من استراتيجية فعالة لتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

حاء - الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢

٤٣ - رحب الوزراء وغيرهم من المشاركين بفرصة تناول الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا، وركزوا على ضرورة نجاح أعمال اللجنة في دورتها الحالية بوصف ذلك النجاح معلما على الطريق إلى مؤتمر جوهانسبرغ. فالمقررات والتوصيات التي ستعتمدها اللجنة ستسهم بقدر كبير في العملية التحضيرية وستبعث برسائل بنّاءة.

٤٤ - وأشار أعضاء الوفود إلى أن مؤتمر القمة يمثل فرصة سياسية هامة لتجديد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة بجميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ولتعزيز الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية استنادا إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه. ويتيح المؤتمر أيضا فرصة هامة للتصدي بإلحاح واضح للتحديات العالمية التي نشأت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، مثل العولمة وتفاقم الفقر في العديد من البلدان.

٤٥ - وتكلم عدد من الوزراء وغيرهم من المشاركين عن أثر العولمة على التنمية المستدامة. ورأى البعض أن العولمة ينبغي أن تمثل موضوعا رئيسيا من مواضيع المؤتمر بل وينبغي أن تمثل الموضوع ذا الأولوية، بيد أن آخرين أعربوا بالقدر نفسه عن اقتناعهم بأنه، رغم ما للعولمة من أهمية، ينبغي لمؤتمر القمة أن يركز بصفة رئيسية على التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، إذا تقرر أن تكون العولمة موضوعا رئيسيا في المؤتمر، فينبغي للقطاع الخاص آنذاك أن يضطلع بدور بارز وخاصة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٢ نظرا لما له من دراية فنية في هذا المجال. وسيكون من المهم أيضا تحديد جوانب العولمة التي تحدث الأثر الأكبر على التنمية المستدامة والتي يتعين على المجتمع الدولي أن يتصدى لها. وثمة حاجة ماسة إلى إدارة عملية العولمة بطرق تعود بالفائدة على التنمية المستدامة.

٤٦ - وأُعرب مجددا عن أهمية جميع المسائل الاستراتيجية مثل الصحة، والحد من الفقر، والارتباطات البيئية وقدرة التحمل لدى النظام الإيكولوجي، وتمكين المرأة، والتنمية البشرية، والتجارة والاستثمار، بوصفها مواضيع ينبغي النظر فيها خلال مؤتمر القمة. ورأى البعض أن إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) يوفر أساسا جيدا من المبادئ الأساسية لينطلق منها مؤتمر القمة. وأُشير أيضا إلى أن نجاح مؤتمر القمة سيرتبط بحصيلة النظر على الصعيد الدولي الرفيع المستوى المشترك بين الحكومات في موضوع تمويل التنمية، والنجاح في بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في عام

٢٠٠١، وحصيلة الاجتماع المعني بتجديد موارد مرفق البيئة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٤٧ - وساد قدر لا بأس به من التوافق العام في الآراء بأن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات ريو خلال السنوات العشر الأخيرة من شأنه أن يوفر نقطة البداية للنظر في المواضيع الجديدة أو الناشئة. وجرى التشديد على أنه لدى استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي أن يكون التقدير والتقييم متعمقين بغية تحديد مواضع القصور والعقبات، ولاتخاذ تدابير ملموسة لتقويم الوضع. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون المؤتمر تطلعيا، توضع له أهداف عملية، ويحدد لنفسه غايات واضحة. ودعا بعض الوزراء إلى أن يحقق مؤتمر القمة نتائج ملموسة بإبرام " اتفاق عالمي جديد" يشمل مجالات حاسمة الأهمية منها التجارة والتمويل لأغراض التنمية المستدامة، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات، والوصول إلى الأسواق. وينبغي له أن يركز على التنفيذ ووسائل التنفيذ بتوصيات وتدابير محددة للعمل من أجل معالجة هذه المسائل المطروحة منذ أمد طويل. ووردت إشارات متعددة إلى ضرورة إضفاء السمة العملية على التنمية المستدامة بجميع أبعادها وتشديد التركيز على التنفيذ الفعلي لجدول أعمال القرن ٢١.

٤٨ - وقيل إن الاختبار الرئيسي لنتائج وحصيلة مؤتمر القمة سيتمثل في اعتماد أهداف قابلة للقياس والتحقيق، وفي طريقة تنفيذ ما يتفق عليه من التزامات، وفي مدى تعبئة التمويل دعما للأهداف المتفق عليها.

٤٩ - وشدد عدد من أعضاء الوفود على ضرورة بذل المزيد من الجهود الدؤوبة لتحقيق التكامل التام بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وأعربوا عن الأمل في أن يبعث مؤتمر القمة رسالة قوية إلى العالم مفادها أن النهج المتكامل المتضمن في التنمية المستدامة يمثل السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي المصحوب بتحسن في نوعية الهواء والمياه، وبإدارة أفضل للأراضي، وبأنماط للإنتاج والاستهلاك أكثر استدامة.

٥٠ - بيد أن عددا من الوزراء أشاروا إلى ضرورة توضيح معنى التنمية المستدامة للجمهور، بل وللمسؤولين الحكوميين، على نحو أفضل. وبين استطلاع عام للآراء أُجري مؤخرا في بلد عضو عدم إدراك الجمهور جيدا لمعنى التنمية المستدامة. وثمة حاجة ماسة إلى إحياء روح ريو وإبلاغ رسالة الثقة في المستقبل. وفي هذا السياق، شدد عدد من الوزراء على السمة العاجلة لوضع استراتيجية للاتصالات ووسائط الإعلام تركز على أهمية التنمية المستدامة للناس في أدنى مستويات حياتهم اليومية. وأفيد أنه ما لم ننجح في إبلاغ فحوى مؤتمر القمة العالمي

بمصطلحات يسهل فهمها على الناس، لن يتولد اهتمام كبير به وسيصبح المؤتمر عملية شكلية ليس إلا.

٥١ - وأُقر بأن تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يكون مسؤولية الحكومات وحدها أو مسؤولية وزارة واحدة داخل الحكومة؛ لأن ذلك يتطلب نهجا يشمل ''الحكومة بأسرها''. ووافقت غالبية الوزراء على أن المشاركة والشراكات ضرورية لنجاح مؤتمر القمة العالمي. واعتبر بناء الشراكات بين بلدان الشمال والجنوب، وبين دوائر النشاط التجاري والحكومات، وبين الحكومات وهيئات المجتمع المدني، أمرا حاسم الأهمية. وشدد الوزراء على أهمية تعزيز المساهمة والمشاركة الفعالين لجميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، في العملية التحضيرية بأسرها وفي المؤتمر نفسه. وشُدد على أن العديد من هيئات المجتمع المدني في البلدان النامية ستحتاج إلى المساعدة المالية لتشارك بفعالية في العملية التحضيرية وصدر نداء إلى الحكومات المانحة لتساهم بسخاء في هذا الصدد.

٥٢ - وعرض أعضاء الوفود تقارير عن العمليات التحضيرية الوطنية الجارية. وأُقر بأن الاستعراض على الصعيد الوطني وفر بالفعل دفعا إضافيا للالتزام بالتنمية المستدامة على جميع المستويات ومن شأنه أن يتمخض عن أفكار متعمقة ودروس هامة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيدين الوطني والمحلي. بالإضافة إلى ذلك، يجري عمل مكثف لإعداد استراتيجيات إقليمية للتنمية المستدامة.

٥٣ - كذلك أكد أعضاء الوفود للجنة استعداد حكوماتهم لبذل أقصى الجهود في الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة.

الفصل الرابع

الموضوع القطاعي: الطاقة

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها في جلستيها ٢ و ١٣ المعقودتين في ١٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) مذكرة الأمين العام عن حوار أصحاب المصالح المتعددين بشأن الطاقة والنقل المستدامين (E/CN.17/2001/6)؛

(ب) إضافة: ورقة للمناقشة مقدمة من الأعمال التجارية/الصناعية (E/CN/17/2001/6/Add.1)؛

(ج) إضافة: ورقة مناقشة أسهمت بها الأوساط العلمية والتكنولوجية (E/CN/17/2001/6/Add.2)؛

(د) إضافة: ورقة للمناقشة مقدمة من العمال والنقابات العمالية (E/CN/17/2001/6/Add.3)؛

(هـ) إضافة: ورقة مناقشة مقدمة من السلطات المحلية (E/CN/17/2001/6/Add.4)؛

(و) إضافة: ورقة مناقشة أسهمت بها المنظمات غير الحكومية (E/CN/17/2001/6/Add.5)؛

(ز) تقرير الأمين العام عن الإنتاج والتوزيع والاستخدام المستدام للطاقة: اتجاهات في التنفيذ الوطني (E/CN.17/2001/12 و Corr.1)؛

(ح) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة (E/CN.17/2001/15)؛

(ط) مذكرة شفوية مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة (E/CN.17/2001/18)؛

(ي) تقرير الأمين العام عن الطاقة والتنمية المستدامة: خيارات واستراتيجيات للأعمال المتعلقة بالقضايا الرئيسية (E/CN.17/ESD/2001/2)؛

(ك) رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة (E/CN.17/2001/7)؛

(ل) رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة (E/CN.17/2001/8)؛

(م) رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة النامية (E/CN.17/2001/11)؛

٢ - نظرت اللجنة في جلستها ٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل في هذا البند مع البنود ٤، و ٥، و ٦، و ٧ واستمعت إلى عروض قدمها ديفيد ستيورت (استراليا)، أحد رئيسي الفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي، ومدينه جاربوسينوفا (كازاخستان)، المشاركة في رئاسة الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وايرين فرودنشوس - رايشل (النمسا) ومحمد رضا سلامات (جمهورية إيران الإسلامية) رئيسا فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الطاقة

٣ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها ١٣ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل مشروع مقرر معنون ''تسخير الطاقة للتنمية المستدامة''، قدمته اليسون دريتون (غيانا)، نائبة رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، قدمت نائبة الرئيس، بيانا عن نتائج المشاورات الختامية المتعلقة بمشروع المقرر.

٥ - وفي نفس الجلسة اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١/٩).

٦ - وفي الجلسة ذاتها كذلك أحاطت اللجنة علما بالوثيقتين (E/CN.17/2001/12 و Corr.1 و E/CN.17/2001/15).

الفصل الخامس

الموضوع القطاعي: الغلاف الجوي

١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستيها ٢ و ١٣ المعقودتين في ١٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن حماية الغلاف الجوي (E/CN.17/2001/2)؛

(ب) تقرير الفريق العامل المخصص الذي ينعقد بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي (E/CN.17/2001/16).

٢ - نظرت اللجنة في جلستها ٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل في هذا البند مع البنود ٣، و ٥، و ٦، و ٧ واستمعت إلى عروض قدمها ديفيد ستيورت (استراليا)، أحد رئيسي الفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي، ومدينه جاربوسينوفا (كازاخستان)، المشاركة في رئاسة الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وايرين فرودنشوس - رايشل (النمسا) ومحمد رضا سلامات (جمهورية إيران الإسلامية) رئيسا فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الغلاف الجوي

٣ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها ١٣ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل مشروع مقرر معنون ''حماية الغطاء الجوي''، قدمه نائب رئيس اللجنة ديفيد ستيورت (استراليا) على أساس مشاورات غير رسمية.

٤ - وفي الجلسة نفسها، قدم نائب الرئيس، تقريرا عن نتائج المشاورات الختامية بشأن مشروع المقرر وأشار إلى بيان أدلى به ممثل اليابان في الجلسة الخامسة لفريق الصياغة الثالث، يوم ٢٧ نيسان/أبريل (انظر الفصل الثاني عشر، الفرع جيم، الفقرة ١٢).

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٢/٩).

الفصل السادس

القطاع الاقتصادي/المجموع الرئيسي: النقل

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلساتها ٥، و ٦ المعقودة في ١٧ و ١٨ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن النقل (E/CN.17/2001/3)؛

(ب) تقرير الفريق العامل المخصص الذي ينعقد بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي (E/CN.17/2001/16)؛

(ج) رسالة مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة (E/CN.17/2001/13)؛

(د) بيان قدمه الاتحاد الدولي للشيخوخة، وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/CN.17/2001/NGO/1).

٢ - نظرت اللجنة في جلستها ٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل في هذا البند مع البنود ٣، و ٤، و ٦، و ٧ واستمعت إلى عروض قدمها ديفيد ستيورت (استراليا)، أحد رئيسي الفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي، ومدينه جاربوسينوفا (كازاخستان)، المشاركة في رئاسة الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وايرين فرودنشوس - رايشل (النمسا) ومحمد رضا سلامات (جمهورية إيران الإسلامية) رئيسا فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة.

الموضوع: التخطيط المستدام للنقل: الخيارات والنماذج لتصاميم المستوطنات البشرية وبدائل المركبات

٣ - استمعت اللجنة في جلستها ٥ المعقودة في ١٧ نيسان/أبريل إلى عروض قدمها ممثلو الأوساط التجارية والصناعية، والعلماء، والنقابات العمالية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثلا باكستان والسويد ببيانين ردا على عروض أصحاب المصلحة.

٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى ممثل البرازيل ببيان.

٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الأوساط التجارية والصناعية، والمنظمات غير الحكومية، والعلماء، والنقابات العمالية، والسلطات المحلية ببيانات.

الموضوع: التخطيط المستدام للنقل: الخيارات والنماذج لتصاميم المستوطنات البشرية وبدائل المركبات

٧ - واستمعت اللجنة في جلستها ٦ المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل إلى عروض قدمها ممثلو الأوساط التجارية والصناعية والعلماء، والنقابات العمالية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية.

٨ - وفي الجلسة ذاتها أدلى ممثلا بولندا واليابان ببيانين ردا على عروض أصحاب المصلحة.

٩ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان المراقب عن السويد.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو السلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والعلماء، والأوساط التجارية والصناعية ببيانات.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١١ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها ١٣ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل مشروع مقرر معنون ''النقل''، قدمه ديفيد ستيورت (استراليا) نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية.

١٢ - وفي الجلسة ذاتها، قدم نائب الرئيس، تقريرا عن نتائج المشاورات الختامية بشأن مشروع المقرر.

١٣ - وفي الجلسة ١٣ كذلك، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٣/٩).

الفصل السابع

الموضوع الشامل لعدة قطاعات: توفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستيها ٢ و ١٣ المعقودتين في ١٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والمشاركة (E/CN.17/2001/4)؛

(ب) إضافة: برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة (E/CN.17/2001/4/Add.1)؛

(ج) تقرير الأمين العام عن تقديم التقارير الوطنية إلى لجنة التنمية المستدامة (E/CN.17/2001/14)؛

(د) تقرير الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية (E/CN.17/2001/17).

٢ - نظرت اللجنة في جلستها ٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل في هذا البند مع البنود ٣، و ٤، و ٥، و ٧ واستمعت إلى عروض قدمها ديفيد ستيورت (استراليا)، أحد رئيسي الفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي، ومدينه بياربوسينوفا (كازاخستان)، المشاركة في رئاسة الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية، وايرين فرودتشوس - رايشل (النمسا) ومحمد رضا سلامات (جمهورية إيران الإسلامية) رئيسا فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

معلومات لاتخاذ القرارات والمشاركة

٣ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها ١٣ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل مشروع مقرر معنون ''معلومات لاتخاذ القرار والمشاركة''، قدمته أليسون دريتون (غيانا) نائبة رئيسة اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، قدمت نائبة الرئيس، تقريرا عن نتائج المشاورات الختامية بشأن مشروع المقرر.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٤/٩).

الفصل الثامن

الموضوع الشامل لعدة قطاعات: التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية

١ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في جلستيها ٢ و ١٣ المعقودتين في ١٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وكان معروضا عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة (E/CN.17/2001/5)؛

(ب) تقرير الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية (E/CN.17/2001/17).

٢ - نظرت اللجنة في جلستها ٢ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل في هذا البند مع البنود ٣، و ٤، و ٥، و ٦ واستمعت إلى عروض قدمها ديفد ستيورت (استراليا)، أحد رئيسي الفريق العامل المخصص الذي ينعقد فيما بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي، ومدينه بيابوسينوفا (كازاخستان)، المشاركة في رئاسة الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مؤاتية، وايرين فرودنشوس - رايشل (النمسا) ومحمد رضا سلامات (جمهورية إيران الإسلامية) رئيسا فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية

٣ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها ١٣ المعقودة في ٢٧ نيسان/أبريل مشروع مقرر معنون ''التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة''، قدمته أليسون دريتون (غيانا) نائبة رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، قدمت نائبة الرئيس، تقريرا عن نتائج المشاورات الختامية بشأن مشروع المقرر.

٥ - وفي الجلسة ١٣ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع النص (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٥/٩).

الفصل التاسع

الاجتماع الرفيع المستوى

١ - نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول أعمالها في جلساتها من السابعة إلى الحادية عشرة، المعقودة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وكانت معروضة عليها الوثائق التالية:

(أ) تقرير الفريق العامل المخصص الذي ينعقد بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي (E/CN.17/2001/16)؛

(ب) تقرير الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية (E/CN.17/2001/17)؛

(ج) مذكرة من الأمانة العامة بشأن المسائل الرئيسية التي ستبحث في الاجتماع الرفيع المستوى (E/CN.17/2001/CRP.2)؛

(د) مذكرة من الأمانة العامة بشأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (E/CN.17/2001/CRP.3).

الفريق الخاص المعني بتمويل الطاقة والنقل من أجل التنمية المستدامة

٢ - في الجلسة السابعة للفريق، المعقودة يوم ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١، قام وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور رئيس الجلسة.

٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى بعروض كل من أيان جونسون، نائب رئيس البنك الدولي، ومحمد العشري، كبير الموظفين التنفيذيين رئيس مرفق البيئة العالمي، ومحمد يونس، المدير التنفيذي لمصرف غرامين، وسوتيوسو، حاكم جاكرتا، إندونيسيا، وسيدا بومبا، وزير الطاقة والتنمية المعدنية في أوغندا، وميلوس كوزفارت، وزير البيئة في الجمهورية التشيكية، ومارك مودي - ستيوارت رئيس مجموعة شركات دتش/شل الملكية، المملكة المتحدة، ورولف هيديرغ، المدير الإقليمي للأمريكتين، شركة حافلات ومركبات سكانيا، السويد.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، قامت اللجنة بإجراء حوار تفاعلي تدخل فيه ممثلو البلدان التالية: الصين والبرازيل وتونس وموريشيوس والولايات المتحدة وكذلك المراقبان عن أنتيغوا وبربودا، والنمسا.

٥ - وفي نفس الجلسة أدلى المراقب عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أيضا ببيان.

٦ - وفي جلستها الثامنة المعقودة يوم ١٩ نيسان/أبريل، استمعت اللجنة إلى عروض أدلى بها كل من وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ورئيس مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧ - وفي نفس الجلسة، أدلى ببيانات كل من ممثل جمهورية إيران الإسلامية (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، ووزير البيئة للسويد (باسم الاتحاد الأوروبي وأيضا بلغاريا والجمهورية التشيكية واستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ومالطة)، ووزير البيئة في النمسا، والممثل الدائم لشيلي (باسم مجموعة ريو)، ووزير البيئة في الجمهورية التشيكية، ووزير البيئة في فنلندا، ووزير إدارة المؤسسات العامة في أيرلندا، ووزير البيئة والغابات في الهند، ووكيل وزارة التخطيط والسياسات البيئية في المكسيك، ووزير البيئة والطاقة في الدانمرك، ونائب رئيس الوزراء في المملكة المتحدة، ووزير إدارة الأراضي والبيئة في الجزائر.

٨ - وفي الجلسة التاسعة المعقودة يوم ١٩ نيسان/أبريل، أجرت اللجنة حوارا تفاعليا شارك فيه ممثلو البلدان التالية: بلجيكا وبولندا واليابان والولايات المتحدة وكذلك المراقبون عن أيسلندا والسويد والمملكة العربية السعودية وفنلندا.

٩ - وفي نفس الجلسة أدلى كل من المراقبين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية ببيان.

١٠ - وفي نفس الجلسة أدلى ببيانات أيضا ممثلو تجمع الشباب والأوساط التجارية والنقابات العمالية والأوساط العلمية وتجمع المنظمات غير الحكومية المعني بالطاقة وتغير المناخ.

١١ - وفي الجلسة التاسعة أيضا أدلى ببيانات الممثل الدائم لساموا (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وسفير الولايات المتحدة، والوزير الاتحادي للبيئة والمحافظة على الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا، ووزير البيئة في جمهورية كوريا، ووزير الشؤون البيئية والسياحة في جنوب أفريقيا، ووزير الدولة لشؤون الاقتصاد في سويسرا، ووزير البيئة في بولندا، والممثل الدائم لقبرص، وسفير اليابان، ووزير البيئة في كندا، والممثل الدائم لمنغوليا، والممثل الدائم لغواتيمالا، ووزير العمل والطاقة في كيرياس (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، والممثل الدائم للاتحاد الروسي، ووزير البيئة في مصر، والممثل الدائم لإندونيسيا لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، ووزير البيئة في النرويج، والممثل الدائم لناورو، ونائب الممثل

الدائم للصين، والممثل الدائم لبنغلاديش، ووزير الطاقة في نيوزيلندا، ووزير التعاون الدولي من أجل البيئة والتنمية في موناكو، والممثل الدائم لبيلاروس، ووزير البيئة في اسبانيا، ووزير الغابات والبيئة في سري لانكا، ونائب وزير البيئة والموارد الطبيعية وتنمية الغابات في بوليفيا، والممثل الدائم للبرازيل، ووزير البيئة في موريشيوس، والممثل الدائم لبربادوس (باسم الجماعة الكاريبية)، ووزير البيئة في كوت ديفوار، ونائب وزير شؤون البيئة في موزامبيق.

١٢ - وفي جلستها العاشرة المعقودة يوم ٢٠ نيسان/أبريل استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلو تايلند وجمهورية كوريا والولايات المتحدة والجمهورية التشيكية والمكسيك وكذلك المراقبان عن المغرب وفنلندا.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها أدلى نائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ببيان.

١٤ - وفي نفس الجلسة أدلى ببيان رئيس المؤتمر الرابع للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٥ - وفي نفس الجلسة أدلى ببيانين أيضا ممثلا تجمع السكان الأصليين والجماعة العالمية للتوافق.

١٦ - وفي الجلسة الحادية عشرة للجنة المعقودة يوم ٢٠ نيسان/أبريل أدلى ببيانات وزير الطاقة في أنغولا، ووزير البيئة والتخطيط المكاني في سلوفينيا، ووزير الطاقة في كينيا، ونائب وزير الاقتصاد في ليتوانيا، ونائب وزير النقل في كوبا، ووزير حماية البيئة والتخطيط العمراني في كرواتيا، ونائب المدير العام منسق مجلس التنمية المستدامة في الفلبين، ووزير البيئة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ووزير البيئة في إيطاليا، والممثل الدائم لباكستان، والممثل الدائم لبوركينا فاسو، ووزير البيئة والتخطيط المكاني في فرنسا، ووزير البيئة في نيجيريا، والمدير العام للوكالة الوطنية لمصادر الطاقة المتجددة في تونس، ووزير البيئة والعلم والتكنولوجيا في غانا، ونائب الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والكاتب العام لكتابة الدولة المكلفة بالبيئة في المغرب، والممثل الدائم لنيبال، والممثل الدائم للعراق، والممثل الدائم لماليزيا، والممثل الدائم لبيرو، والممثل الدائم لبنن، والممثل الدائم لفترويلا.

١٧ - وفي الجلسة ذاتها، عرض الرئيس موجزا للمناقشة.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

١٨ - وفي الجلسة الثالثة عشرة المعقودة يوم ٢٧ نيسان/أبريل أبلغت اللجنة بأنه لم تقدم مشاريع اقتراحات في إطار هذا البند من بنود جدول الأعمال.

١٩ - وفي الجلسة ذاتها أيضا أحاطت اللجنة علما بالوثيقتين E/CN.17/2001/CRP.2 و CRP.3.

الفصل العاشر

مسائل أخرى

١ - نظرت اللجنة في البند ٩ من بنود جدول أعمالها في جلستها الثالثة عشرة المعقودة يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، (E/CN.17/2001/L.1).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢ - وفي الجلسة الثالثة عشرة للجنة المعقودة يوم ٢٧ نيسان/أبريل أدلى كل من ممثلي مصر ونيجيريا ببيان.

٣ - وفي الجلسة ذاتها أحاطت اللجنة علما بالوثيقة E/CN.17/2001/L.1، (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ٦/٩).

الفصل الحادي عشر

جدول الأعمال المؤقت للجنة التنمية المستدامة في دورتها العاشرة

١ - نظرت اللجنة في البند ١٠ من جدول أعمالها في جلستها الثالثة عشرة المعقودة يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢ - وفي الجلسة ذاتها أبلغت اللجنة بأنه لن تقدم اقتراحات في إطار هذا البند من جدول الأعمال مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ١٩٩/٥٥.

الفصل الثاني عشر

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة

١ - في الجلسة الثالثة عشرة المعقودة يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ عرض المقرر الخاص مشروع تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة (E/CN.17/2001/L.2).

٢ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع التقرير، بصيغته المنقحة شفويا، وعهدت إلى المقرر الخاص بمهمة وضعه في صيغته النهائية.

الفصل الثالث عشر

المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى

ألف – افتتاح الدورة ومدتها

١ – عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها التاسعة في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٩/٢٨٠. وعقدت اللجنة ١٣ جلسة (من الجلسة الأولى حتى الجلسة الثالثة عشرة وعددا من الجلسات غير الرسمية).

٢ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل، افتتح الدورة رئيس اللجنة بدريخ مولدان (الجمهورية التشيكية) وأدلى ببيان افتتاحي.

٣ – وفي الجلسة ذاتها، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان استهلالي.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٤ – انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الأولى المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

بدريخ مولدان (الجمهورية التشيكية)

نواب الرئيس:

دافيد ستوارت (أستراليا)

أليسون درايتون (غيانا)

ماتيا كيوانوكا (أوغندا)

٥ – وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل، انتخبت اللجنة بالتزكية مدينا ب. ياربوسينوفا (كازاخستان) نائبة لرئيس اللجنة. كما انتخبت مقررة للجنة.

٦ – وفي الجلسة ١١، المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، انتخبت اللجنة بالتزكية مارغاريدا روسا دا سيلفا إيزاتا (أنغولا) نائبة للرئيس بتأييد من الدول الأفريقية لتحل محل المنصب الذي تخلى عنه ماتيا كيوانوكا (أوغندا).

جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٧ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل، اعتمدت اللجنة جدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/2001/1، ووافقت على تنظيم عملها. وفيما يلي جدول أعمال اللجنة:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - الموضوع القطاعي: الطاقة.

٤ - الموضوع القطاعي: الغلاف الجوي.

٥ - القطاع الاقتصادي/المجموعة الرئيسية: النقل.

٦ - الموضوع الشامل لعدة قطاعات: توفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة.

٧ - الموضوع الشامل لعدة قطاعات: التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية.

٨ - الاجتماع الرفيع المستوى.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة للجنة.

١١ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة.

٨ - وفي الجلسة ذاتها، وافقت اللجنة على إنشاء ثلاثة أفرقة للصياغة تكون رئاستها على الوجه التالي: فريق الصياغة الأول ترأسه أليسون درايتون (غيانا)؛ وفريق الصياغة الثاني ترأسه مادينا ب. ياربوسينوفا (كازاخستان)؛ وفريق الصياغة الثالث يرأسه دافيد سيتوارت (أستراليا).

٩ - وعقد فريق الصياغة الأول ٥ جلسات في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وعددا من الجلسات غير الرسمية. وكان معروضا عليه تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة (E/CN.17/2001/15).

١٠ - وعقد فريق الصياغة الثاني ٥ جلسات في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وعددا من الجلسات غير الرسمية. وكان معروضا عليه تقرير الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرار والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية (E/CN.17/2001/17).

١١ - وعقد فريق الصياغة الثالث ٥ جلسات في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وعددا من الجلسات غير الرسمية. وكان معروضا عليه تقرير الفريق العامل المخصص الذي ينعقد بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي (E/CN.17/2001/16).

١٢ - وفي الجلسة الخامسة التي عقدها فريق الصياغة الثالث يوم ٢٧ نيسان/أبريل أدلى ممثل اليابان بالبيان التالي:

"بيان وفد اليابان عقب النظر في مقرر من قِبل فريق الصياغة الثالث

"إن وفد بلدي يتفهم تماما الحكمة وراء إصرار لجنة التنمية المستدامة على عدم استباق الأعمال والنظر في القضايا التي تعتبر حاليا محل نظر الهيئات والمحافل المختصة الأخرى. وفي نفس الوقت يدرك وفد بلادي أن هناك أصواتا عديدة دعت في الأسبوع الماضي إلى بدء إعمال بروتوكول كيوتو بحلول عام ٢٠٠٢. ولقد أوضح وفد بلادي خلال الجزء الرفيع المستوى أن اليابان تؤيد تماما الرأي القائل بضرورة أن يستند التعاون العالمي من أجل معالجة مسألة تغيير المناخ إلى البروتوكول. وهو يؤمن إيمانا راسخا بأن بروتوكول كيوتو هو الأداة الدولية الفعالة الوحيدة المتاحة الآن لمكافحة الاحترار العالمي وبأن من الواجب صون النتائج التي أحرزها المجتمع الدولي بعد عشر سنوات من المفاوضات. والآن ونحن نقترب من نهاية الدورة التاسعة للجنة، التي كان فيها موضوع حماية الغلاف الجوي أحد المواضيع الرئيسية، يود وفد بلادي أن يدعو مرة أخرى إلى العمل. فلقد آن الأوان لأن يقوم الجميع بتجديد التزامهم بالهدف السامي المتمثل في الحد من الاحترار العالمي". (انظر أيضا الفصل الخامس، الفقرة ٤)

دال - الحضور

١٣ - حضر الجلسة ممثلو ٥١ دولة من الدول الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة. وحضرها أيضا مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وعن الجماعة الأوروبية وممثلون لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فضلا عن مراقبين عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى، وترد قائمة المشتركين في المرفق الأول.

هاء - الوثائق

١٤ - ترد قائمة بالوثائق التي عرضت على اللجنة في دورتها التاسعة في المرفق الثاني.

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء

الاتحاد الروسي	م.م. سيكانوف، ي. ن. اسحاقوف، ف. أ. زاغاكوف، ب. ف. رياتوف، ب. ف. شيشيهين، د. أ. ماكسيميشيف، س. ف. بولغاشينكو، أ. م. أميرخانوف، أ. أ. أفرشينكوف، ك. ف. تروفيروف
اسبانيا	جوم ماتاس، انسنيو ف. اریاس، خوسيه ماري أولانو، خوسيه لويس روزيلا، خافيير روبيو دي أوركويا، أمباروا رامبالا، روشيو ماركويز، كارلوس بينا، فيكتوريا ريفيرا، مانويل فاريلا، بابلو فاسكويز، مانويل غوميز – أسيبو، مونتيسيرات هيرماندیز، كارمن سانشيز، سوليداد بيرلادو، خوان ليون، لويس إيلاريو، فرانسيسكا ريفيرو، كارلوس جيمينيز، أنجل فونتورا، كارلوس غارسيا
استراليا	روبرت هيل، أتيكوس فليمينغ، هاورد بامسي، مارك هايمان، روبرت ألدرسون، شيلين تومبسون، جان تشيسون، كريس بيل، مجدي يوسف، مارتن توماس، غاي أو براين
ألمانيا	جورغن تريتين، أوشي آيد، ديتر كاستروب، مارتن لوتس، أندراياس غالاس، فرانك ماركوس مان، استيفان كونتيوس، مانفرد كونوكيفيتز، كيرت ديتر غرييل، ريندهارد كراب، فرانس – جوزيف شافوسين، كارستين ساش، أنطونيو فلوغر، داغمار بيربولك، مايكل شورين، كريستينا ستينبوك، بيتر كرستمان، سوزان لوترموسر، وولفغانغ مولر، أووي تيغر، هانو سبتزر، استيفن هايزمان، أنجيليكا سولزين، جيسكا سوبلي، أوتي بومغارتل، برجيت شفينك، غوردو جين، آكسل فريدريك، برنارد بوسل، ريتا كيلنر – ستول، كريستين فورلين، توماس بيرغو، توماس تينهارت، غيرارد تيم، هيلموت بروشيسين، جورغن ماير، ديك بيترز، دانيال متلر، كلوس ميتيلباك، توماس بيكر، بيرجيت إنجيلهارد، كيرت فليشستين، آرمين روكهولز، بيرند هايتز، فيرنا شنايدر، هولغر بارتيلز، باربرا بريتوريس، بيركهارد هولدر،

	دوروثي راينمولر، أولي لانغينيس
أنغولا	لويس فيليب دا سلفا، فرانسيسكو تالينو، مارغريتا إزاتا، كارلوس سانتوس، روكو سيكويرا
أوغندا	
إيران (جمهورية-الإسلامية)	باقر أسدي، يوسف حجت، محمد رضا سلامات، سيد
إيطاليا	ويلر بوردون، سيرجيو فينتو، كارلو كاليا، بيير بينيديتو فرانسيس، كورّادو كليني، فرانسيسكو لا كاميرا، غوغليلمو أرديزون، جيوفاني بروزي، جيانفرانكون انكارناتو، فيفيان فالينتي، فرانسيسكو فالوشي، فابيو كاسيسي، فاليريا ريزو، غوليانا غاسباريني، أنطونيو استرامباشي اسكارسيا، أنطونيو اندالورو، مارا انجيلوني، ريكاردو فالنتيني، ماريا دالا كوستا، غلوريا فيسكونتي، روبرتو بيناتي، أنجيلا نيري، باولو انجيليني، باولو غيرونزي، غولييتا كاليستري، أنطونيو نافارا، سيرجيو كاستيلاري، اليساندرو موريتشي، ماسيمو كوزون، جيوفانينو دي بالما، دومينيكو غوريسيو، رفائيلا ميرليني
باراغواي	جورجي لارا كاسترو، لويس غونزاليس
باكستان	شمشاد أحمد، مسعود خالد، عايزاز أحمد شودري، عمران أحمد صديقي
البرازيل	غيلسون فونيسكا، الابن، مارتن لويسا روبيرو فيوتي، أنطونيو سيرجيو ليما براغا، إدواردو سالس نوفيس، باربرا تافورا - يانشيلي، ماريا لويسا اسكوريل دي موريس، نيل جيوفاني بيفا بينيفيديس، كارلوس ألبرتو روليم زاراتيني، ألكسنادرا جيسوس بيريرا فيلو، اسورو دوكا فيرونيكس، مارسيلو دروغ باريتو فيانا
البرتغال	بيدرو سيلفا بيريرا، فرانسيسكو سيكساس دا كوستا، نونو بريتو، يواو بيدرو فينس - دو - لاغو، إيزابيل ميرتيز، خوسيه بونكا فيكتوريو، أنطونيو كونكالفيس هنريكس، فانيسا غوميز
بلجيكا	أوليفيير ديلوزي، أندريه آدم، نادين غوزي، مارك باليميرتس، آينيس فيرلييه، نانسي ماهيوي، غونثر سلوواغن، أولريك

	لينيرتس، جان – بول شارلييه، ألين بيترز، برنارد مازيين، جان ديسميت، لوك دي كورديبه، ديرك نابين، ريمي ماركس، جوزيف سيونكي، لوك باس، جان – فرانكوا مالجين
بولندا	أنطونيو توكارتشوك، برنارد بلازتشك، يانوش رادزيوفسكي، يانوش ستانشيك، دوروتا ياكوتا، ووسيتش، بونيكيفسكي، تشيسلاو فيكوسكي، إيوا فليس، ليتشيك بانازاك، جيرزي كلينيوسكي آرثر كلوبوتوسكي، تشيك ميزاك، إيزابيلا كيردوسييفيتش، جوزيف غوربي، اندريه كاسينبرغ، ليزشيك موكرسكي
بوليفيا	نيسا روكا هيرتادو، إدون أورتيز غانداريلاس، إدواردو غالاردو، أنطونيو تريفينو، كارلوس أغيرّا
بيرو	جورجي فالديس، ماركو بالاريزو، بول سالازار، روبن إسبينوزا
بيلاروس	سيرجيه لينغ، أولادزيمير فانتيسيفيتش، أليكسي ريمان، أندريه بوبوف
تايلاند	ساكسيت ترديش، أسدا جايانامـا، واني سامبثانثاراك، جاروبونغ بون – لونغ، سورين فيفايسيرين، ابيراث فينرافي، سونثي فاناسينغ، بونرود سياكلنوكي، سوفات بوباتانابونغ، باتاما دامرونغول، سيريبورن سيلاسوتا
تونس	نور الدين مجدوب، محمد عز الدين خلف الله، محمد فاضل العياري
الجزائر	شريف رحماني، عبد الله بعلي، رشيد والي، علي رجل، فرحات ونار
الجمهورية التشيكية	ميلوس كوزفارت، مارتينا موتلوفا، فلاديمير غالوسكا، جان كيرا، بيدريتش مولدان، بافول سيبيلاك، جيري بندل، مارتا جيلينكوفا، إيفيتا كوناكوفسكا، جانا سيمونوفا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	
جمهورية كوريا	كيم ميونغ – جا، لي هو – جن، كيم شونغ – شون، شوي

	سيوك – يونغ، زيون نام – جن، يون سيونغ – جون، يون جونغ – سو، لي كيونغ – شول، أوه هيون – يو، جيونغ إيون – هي، جيونغ يونغ – دي، كواك إل – شون، هان وا – جن، سونغ يانغ – هون، كيم جي – أوك، كيم كوي – سون، جيونغ جيونغ – هوا، جونغ يونغ – غوان، سيو سانغ – غيو
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	كيم شانغ غوك، ريم سونغ شول،
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ماريان دودوفسكي، ناستي كالوفسكي، نيكولا بانوف، ليوبتشو أفرانوفسكي، دونكا غليغوروفا، نيكولا سيريبولكوفسكي فيوليتا كيكاروفسكا، غوران ستيفتشفسكي، ياسكو غركوف، هاريتا باندوبسكا، كايا سكوفا، جين تاليفسكي
الدانمرك	سفيند أوكين، أنيتا باي بونديغارد، توربين ميلاند كريستينسين، دان نيلسين، جورغين بوير، روبين مادسين، بيتر غيبيرت، ثيوري كرستيانسين، توماس بو بيديرسين، رينيه كاروتكي، بير نالوكي، جورغين أبيلدغارد، هنريك هيديمان أولسين، توماس بيكر، ثوجورن فاغنيل، جورغين بيلسكوف، إيفا جينسن، فيت كوستر، ستين غيد، أنيتا ساموبلسن، أستريد لاديفوجد، ألبرت فيلينيدر، مايكل كفيتني، إنغر ماري برون – فيبرو، هانس بافيا روسينغ، بيا لارسين، مارتن غليروب، إيريك مورتنسن، فاييك بيشارت، هيلغا موس، جورن جيسبيرسن، بوديل ران، إيان راسموسين
سري لانكا	ماهيندا ويسيكارا، جون دو سارام، نوسابالا هيوج، ب. م.س. باتاغودا، رانجيث أويانغودا، م. ر.ك. لينافالا
السودان	الفاتح عروة، عبد العزيز مرحوم، مبارك رحمة الله
الصين	شن غوفانغ، وانغ زيا، زانغ زياوان، يي زيانلانغ، هانغ جينغ، بيي بونفيي، شن زنلين، كاي ييه، وانغ لنغ، فانغ ماي
غواتيمالا	جيرت روزينتال، سيلفيا كورادو
غيانا	نافين شانداربال، أليسون درايتون، جورج تالبوت

فرنسا	دومينيك فوينيه، فيليب زيلر، مايكل موسيه، جنيفيف بييه، ريمون كونت، فنسنت جاكس لو سنيور، مارك جياكوميني، فيليب ديلاكروا، جنيفيف فير بروغي، ريمون كوريلهاك، ميندي تانغ، دانيل برون، آنيك ماتيس، برنارد ديفين، دانييل لو غارغاسو، لورنس فولووم
الفلبين	انريك مانالو، رفائيل بيتو لوتيلا، ج. أنطونيو ليفيستي، ألن أدينا تان، كلاروا س. كريستوبال، ميغويل ر. بوتيستا، فاليزاردو ك. فيرتوشيو، أنثوني ماندا ب، فرانسيسكو كونسبسيون، غلين كوربين، مايو غريس كاؤيلي، ما كريستينا د. م. كرامباس، أريل كاسترو، أرنستو غونزاليس، فنسنت غ. لافا
كازاخستان	مادينا ب. جاربوسينوفا، مورات خ. موساتييف، باخيت يسيكينا
الكاميرون	مارتين ديلنغا أيبوتو، فيليكس مبايو
كوبا	فرانسيسكو ريس، برونو رودريغوز باريللو، رفائيل دوسا سيسبيديس، فابوي فاجاردو موروس، فرانسيسكو رييس براتس، أورلاندو سانتوس، ميرسيدس موستيلير فيدال، الفريد جام ماسو، فيلدا اورتيس غارسيا، تيريسيتا بورغيس فيرناديس، أللليدس لازارا فالينت دياز، ماريا كاريداد فالاغوير لابرادا
كوت ديفوار	جيلبرت بلو – لين، بوباكر ديارا، ناصري كابا، أيدي ألكسندر سايمون
كولومبيا	خوان ماير مالدونالدو، الفونسو بالديفيسو، أندريا ألبان، جيمينا نيتو، موريشيو باكويرو
لبنان	سليم تدمري، حسام دياب، اراهيم عساف
مالي	مختار عون، يوسف ميغا
مدغشقر	م. ألفونس، جان ديلاكروا باكوني ريفو، تونوندرياكا، أندريامانغانياما راكوتوبي، بول أرسين، ليديا راندياناريفوني
المكسيك	فرانسيسكو سزيكلي، موبرتا لايوس، روبرتا أوجيدا، ألبرتو أغناسيو قلندر، اودون دي بوين، لاميرو ماقانا، فرانسيسكا أليدابيث مينديز، ماريا باتريشيا أريندر، سيباستيان أسكلانتي،

	لويز ماريا غونزاليس، خوسية رامون لورنزو، ارتورو بونسي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	جون بريسكوت، مايكل ميشر، ستوارت ألدون، مارك روناكريس، إيان سيمونز، جون كافاغان، بيتر أونون، دبرا هاريس، جون هامل، دافيندر ليل، كيفان ماكلير، بيت بيتس، جون آشتون، فيونا ترنتا، سكوت غاغان، أندرو راندال، ستيفن لو، مايكل ماسي، فرانسيس باربر، ليك مابي، أندرو دارشيل، شيلا مكابي ريتشارد ديودني، ديريك أوسبورن
موريتانيا	محفوظ ولد دداش، جبريل مام لي، أحمد سالم ولد أحمد، أحمد صابر الأحمد
موريشيوس	ر. أ. باغوان، أنوند برابيه نيوور، س. سيبالوك، م. أ. لاتونا، ب. غوكول، ك. جينغري، ف. شيتو، ب. بكوري
موزامبيق	فرانسسكو مايايا، كارلوس دوس سانتوس، نونو توماس، فرناندو جولياو
نيكاراغوا	إدواردو ج. سيفيلا ساموزا، لويس أ. مولينا كودرا
نيوزيلندا	بيت هودغسون، دون ماكاي، ديفيد بيتون، نك كيدل، مارك رامسدين، غرانت روبرتسون، روب أوغيلفي، مراري وارد، وارين بلبير، غريم كامبل
هنغاريا	ناندور فاس، تيبور فاراغو، ساندور موسيس
هولندا	جان برونك، بيتر فيربيك، برام فان أوييك، يفو دي بوير، فنسنت فان بيرغن، تيريسا فوجلبيرغ، فيريش رامسوخ، هيرمان سيبس، رالف بريسكورن، دانييل بيترمات، غيرارد سنيل، ديك بويس، الكسندرا فولكنبرغ، فرانك جانسين، إليز دي كوك، جون بوس، جان تين هوبن، ديل جان بورجيلي، هيرمان فيرهيج، باتريشيا كوليت، ميرليل بيركتر، فرانك مولدر، الكسندر فيسينك
الولايات المتحدة الأمريكية	كنيث س. برل، جاناثان مارغوليس، مارك غ. هامبلي، غرفن تومبسون، فرانكلين مور، جيمس ستيفن آدمز، أديلا باكيل، كوباريت، ديفيد باري، توماس برينان، اسكت داناهير، جون ديفيدسون، جانيت م. غورن، لايزا هانيل،

	جون كافاناغ، مليسا كوهو، دنكن مارش، جون ماتوزاك، باتريك مينديس، الفريدا مايرز، كاميل ميتلهولتز، مارينا مورغنيغ، دانييل روشبيرغ، آرثر ربنسكي، سنثيا سادي، كلوديا سيرووير، ديفيد فان هوغستراتن، إيفان بلوم، روبرت ك. ديكسون، ليندا مودي، آفيس روبنسون، جون ستاموس، جون بيل، دانييل فانتوزي، ليندا لوسون، دانييل ماغرو، ديان ديلون – ردجلي، أوغستا أور موريسون، روبرت شين، كلوديا ستراوس
اليابان	يوريكو كاواغوشي، يوكيو ساتوه، كاسو اساكاي، هايدهيرو كونو، كيوتاكا أكاساكا، هيرونوري هاماناكا، أوميتارو ناغاو، كازوكو تاكيموتو، كوشيرو سيكي، هيديتوشي أوكيتا، كن أوكانيوا، نيوميو أووي، ماساميشي سيفو، سوشيرو سيكي، ياسو تاكاهاشي، نوماسا موراكوشي، جون أريما، هيروشي ساتودا، كازوكي هوشينو، ماساتوشي ساتو، كينجي كاميغاوارا، تاكاشي موري، ناويا أوتو، كوجي شمادا، يوروش أونو، كازوهيرو إشيكاوا، كازوهيكو كوكوبو، توشيوكي ماتسوي، نوكو سيكي، كونيكو ليشيدا
اليونان	إلياس غوناريس، كريستينا سبيراكي، إليكسيو – ماريوس ليبروبولوس، أندرياس كامبيتيسيس، كريستوس دمتروبولس، أندرياس باندريو، إفتشيوس سارتزيتاكيس، مايكل مودينوس، ماريا باباناغيوتو

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، إسرائيل، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، بربادوس، بروني دار السلام، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بيلاروس، تركيا، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونغا، جامايكا، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السويد، شيلي، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غينيا، فترويلا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كرواتيا، كندا،

كوستاريكا، الكونغو، كيريباس، كينيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن.

الكيانات الممثلة بمراقبين

الجماعة الأوروبية

الدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة

الكرسي الرسولي، سويسرا

كيان يحتفظ ببعثة مراقبة دائمة لدى الأمم المتحدة

فلسطين

اللجان الإقليمية

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأرصاد الجوية العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الوكالة الدولية للطاقة الذرية

أمانات الهيئات التعاهدية

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، أمانة اتفاقيات بازل

المنظمات الحكومة الدولية

الجماعة الكاريبية، أمانة الكومنولث، المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية، المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، جامعة الدول العربية، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منتدى جزر المحيط الهادئ، منظمة البلدان المصدرة للنفط

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المنظمات غير الحكومية

غرفة التجارة الدولية، المجلس الدولي للقانون البيئي، الاتحاد الدولي للشيخوخة (يمثل الهيئات التالية: رابطة المتقاعدين الأمريكية، رابطة عموم الهند للمرأة، الرابطة الدولية للمرأة الأرمينية، لجنة تنسيق الاتصالات، اتحاد رابطات الموظفين الدوليين السابقين، هيئة العمل العالمي بشأن الشيخوخة، المجلس الدولي للمرأة اليهودية، الاتحاد الدولي لمركز تنمية المستوطنات والأحياء، الاتحاد الدولي للدراسات الإنسانية والأخلاقية، مكتب ماري نول للشواغل العالمية، حركة الوحدويين الأفريقيين، دائرة السلام والعدالة في أمريكا اللاتينية، هيئة ذا لينكس، المتحدة (The Links, Inc.) الاتحاد العالمي للكنيسة الميثودية التوحيدية للمرأة)، تجمع السكان الأصليين، الجماعة العالمية للتوافق، والبيئة والتنمية في العالم الثالث.

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها التاسعة

رمز الوثيقة	البند	العنوان أو الوصف
E/CN.17/2001/1	٢	جدول الأعمال المؤقت
E/CN.17/2001/2	٤	تقرير الأمين العام عن حماية الغلاف الجوي
E/CN.17/2001/3	٥	تقرير الأمين العام عن النقل
E/CN.17/2001/4	٦	تقرير الأمين العام عن المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار والمشاركة فيه
E/CN.17/2001/4/Add.1	٦	إضافة: برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المعني بمؤشرات التنمية المستدامة
E/CN.17/2001/5	٧	تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة
E/CN.17/2001/6	٥	مذكرة من الأمين العام عن الحوار بين أصحاب المصالح المتعددين بشأن الطاقة والنقل المستدامين
E/CN.17/2001/6/Add.1	٥	إضافة: ورقة مناقشة أسهمت بها الأوساط التجارية/الصناعية
E/CN.17/2001/6/Add.2	٥	إضافة: ورقة مناقشة أسهمت بها الأوساط العلمية والتكنولوجية
E/CN.17/2001/6/Add.3	٥	إضافة: ورقة مناقشة مقدمة من اتحاد العمال والنقابات
E/CN.17/2001/6/Add.4	٥	إضافة: ورقة مناقشة أسهمت بها السلطات المحلية
E/CN.17/2001/6/Add.5	٥	إضافة: ورقة مناقشة أسهمت بها المنظمات غير الحكومية
E/CN.17/2001/7	٣	رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة
E/CN.17/2001/8	٦	رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا
E/CN.17/2001/9	٣	رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجزر سليمان لدى الأمم المتحدة رئيس البلدان الأعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ الممثلة لدى الأمم المتحدة
E/CN.17/2001/11	٣	رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة
E/CN.17/2001/12 و Corr.1	٣	تقرير الأمين العام عن الإنتاج والتوزيع والاستخدام المستدام للطاقة: اتجاهات في التنفيذ الوطني
E/CN.17/2001/10 و Corr.1	٣	رسالة مؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لساموا لدى الأمم المتحدة ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة
E/CN.17/2001/13	٥	رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة
E/CN.17/2001/14	٦	تقرير الأمين العام عن تقديم التقارير الوطنية إلى لجنة التنمية المستدامة
E/CN.17/2001/15	٣	تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة
E/CN.17/2001/16	٥،٤	تقرير الفريق العامل المخصص الذي ينعقد بين الدورات والمعني بالنقل والغلاف الجوي

رمز الوثيقة	البند	العنوان أو الوصف
E/CN.17/2001/17	٧،٦	تقرير الفريق العامل الذي ينعقد فيما بين الدورات المخصص لتوفير المعلومات لأغراض صنع القرارات والمشاركة فيه وللتعاون الدولي من أجل تهيئة بيئة مواتية
E/CN.17/2001/18	٣	مذكرة شفوية مؤرخة ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لكينيا لدى الأمم المتحدة
E/CN.17/2001/L.1	٩	مذكرة من الأمانة العامة حول مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
E/CN.17/2001/L.2	١١	مشروع تقرير
E/CN.17/2001/CRP.1	٣	مذكرة من الأمانة العامة حول بيان وكالة الطاقة الدولية بشأن التنمية المستدامة
E/CN.17/2001/CRP.2	٨	مذكرة من الأمانة العامة عن القضايا الرئيسية التي ستبحث في الاجتماع الرفيع المستوى
E/CN.17/2001/CRP..3	٨	مذكرة من الأمانة العامة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
E/CN.17/ESD/2001/2	٣	تقرير الأمين العام عن الطاقة والتنمية المستدامة: خيارات واستراتيجيات العمل المتعلقة بالقضايا الرئيسية
E/CN.17/2001/BP/1		تقرير اجتماع فريق الخبراء الدولي للمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والمشاركة فيه
E/CN.17/2001/BP/2		تقرير عن تجميع مؤشرات التنمية المستدامة
E/CN.17/2001/BP/3		مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار والمنهجيات
E/CN.17/2001/BP/4		الطاقة والتنمية المستدامة: دراسات إفرادية
E/CN.17/2001/BP/5		حماية الغلاف الجوي – التصدي لحالات عدم اليقين: تحسين الأساس العلمي للدراسات المتعلقة باتخاذ القرارات
E/CN.17/2001/BP/6		حماية الغلاف الجوي – آثار تغير المناخ وتقلبه: التقييم والتكييف
E/CN.17/2001/BP/7		دور النقل الحضري في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية
E/CN.17/2001/BP/8		النقل والتنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
E/CN.17/2001/BP/9		الطيران والتنمية المستدامة
E/CN.17/2001/BP/10		الاتجاهات والسياسات فيما يتعلق بأنظمة النقل في أمريكا اللاتينية وآثارها على التنمية المستدامة
E/CN.17/2001/BP/11		النقل والتنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا
E/CN.17/2001/BP/12		المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات – تعزيز المساءلة في مجال إدارة البيئة عن طريق السياسات والبرامج الحكومية وتوفير المعلومات المتعلقة باتخاذ القرارات عن طريق الشبكات الالكترونية وتقديم التقارير من جانب الشركات
E/CN.17/2001/BP/13		قائمة بحلقات الوصل الوطنية للتنمية المستدامة
E/CN.17/2001/BP/14		الطاقة وإصلاح الإعانات المالية والتنمية المستدامة: التحديات التي تواجه مقرري السياسات
E/CN.17/2001/BP/15		دور قطاع النقل في حماية البيئة
E/CN.17/2001/BP/16		قائمة بحلقات الاتصال الوطنية للتنمية المستدامة

رمز الوثيقة	البند	العنوان أو الوصف
E/CN.17/2001/BP/17		تقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني: جدول آليات وإجراءات التنسيق الرئيسية
E/CN.17/2001/BP/18		النقل البري بوصفه عاملا من عوامل التلوث الجوي – الأسباب والحلول الممكنة
E/CN.17/2001/NGO/1		بيان مقدم من الاتحاد الدولي للشيخوخة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي